

Distr.: General
4 March 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم
المتحدة للسكان

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠٠٩



[٤ آذار/مارس ٢٠١٠]

المحتويات

الصفحة	الفصل
	الجزء الأول - الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩
٦	أولا - المسائل التنظيمية
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٧	بيان مدير البرنامج
٩	ثانيا - المسائل المالية، ومسائل الميزانية، والمسائل الإدارية
١٢	ثالثا - البرامج القطرية وما يتصل بها من مسائل
١٥	رابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٦	خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
١٨	سادسا - المسألة الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٠	سابعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات
٢٢	ثامنا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٤	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٥	بيان المديرية التنفيذية
٢٩	إحاطة شفوية عن وضع سياسة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٩	تاسعا - البرامج القطرية وما يتصل بها من مسائل
٣٠	عاشرا - المسائل الأخرى

المرفق

٣١	الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي
----	---

الجزء الثاني - الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩

- ٣٩ المسائل التنظيمية أولاً -
- الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٣٩ بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج ثانياً -
- ٤٣ الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثالثاً -
- ٤٥ التقييم رابعاً -
- ٤٦ تقرير التنمية البشرية خامساً -
- ٤٧ البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة سادساً -
- ٤٨ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية سابعاً -
- ٤٩ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ثامناً -
- ٥٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تاسعاً -
- الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ٥١ المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية عاشراً -
- ٥٧ الزيارات الميدانية حادي عشر -
- الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ٥٨ بيان المديرة التنفيذية وتقريرها السنوي ثاني عشر -
- ٦٤ الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان ثالث عشر -
- ٦٥ البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها رابع عشر -
- ٦٦ التقييم خامس عشر -
- ٦٨ مسائل أخرى سادس عشر -

الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩

- ٧١ المسائل التنظيمية أولاً -
- الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- ٧٢ - بيان المديرية التنفيذية والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة.
- ٧٧ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها.
- الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٧٨ - بيان مدير البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة.
- ٨٤ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
- ٨٦ - التقييم.
- ٨٦ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها.
- ٨٨ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.
- ٨٨ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
- الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ٨٩ - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- ٩٢ - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.
- ٩٣ - مسائل أخرى.

المرفق

- بيان أدلى به أحد الوفود بشأن اتخاذ المقرر ٢٢/٢٠٠٩ - البند ٢ (ج): الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٩٦ -
- مرفقا تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠٠٩
- ٩٧ - المرفق الأول: المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩.
- ١٤٩ - المرفق الثاني: عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩.

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الجلسة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٩ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير.

٢ - ووفقا للمادة ٤٩ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠٠٩:

- الرئيس: سعادة السيد محمد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية)
 نائب الرئيس: السيد وليم إكسانتوس (جمهورية هايتي)
 نائب الرئيس: السيد جيروين ستينغس (مملكة هولندا)
 نائب الرئيس: السيد دراغان ميتشيتش (جمهورية صربيا)
 نائب الرئيس: السيد عمري مچينغا (جمهورية ترازيا المتحدة)

٣ - وألقى الرئيس الجديد بعد انتخابه بيانا تمهيديا. كما أعلن أن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قرر ألا يعمل لمدة ولاية ثانية وأن دورة المجلس التنفيذي الحالية ستكون هي الأخيرة بالنسبة له.

٤ - وفي هذه الدورة، وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ (DP/2009/L.1) وعلى تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ والتصويب الخاص به (DP/2009/1/Corr.1). واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية المؤقتة لعام ٢٠٠٩ (DP/2009/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠٠٩.

٥ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٨ في الوثيقة DP/2009/2؛ والمقررات التي اتخذها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ في الوثيقة DP/2009/8 التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي وهو: www.undp.org/execbrd.

٦ - ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ٨/٢٠٠٩ على الجدول التالي لدورتيه المقبلتين في عام ٢٠٠٩:

- الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩: ٢٦ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (نيويورك)
 الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩: ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج

٧ - شكر مدير البرنامج الوفود على دعمها للبرنامج خلال فترة توليه منصبه بالمنظمة. وسلط الضوء على بعض القرارات الصعبة التي اتخذها المجلس التنفيذي، ومنها القرارات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية ونظام المساءلة. وتكلم بشيء من التفصيل عن الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها المحتملة بالنسبة للنمو الاقتصادي، وخاصة في ظروف يزداد فيها النظام المالي عولمة وترابطاً. وقال إن مواصلة جهود التنمية هي السبيل الوحيدة إلى تخفيف ما يلحق بفقراء العالم من ضرر.

٨ - وقدم إلى أعضاء المجلس التنفيذي لمحة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكلم فيها عن الموضوعات التالية:

(أ) جعل الأمم المتحدة أكثر اتساقاً وفعالية وكفاءة، وذلك من خلال مواصلة تنسيق الجهود ولكن مع مراعاة أن مبدأ "وحدة العمل" يعترف بأن لكل منظمة ولايتها ومساهماتها وطابعها ولا يجعل هناك حاجة إلى إدماجها؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عالم مترابط، وضرورة الربط على نحو أوثق بين المسائل القطرية والمسائل العالمية، بما في ذلك إقامة شراكات أوثق مع مؤسسات بريتون وودز. وكان من رأي المدير أن الأزمات الأخيرة تتطلب من الأمم المتحدة تجميع مواردها فيما يتعلق بالسياسات والعمل المتضافر على نحو أكثر فعالية؛

(ج) تحديات الأمن التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهود المبذولة لتطوير الأبنية وتعزيزها في المواقع الأكثر تعرضاً للخطر. وتكلم المدير عن عدد من البدائل، بينها نقل المكاتب المعرضة للخطر إلى أماكن أخرى، واستكشاف وسائل بديلة للعمل حيث تكون تكاليف الأمن باهظة، وتغطية تكاليف الأمن مقدماً لضمان "ألا يكون هناك برنامج غير مؤمن"، وتوفير مستويات الأمن الكافية مما يتيح للموظفين تنفيذ المشاريع والبرامج بدون أن يصبحوا هم أنفسهم من الضحايا؛

(د) تعبئة الموارد وإدارتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما شمله ذلك من بلوغ مساهمات الموارد الأساسية العادية ما يقرب من ١,١ بليون دولار، وهو ما يحقق الهدف المقرر للاشتراكات السنوية كما ورد في الخطة الاستراتيجية، وزيادة التعهدات بالنسبة للموارد غير الأساسية المرنة؛

(هـ) تدابير المساءلة والشفافية، بما فيها نشر المعلومات الشاملة عن البرامج والنواحي المالية والشراء والموارد البشرية والمسائل القانونية على ٩٠ في المائة من المواقع الشبكية للمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار المدير إلى التقرير الأخير لمجلس مراجعي الحسابات عن مراجعة حسابات البرنامج لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وهو التقرير الذي لم يتضمن أية تحفظات. وشكر الوفود على ما قدمته من مساعدة وتشجيع في وضع المعايير الرفيعة وزيادة الشفافية في المنظمة تحقيقاً لمزيد من الكفاءة، ولكنه ذكر أن زيادة إمكانية الاطلاع على المعلومات تقتضي ضرورة اليقظة، مع مراعاة طبيعة المنظمات المتعددة الأطراف وعدم إساءة استخدام المعلومات التي لم توضع في شكلها النهائي أو التي يمكن أن يساء تفسيرها؛

(و) الأنشطة الناجحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل أنحاء العالم، بما في ذلك دعم الانتخابات والعمليات الديمقراطية، وتنسيق المساعدات الإنسانية والعمل على تحقيق الإنعاش المبكر، والأعمال المتعلقة بالتنمية البشرية، وتعزيز القدرة على التصدي لمسألة تغير المناخ، والمساعدة المقدمة إلى البلدان التي ترغب في استخدام مرفق الكربون المستحدث في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - ودعا مدير البرنامج إلى مواصلة الجهود من أجل الوصول إلى أرضية مشتركة، كما دعا المجلس التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البحث عما قد يكون هناك من فرص في أوقات الأزمة، وإلى مواصلة الجهود من جانب موظفي البرنامج في جميع أنحاء العالم.

١٠ - وأعربت الوفود عن شكرها لمدير البرنامج وعن إعجابها به وبالجهود الشاق الذي قام به في قيادة المنظمة في ظروف صعبة. وطالبت عدة وفود بضرورة الإبقاء على مستوى التمويل وعلى المساعدة الإنمائية أو زيادتها في مواجهة الاضطراب الاقتصادي. وذهبت هذه الوفود إلى أنه يتعين على البرنامج أن يوفر التمويل المستقر الطويل المدى لأنشطته الإنمائية، كما يتعين على البلدان الصناعية أن تسعى إلى بلوغ الهدف المقرر للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو تخصيص ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمعونة والتنمية. وطلبت بعض الوفود إلى البرنامج أن يبدأ في إعادة تكييف خططه وإعادة ترتيبها في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية. وطلبت وفود أخرى إلى البرنامج أن يواصل حصر المنجزات ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - وطلبت بعض الوفود إلى البرنامج أن يواصل تركيزه على الأزمة والإنعاش فيما بعد الأزمة، وعلى الفعالية في توصيل المعونة، وعلى تعزيز بناء القدرات وزيادة الاتساق والتنسيق لضمان أن تكون الأمم المتحدة أكثر من مجرد مجموع أجزائها. وسلطت عدة وفود الضوء على الفرصة المتاحة لتنسيق الخطة الاستراتيجية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، وطلبت إلى البرنامج العمل على زيادة التنسيق بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج القطرية وخطط التنمية الوطنية.

١٢ - وسلمت الوفود بأن إطار المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد زاد الشفافية والكفاءة وطلبت هذه الوفود بتحقيق مزيد من التقدم. وأشار أحد الوفود إلى ما حققه البرنامج من تقدم في تنفيذ التوصيات التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات وإلى ضرورة بذل مزيد من الجهود. وطلبت عدة وفود إلى البرنامج بذل جهد أكثر استمراراً لتعميم المنظور الجنساني في كل أجزاء المنظمة وزيادة الأولوية المعطاة لتحقيق التوازن بين الجنسين. وشددت وفود كثيرة على أنه يتعين على المجلس التنفيذي أن يتجنب تسييس أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن يساعد بدلاً من ذلك على الاحتفاظ بحياده وعدم تحيزه في تقديم المساعدة الإنمائية. كذلك طلبت هذه الوفود البحث عن مدير جديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطريقة تتسم بالعدل والشفافية، مع أخذ وجهات نظر وآراء البلدان النامية والبلدان المانحة على السواء في الاعتبار.

ثانياً - المسائل المالية، ومسائل الميزانية، والمسائل الإدارية

التقرير المتعلق بتصنيف التكاليف

١٣ - قام المدير المعاون للبرنامج بتقديم التقرير وذكر الوفود بأن الوثيقة تستجيب استجابة مباشرة للقرارين ٣٣/٢٠٠٧ و ١/٢٠٠٨ بتقديم إطار مفاهيمي رفيع المستوى و'خريطة طريق' عامة لإعادة تصنيف التكاليف من أجل تحقيق مزيد من الشفافية والتوجه إلى تحقيق النتائج.

١٤ - ولدى تحديد الإطار المفاهيمي، تناول المدير المعاون دور البرنامج في مساعدة بلدان البرامج في تحقيق استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ووصف نموذج الأعمال الذي يطبقه البرنامج، والدعائم الأربع للخطة الاستراتيجية، وطريقة تمويل الأنشطة الإدارية والأنشطة الإنمائية من خلال ميزانية الدعم لفترة السنتين، وترتيبات البرمجة. وقال إن فئات التصنيف الحالي للتكاليف تحد من قدرة البرنامج على الاستجابة بمرونة للمطالب التي أخذت تظهر على

الصعيد القطري بالتوسع في خدمات الدعم في مجالات التنفيذ والقدرة على نقل المعرفة وتقديم الاستشارات.

١٥ - وقدم المدير المعاون 'خريطة طريق' لتصنيف التكاليف لينظر فيها أعضاء المجلس التنفيذي. وتضمنت هذه الخريطة ما يلي:

- (أ) ثلاثة مبادئ توجيهية هي: الشفافية في تحديد التكاليف وتحديد ما تتعلق به؛ وترشيد فئات تصنيف التكاليف وتبسيطها؛ والتوثيق ما بين نموذج الأعمال الذي يطبقه البرنامج والخطة الاستراتيجية وإطار تصنيف التكاليف وإطار التمويل؛
- (ب) ثلاث فئات واسعة لتصنيف التكاليف هي: 'التنمية' و'الإدارة' و'الأغراض الخاصة'. وتشمل فئة 'التنمية' ثلاثة روافد هي البرامج، والأنشطة المتعلقة بفعالية البرامج، والأنشطة المتعلقة بتنسيق التنمية في الأمم المتحدة؛
- (ج) حياد التكاليف، حيث ينخفض إجمالي التكاليف المصنفة في الشكل الحالي لميزانية الدعم لفترة السنتين، بينما يزيد الإجمالي المصنف في ترتيبات البرمجة الحالية، وذلك على أساس إدخال فئة فرعية هي 'فعالية البرامج'.

١٦ - وكرر المدير المعاون التزام البرنامج بإجراء مشاورات في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ تنتهي إلى النظر رسمياً في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛ وإجراء استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩. وأشار إلى توجيهات المجلس التنفيذي، بما فيها التعليقات الخاصة بضرورة التنسيق بين الصناديق والبرامج، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مع مراعاة الولاية المستقلة ونموذج الأعمال المستقل لكل من المنظمتين.

١٧ - وطلب المدير المعاون إلى المجلس التنفيذي أن يحيط علماً بالتقرير المتعلق بتصنيف التكاليف وبضرورة أن يكون تصنيف الأنشطة على أساس التكاليف أكثر شفافية وأن يكون تصنيفاً استراتيجياً وأكثر ترتيباً. وأحاط المجلس التنفيذي علماً ببعض الأوضاع الخاصة التي نشأت، وهي أنه:

- (أ) تم الحصول على إذن خاص من بنك الاحتياطي في زيمبابوي يسمح باستخدام دولار الولايات المتحدة لتيسير مواصلة العمل الإنساني لفريق الأمم المتحدة القطري؛

(ب) الانتهاء تدريجياً وعلى مدى ثلاث سنوات من صدور المقرر ٣٤/٢٠٠٧، على سبيل الاستثناء، من برنامج تحويل موارد قيمتها ٦ ملايين من الدولارات إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ والقيام، اتصالاً بذلك، بما يلي:

(ج) اتخاذ الإدارة لقرار بتحويل موارد إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية قيمتها ٥ ملايين من الدولارات في عام ٢٠٠٩، و ٣ ملايين من الدولارات في عام ٢٠١٠، ومليون دولار في عام ٢٠١١، كمتابعة لقرار المجلس ٣٤/٢٠٠٧ (الذي قرر فيه البرنامج على سبيل الاستثناء تحويل موارد إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية قدرها ٦ ملايين من الدولارات في عام ٢٠٠٨)، وذلك لتجنب التغييرات المفاجئة من سنة إلى أخرى مع إنهاء هذا الدعم تدريجياً.

١٨ - وطلب كثير من الوفود مزيداً من المعلومات عن الكيفية التي ستأثر بها ترتيبات البرمجة والميزانيات، وهي النقطة التي ستظهر عندها أسئلة أعمق وأكثر تفصيلاً. وأشارت هذه الوفود إلى أن إعادة تصنيف 'البرامج' المقترحة، و 'الأنشطة المتعلقة بفعالة البرامج'، و 'الأنشطة المتعلقة بتنسيق التنمية في الأمم المتحدة' ستكون لها آثار بالنسبة لتحديد تكاليف برامج التنمية.

١٩ - وطالبت عدة وفود بجعل عملية البرمجة في البرنامج أكثر منطقاً وأكثر شفافية بحيث تعكس نموذج الأعمال الذي أخذ يطبقه. وسلم البعض بأن الممارسات الماضية في البرمجة يمكن أن توفر نموذجاً منطقياً. وأشارت هذه الوفود ست نقاط لينظر فيها البرنامج وهي: المعايير التي على أساسها تحدد فعالية البرامج وتكاليف التنسيق فيما بينها؛ والأخذ بـ 'نهج مزدوج' في ميزانية الدعم لفترة السنتين وترتيبات البرمجة يتيح للمجلس التنفيذي المقارنة بين النظام القديم والنظام الجديد؛ والتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ والبيان الواضح للوفورات المترتبة على الكفاءة؛ ومواصلة استخدام التكاليف غير المباشرة المتغيرة في حساب معدلات استرداد التكاليف؛ وتأييد التحول المفاهيمي الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠ - وشددت وفود مختلفة على أنه ينبغي للبرنامج أن يأخذ الخطة الاستراتيجية في الاعتبار عند تنقيح تصنيفات التكاليف حتى يستطيع أعضاء المجلس التنفيذي الحكم على النتائج حكماً سليماً. وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي يمكن بها مراعاة المرونة المطلوبة في الخطة الاستراتيجية بالنسبة للموارد العادية وموارد البرامج. وطلب وفد آخر إدخال خدمات دعم التنفيذ في منهجية استرداد التكاليف. وأكد كثيرون مرة أخرى على ضرورة أن يكون هيكل الميزانية متسماً بالشفافية والاتساق وموجهاً نحو تحقيق النتائج وأن يكون منسقاً

ومبسطة. وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتصنيف التكاليف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2009/3).

ثالثا - البرامج القطرية وما يتصل بها من مسائل

٢١ - ذكر المدير المعاون الوفود بأنه وفقا للقرارين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦ تتم الموافقة على الوثائق البرنامجية على أساس عدم الاعتراض. وقال إن المجلس التنفيذي وافق على البرامج القطرية للبلدان الآتية: أنغولا، وتيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوت ديفوار، وكينيا، وموريتانيا، والنيجر، وهاييتي.

٢٢ - وقدم المدير المعاون تقريرا مفصلا عن زيارته الأخيرة إلى هاييتي، وسلط الضوء على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير فرص العمل وجهوده في المجال الإنساني، وعلى الدعم المقدم إلى المؤسسات العامة في قطاعي العدل والشرطة. وشرح ما تحقق من زيادة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم التنمية في مجالات الزراعة، وإدارة النفايات الصلبة، وتدريب المهنيين من أبناء هاييتي في مجال العدل. واختتم المدير المعاون كلمته مغتنما الفرصة لإحاطة المجلس التنفيذي علما بما تم من زيادة الموارد الأساسية المخصصة لهاييتي إلى ٢٢,٢٩ مليون دولار وزيادة الموارد الأخرى إلى ١١٦,٢ مليون دولار حسب توجيهات المجلس.

٢٣ - وأعرب وفدان عن ارتياحهما للموافقة على برنامجي بلديهما، وتكلما عن المجالات الرئيسية التي يتوقع أن تحافظ فيها مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتوجيهاته على ما تحقق نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في ظروف الأزمات العالمية. كذلك شكر الوفدان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على علاقة التعاون والتكافل التي أقامها معهما وذكر أنهما يتطلعان إلى استمرار التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وأعلن أحد الوفود تبرعا للبرنامج لعام ٢٠٠٩.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٤ - في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، قدم البرنامج 'خريطة طريق' بشأن إمكانيات استئناف الأنشطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/2009/8)، ووافق المجلس التنفيذي عليها. وفي الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩، قدم المدير المعاون والمدير المساعد والمدير الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ عرضا لآخر التطورات فيما يتعلق باستنتاجات البرنامج على إثر البعثة التقنية التي تم إيفادها وفي ضوء المناقشات التي أجريت مع الحكومة في بيونغيانغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد أجريت هذه المناقشات في مراعاة تامة

للمقرر ٢٠٠٧/١٢، بما في ذلك القرار الشفوي الذي تولى المدير المعاون للبرنامج تفسيره، وكذلك التقرير السري عن أنشطة البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧ (تقرير نييمث).

٢٥ - وعلاوة على التدابير المبينة في مقترح الإدارة لاستئناف العمليات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قدم المدير الإقليمي معلومات إضافية عن العناصر الأساسية لعملية استئناف البرنامج التي وافقت عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأكد للمجلس التنفيذي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعكف بشكل منهجي على النظر في جميع التوصيات الواردة في تقرير نييمث بشأن تحسين إدارة البرنامج. وتشمل النقاط الرئيسية لخطة الإدارة الجديدة ما يلي:

(أ) إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك إنهاء ممارسة التعاقد من الباطن على الموظفين الوطنيين من خلال الحكومة، والتوسع في التعيينات التنافسية، والقدرة على التعامل مباشرة مع الفرد الذي يريد أن يعمل بالبرنامج، ودفع المرتبات والاستحقاقات مباشرة إلى الأفراد؛

(ب) المالية والعمليات المصرفية، بما في ذلك دفع المدفوعات المحلية بالعملة المحلية وموافقة الحكومة على الالتزام بمعايير البرنامج فيما يتعلق بالعمليات المصرفية؛

(ج) تعزيز الرصد والتقييم، وذلك بإضافة أخصائي دولي مكلف بالرصد والتقييم في المكتب القطري، والقيام بزيارات منتظمة لتفقد المشاريع، وتقديم تقارير مستفيضة ومنتظمة عن تنفيذ هذه التدابير وكذلك عن مجمل البرنامج. وقد وافقت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الوصول دونما قيد إلى مواقع المشاريع، وقدمت ضمانات للبرنامج أنه سيكون قادراً على التحقق بصورة عملية من استخدام جميع معدات المشاريع وأصولها استخداماً مناسباً. وستشكل جميع هذه الإجراءات جزءاً من تنفيذ خطة مفصلة للرصد والتقييم؛

(د) شفافية الاتصالات، طبقاً لمعايير البرنامج وعلى نحو ما يتم في البرامج الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك إتاحة المعلومات المفصلة عن البرنامج القطري وعن المشاريع والعمليات والمشتريات على الموقع الشبكي للمكتب القطري.

٢٦ - واختتم كلمته بأن طلب إلى المجلس التنفيذي أن يأذن بمجموعة الإجراءات ليتيح للبرنامج استئناف عمله في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٧ - وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها للأنشطة المبينة في مجموعة التدابير، وسلمت بأهمية استئناف البرنامج لعمله في ذلك البلد مع تعزيز أدوار المساءلة والرصد والتقييم. وذكر وفدان المجلس بأنه تم إنفاق كثير من الوقت والموارد على تحليل البرامج على التحقيق فيها، وأعرب أحد الوفود عن تقديره للشفافية التي أصبحت تتسم بها جميع الأنشطة الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتيجة لتلك الجهود. واعتبر وفد آخر أن تعليق البرنامج كان مدفوعاً بدوافع سياسية، ولكنه أعرب عن سروره لأن التحقيقات المختلفة أثبتت أنه لم يرتكب أي خطأ. وحذر كثيرون من أن تعليقات البرنامج على هذا النحو تحرف البرنامج عن حياده وعدم تحيزه في تقديم المساعدة الإنمائية الإنسانية وتعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٨ - وطلبت عدة وفود إلى البرنامج إبقاء المجلس التنفيذي على علم بالتطورات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وشكر أحد الوفود البرنامج على النهج العملي الذي أخذ به في تحديد العناصر اللازمة للتصدي لمشاكل الماضي. وطلب أيضاً بشأن الترتيبات المتعلقة بتعيين الموظفين المحليين. وشدد وفد آخر على أن العمليات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن تدعم أهداف التنمية البشرية المستدامة، وطلب إلى البرنامج أن يقوم برصد الأنشطة عن كثب.

٢٩ - وحددت بعض الوفود مجالاً يمكن فيه إدماج مشروعين للبرنامج في مجال الطاقة في برنامج واحد، وتكلمت عن أوجه القصور في مجالات بناء القدرات والتدريب والاستدامة. وتساءلت هذه الوفود عما إذا كان هناك 'حد أقصى للمبالغ' لا يجوز تجاوزه عند اعتماد أية مشاريع إضافية. وسلط أحد الوفود الضوء على ما يمكن أن يؤدي إليه وقف المساعدة الإنمائية من عجز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تحقيق الأهداف الوطنية والدولية بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وطلب وفد آخر تخصيص موارد إضافية للبرنامج القطري.

٣٠ - وأعربت عدة وفود عن تأييد تنسيق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع برامج منظمات الأمم المتحدة الأخرى عند الانتهاء من تنفيذ مجموعة التدابير في عام ٢٠١٠. وكان من رأي هذه الوفود أن استئناف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنشاطه سيتيح للمنظمات أن تركز على ولاياتها، في الوقت الذي يستأنف فيه البرنامج وظيفته الحيوية في تنسيق المعونات.

٣١ - واستناداً إلى مقترح الإدارة (DP/2009/8) والضمانات الإضافية التي قدمها المدير الإقليمي خلال مداوات المجلس، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠٠٩ بشأن التدابير المقترحة لاستئناف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملياته البرنامجية في جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية. وأعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن شكره لرئيس المجلس التنفيذي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفيه وللمجموعة السبعة والسبعين والصين، ورحب بعودة البرنامج وتعهد بالتعاون معه.

رابعاً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ تقرير عن التصنيف الشامل للوظائف بالمكتب والمقترحات الخاصة بتنفيذ التوصيات

٣٢- قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عرضاً عاماً للنظام المالي والقواعد المالية المقترحة وللجهود المتعلقة بإعادة تصنيف الوظائف. وشدد على أن النظام المالي والقواعد المالية تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن الغرض منها هو تقنين وتعزيز إدارة المخاطر والضوابط المالية. وأكد للوفود أن المقترحات تعكس إطار المساءلة وأن ترتيبات الإدارة الجديدة قد وافق عليها المجلس التنفيذي.

٣٣- وكرر أن عمليات إعادة تصنيف الوظائف ضرورية لمساعدة المنظمة على اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها، حيث إن ارتفاع معدلات الاستنزاف قد أثرت تأثيراً سلبياً على الإنتاجية وعلى الميزانيات. وتعهد بأن يقوم المكتب تدريجياً بعمليات لإعادة تصنيف الوظائف بعد أن تنظر الإدارة بعناية في الآثار التي تترتب عليها بالنسبة للموظفين. وأبلغ المجلس بأنه بناء على توجيهات المجلس التنفيذي بشأن الترتيبات المتعلقة بالإدارة قام الأمين العام بتفويض المسؤولية عن شؤون الموظفين إلى المدير التنفيذي.

٣٤- وقدم المدير التنفيذي بعض الأرقام المبدئية المتعلقة بالميزانية التي يتوقع أن تحقق الأهداف الصافية للميزانية حيث تزيد تكاليف التنفيذ عن بليون دولار لأول مرة وتصل الإيرادات إلى ٦,٣ بليون دولار. وأكد مرة أخرى التزامه بتبادل الرأي مع الوفود بشأن الخطة الاستراتيجية للمكتب عند الإعداد للنظر فيها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩. وأحاط المجلس التنفيذي علماً بما جد في التحقيق في المخالفات المنسوبة إلى أحد كبار المديرين بالمكتب.

٣٥- وأيدت عدة وفود الطلب الخاص بعمليات إعادة تصنيف الوظائف وطالبت بالموافقة عليه على وجه السرعة حتى يستطيع المكتب مواءمة موارده البشرية مع النظام الموحد للأمم المتحدة. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء نطاق وتوقيت عمليات إعادة تصنيف الوظائف المقترحة، وطلب إعطاء المجلس التنفيذي مزيداً من الوقت لإجراء مشاوراته، بما في ذلك مع

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ونبه هذا الوفد إلى ضرورة النظر في ما يترتب على هذا الإجراء من انعكاسات واسعة النطاق على صورة المنظمة وما قد تجرّه عملية إعادة التصنيف هذه الشاملة والمكلفة من عواقب محتملة على الأمم المتحدة في الوقت الذي تعاني فيه الميزانيات الوطنية من الإنهاك وأسواق العمل من فقدان الوظائف في جميع أنحاء العالم. وأشاد كثيرون بالحوار الذي جرى مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وبالتقرير الذي انتهى إليه، وهو التقرير الذي استلهمه الاقتراح الخاص بإعادة التصنيف. وهنأ البعض المكتب على ما أحرزه من تقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى عمله على تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة، وعلى نظام إدارة الأصول وآليات الرقابة الداخلية به، وعلى تعزيز دور الممثلين الإقليميين. وأعرب أحد الوفود عما يساوره من القلق إزاء الوضع الحالي لتسوية الحسابات المشتركة مع الصناديق والإيرادات المؤجلة للمكتب - بغض النظر عن مبلغها، الأمر الذي قد يؤثر في إدارة هذا الكيان الممول ذاتيا في منظمة الأمم المتحدة.

٣٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٩ بشأن النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. واتخذ أيضا المقرر ٥/٢٠٠٩ بشأن عملية إعادة تصنيف الوظائف وتنفيذها. وعقب اتخاذ المقرر ٥/٢٠٠٩، لاحظ أحد الوفود أنه يفهم أن المكتب يعتمز تنفيذ عملية إعادة التصنيف دون أن يترتب عليها أي تكاليف، حيث ستقابل الزيادة في المرتبات بزيادة في الإنتاجية وانخفاض في التكاليف المرتبطة بمعدل الدوران، الذي ظل يتجاوز حتى الآن متوسط معدل الدوران المسجل في الأمم المتحدة. وعلق وفد آخر قائلاً إنه سيعمل على رصد أنشطة إدارة المكتب بدقة.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٧ - لخص الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية كيف زاد عدد البلدان التي تنفذ برامج الصندوق من ٢٣ بلدا إلى ٤٠ بلدا خلال السنوات الأربع الأخيرة، وكيف قام الصندوق بعملية لتحقيق اللامركزية، وكيف زادت الإيرادات الإجمالية في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٠ مليون دولار جاءت من ٢٤ جهة مانحة مختلفة؛ وكيف كانت جميع الترتيبات الجديدة تقريبا برامج مشتركة تعمل وفق المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وشرح مزايا ولاية الصندوق في مجال المشاريع الاستثمارية من منظور المرونة المالية، وحدد النتائج الإنمائية الرئيسية التي حققها الصندوق في عام ٢٠٠٨، ومنها:

(أ) التنمية المحلية، وخاصة التوسع في بناء القدرات وتقديم الدعم الاستثماري إلى ٧٤٩ جهازاً من أجهزة الحكم المحلي - ٧٠ في المائة منها في أفريقيا؛

(ب) التمويل للجميع، وخاصة تقديم الدعم إلى ٤٠ مشروعاً بها أكثر من ١,٥ مليون عميل ٦٠ في المائة منهم من النساء. وأضاف الأمين التنفيذي أن الصندوق شرع في عام ٢٠٠٨ في تنفيذ برامج التمويل للجميع في ١٦ بلداً من أقل البلدان نمواً؛

(ج) التقييمات والتقدير، وعلى وجه التحديد التقييم الإيجابي للصندوق من جانب المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء - وهي مركز مستقل للسياسات والبحوث - وذلك في مجال فعالية المانحين. وأشار الأمين التنفيذي إلى وثيقة للتقييم الذاتي أعدها البنك الدولي في عام ٢٠٠٨ وأشاد فيها بالصندوق لما قام به في مجال التنمية المحلية.

٣٨ - وأعربت الوفود عن ثقتها في قيادة الأمين التنفيذي وقالت إن من بواعث الأمل لديها الأداء القوي للمكتب، وأكدت من جديد الدور الهام الذي يقوم به في تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً في مجال التمويل البالغ الصغر ومجال التنمية المحلية. وطلب أحد الوفود إلى الصندوق أن يواصل التعريف بمزاياه النسبية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الأخرى وبالنسبة لمؤسسات تقديم المعونة بوجه عام. وطلب ذلك الوفد إلى الصندوق أن يعمل على توسيع قاعدة المانحين. وأشار وفد آخر إلى الشراكة الاستراتيجية الجديدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي عززت وجود الصندوق على الصعيدين الإقليمي والقطري، شجعت على زيادة الكفاءة. وطلب الوفد إلى الصندوق مواصلة عمله في مجالات تحقيق اللامركزية والإدارة المحلية والتمويل للجميع، والتوسع في عروض البرامج، ومواصلة ممارسات الإدارة القائمة على النتائج. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لبرنامج قادة التمويل البالغ الصغر وشجع الصندوق على استخدامه في ظروف ما بعد الصراع وعلى تعزيز روابطه بأنشطة لجنة بناء السلام.

٣٩ - وقدم الأمين التنفيذي تفاصيل عما تم مؤخراً من إنشاء لجنة لاستعراض التنفيذ، وعن الهشاشة النسبية لقاعدة الموارد الأساسية على الرغم من زيادتها في الفترة الأخيرة، وعن الشراكة الاستراتيجية الجديدة التي أقيمت مع عدد من مؤسسات الأمم المتحدة بالإضافة إلى تعزيز الروابط مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووصف مرفق 'قادة التمويل البالغ الصغر' الجديد، الذي تبلغ ميزانيته ٢٦ مليون دولار، وهو مبادرة بين بلدان الجنوب الغرض منها إحضار مؤسسات التمويل البالغ الصغر القيادية العاملة في الجنوب إلى البلدان المحرومة بين

أقل البلدان نمواً، وخاصة البلدان التي تمر بأزمات أو بظروف ما بعد الصراع. وأضاف أن مرفق قادة التمويل البالغ الصغر يتلقى دعماً كبيراً من مؤسسة بيل وميلندا غيتس. وشدد الأمين التنفيذي على التزام الصندوق بالأعمال الحفازة والقابلة للقياس، وبالتراهة والشفافية، ودعا أعضاء المجلس التنفيذي إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الموارد العادية والموارد الأخرى للصندوق. واختتم كلمته بتقديم نائب الأمين التنفيذي الجديد.

سادساً - المسألة الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٠ - قام المدير المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية ومدير وحدة القضايا الجنسانية بمكتب السياسات الإنمائية بتقديم نظرة عامة شاملة على المسألة الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى ما تحقق من تقدم وما بقي من تحديات.

٤١ - وأعطى المدير المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية رقماً إحصائياً يوضح نطاق التحدي وهو أن عدد العاطلات ارتفع إلى ٨٢ مليون امرأة بعد أن كان ٧٠ مليون امرأة منذ عشر سنوات. وذكر أن المشتغلات من النساء يعملن في أقل القطاعات إنتاجية وأكثرها تعرضاً للمخاطر الاقتصادية. وتحدث، في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية، عن الدعم الذي يقدمه البرنامج في مجال النهوض بالمرأة ومجال التنمية البشرية من خلال تعزيز القدرة الوطنية على تعميم المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج والميزانيات الإنمائية. وتكلم عن دراسة رائدة عن أثر الأزمة على المساواة بين الجنسين، وهي دراسة يستعين بها البرنامج في وضع الاستجابات الملائمة وطنياً. وتكلم مدير وحدة القضايا الجنسانية عن خطة عمل البرنامج في المجال الجنساني وعما تحقق من تقدم في القدرة الداخلية والمساءلة وآليات متابعة القضايا الجنسانية.

٤٢ - وقدم مدير وحدة القضايا الجنسانية بمكتب السياسات الإنمائية إلى المجلس التنفيذي معلومات مفصلة عما جد بالنسبة إلى:

- (أ) تعزيز القدرة على تعميم المنظور الجنساني، بإعلان المدير بدء استراتيجية للمساواة بين الجنسين على النطاق العالمي، وبما يجري في كل أنحاء العالم من عمليات التدريب الواسعة وعمليات بناء القدرات؛
- (ب) تعزيز المساءلة بالمنظمة عن النتائج فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وذلك بتحسين عمليتي الرصد وتقديم التقارير؛
- (ج) توفير التمويل للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك مساهمة إجمالية من الموارد العادية قدرها ١٢,٨٠٠ مليون دولار لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين؛

(د) توفير الموارد البشرية لتعميم المنظور الجنساني، بما في ذلك توفير الموظفين المناسبين للبرامج الجنسانية الإقليمية التي تستهدف حفز العمل في المجال الإنساني على الصعيد القطري؛

(هـ) تعزيز إدارة المعرفة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، مع التركيز بوجه خاص على تطوير المواقع الشبكية والبوابات الإقليمية المعنية بالمسائل الجنسانية؛

(و) التوسع في البرمجة المشتركة بين الوكالات عالمياً وعلى الصعيد الوطني، وذلك من خلال المجموعات المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية في أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومن خلال عدد من فرق العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمسائل الجنسانية.

٤٣ - وشكر مدير وحدة القضايا الجنسانية بمكتب السياسات الإنمائية المجلس التنفيذي على دعمه لاستراتيجية المساواة بين الجنسين، وتكلم عن التحديات التي تواجهه فيما يتعلق بالموارد البشرية والموارد المالية، وأكد للوفود أن الاهتمام سوف يتركز على حماية المكاسب التي تحققت في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وتزويد الأجهزة التابعة بما يلزمها من المعارف والأدوات والقدرات في المجال الجنساني لمساعدتها على الاستجابة لآثار الأزمات العالمية.

٤٤ - وشجعت وفود كثيرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعميم المنظورات الجنسانية وإدماجها في المجالات التي يركز عليها، وتعزيز المساءلة فيما يتعلق بمسائل الجنسين من أجل تحقيق النتائج. وأوصت تلك الوفود بوضع مؤشرات للنجاح ترتبط بالأهداف الإنمائية للألفية، وتساءلت عن الكيفية التي يتتبع بها البرنامج الموارد المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين وللمرأة. وأكدت على ضرورة أن يؤمن مديرو البرنامج وموظفوه بقيمة المساواة بين الجنسين حتى يتحقق النجاح الحقيقي. وطلبت الوفود معلومات إضافية عن: التعاون مع الحكومات فيما يتعلق بوضع ميزانيات المسائل الجنسانية؛ ومدى توافر الموارد الكافية والخبرة بالمسائل الجنسانية في كل مجال من مجالات التركيز في البرنامج؛ وما يعتبره البرنامج تحديات رئيسية فيما يتعلق بتعميم المنظورات الجنسانية إزاء تباين الظروف القطرية التي يعمل فيها البرنامج. وأعلن أحد الوفود أن ١٨ في المائة من المقاعد البرلمانية ببلده مخصصة الآن للمرأة وأن ذلك تحقق بمساعدة شركاء التنمية.

٤٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٩ بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعاً - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٤٦ - قام المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعرض تقارير منظماتهم (DP/2009/5؛ DP/2009/6؛ DP/FPA/2009/1). وقد اشترك في المناقشة ممثل لمجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة.

٤٧ - وأثنت الوفود على ما قامت به المنظمات الثلاث من أعمال لمتابعة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وأحاطت علماً بما ذكره ممثل ذلك المجلس على المنصة. وطلبت الوفود معلومات إضافية عن نتائج تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووما توفره المنظمات لتغطية تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. كذلك طلبت الوفود معلومات إضافية عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال عام ٢٠٠٩، تقدم خلال مناقشة رسمية في المجلس التنفيذي وفي جلسات إحاطة غير رسمية. وسألت الوفود ممثل مجلس مراجعي الحسابات عن رأيه في تنفيذ المنظمات للتوصيات ووما إذا كانت قد لوحظت أية وجوه قصور. واستفسرت وفود عن رأي مجلس مراجعي الحسابات بالنسبة للمخاطر والإجراءات التي يمكن أن تتخذها المنظمات للإقلال منها. وطلبت الوفود مواصلة الحوار مع مجلس مراجعي الحسابات إما في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ أو في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩.

٤٨ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تساءلت بعض الوفود عن السبب في قلة عدد ما أجري من عمليات مراجعة الحسابات في المقر. وأعرب أحد الوفود عن رغبته في تلقي مزيد من المعلومات عن النهج المنسق المتبع في التحويلات النقدية. وطلب وفد آخر أن تكون إدارة الأموال إدارة أكثر حزمًا، وأن تكون قاعدة بيانات مؤشرات الإدارة القائمة على النتائج مستكملة وأكثر تحديدا ودقة من حيث المواعيد وسهولة الاستعمال. وطلب أحد الوفود إلى البرنامج أن يتقاسم خططه بالنسبة لكيفية استخدام الإدارة القائمة على النتائج في رصد المكاتب القطرية وكفالة المساءلة. وذكر ذلك الوفد أنه قلق لانخفاض معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وطالب بمتابعة تتم في الدورة السنوية. كذلك أثرت كشاغل من الشواغل مسألة تعزيز تقديم التقارير عن إدارة البرنامج للصناديق الاستثمارية المتعددة الأطراف والثنائية. واستفسرت بعض الوفود عن الكيفية التي يستطيع بها البرنامج تعزيز

وظيفة الشراء به وعن المخاطر التي تنطوي عليها أوامر 'الشراء المجزأ' التي يراد بها تجنب عمليات الاستعراض.

٤٩ - وأشادت عدة وفود بالتقدم الذي حققه مكتب خدمات المشاريع، وأعربت عن تقديرها لمستوى التقرير الذي قدمه. وطلبت تلك الوفود إلى المكتب أن يواصل التقدم وتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي.

٥٠ - وقامت وفود كثيرة بتوجيه أسئلة إلى ممثل مجلس مراجعي الحسابات: عن رأيه فيما يتعلق بتنفيذ المنظمات لتوصيات مراجعة الحسابات؛ وعمّا إذا كانت قد لوحظت أية وجوه قصور؛ وعن رأي مجلس مراجعي الحسابات في المخاطر التي تتعرض لها المنظمات وعن إدارة هذه المخاطر والإجراءات التي يمكن أن تتخذها المنظمات للتخفيف منها.

٥١ - وقدم ممثل مجلس مراجعي الحسابات إجابة موجزة سلط فيها الضوء على ما تحقق من تقدم منذ إصدار التقرير. وتكلم عن أهمية التفاعل مع لجان مراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة. ووصف العملية المؤقتة التي تتم كل سنتين والتي يتحقق فيها مجلس مراجعي الحسابات رسمياً من التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوصيات. وتكلم عن مبادرة 'المخاطر الرئيسية' التي تنفذها الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأكد أنها ممارسة من أفضل الممارسات. وفي الرد على سؤال محدد، ذكر الممثل أنه تم في تقريرين سابقين تسليط الضوء على مشكلة الشراء المجزأ وأنه يمكن التصدي لها من خلال الضوابط البرنامجية التي هي جزء من نظام أطلس والتي تعتبر آلية استعراض تحدد المشاكل بمجرد ظهورها قدر الإمكان.

٥٢ - وذكر المدير المعاون أنه ستجرى ١٣ عملية مراجعة للحسابات بالمقر في عام ٢٠٠٩. وقال إن ذلك سيصبح هو القاعدة في المنظمة. وفيما يتعلق بالنواحي المالية، أعرب عن دهشته للتقدير غير المرضي الذي حصلت عليه ولكنه قال إنه شرع في خطة شاملة لإعادة التنظيم وتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بالشراء، ذكر أن البرنامج قام بمبادرة تستهدف مراجعة العمليات واستكشاف أوجه الضعف وأن نتيجة ذلك قد أحدثت بالفعل أثرها. وفيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وافق على أن التوسع في تبادل الآراء سيساعد أعضاء المجلس التنفيذي على إدراك الجهد البشري والمالي اللازم وإدراك الآثار التي تترتب بالنسبة لمجالات مثل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأكد للمجلس أنه سيتم توجيه مزيد من الاهتمام إلى الصناديق الاستثمارية.

٥٣ - وقامت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) بتوجيه الشكر إلى الوفود على ما التزمت به وعلى ما قدمته من دعم وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق لديه جميع النظم اللازمة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. ورحبت بما طُلب من تقديم تقرير مستكمل عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذكرت أن الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ ستكون هي الوقت المناسب لتقديم هذا التقرير. وقالت إن الصندوق بدأ في تنفيذ المعايير في عام ٢٠٠٨ ويتوقع الانتهاء من تنفيذها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأضافت أن الصندوق يتعاون تعاوناً تاماً مع سائر الشركاء في عملية التنفيذ.

٥٤ - وفيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ذكرت أن الصندوق على استعداد تام وأنه بدأ في تمويل الالتزامات المتعلقة بعام ٢٠٠٧ وما سبقه من أعوام. وأضافت أنه بالنسبة للالتزامات المستقبل، يقوم الصندوق بالميزنة لها من خلال ما يخصم من المرتبات الشهرية على أساس تقديري اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بمسألة إدارة الشواغر، أكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق ملتزم التزاماً تاماً بتخفيض الوقت الذي يستغرقه ملء الشواغر. وقالت إن الصندوق يرحب بالفرصة المتاحة له لتقديم تقرير مستكمل (ربما في الدورة السنوية). واحتتمت كلمتها بالإشارة إلى أن الصندوق سيقدم تقريرين في السنة عن مراجعة الحسابات، أحدهما عن المراجعة الخارجية للحسابات في الدورة العادية للمجلس والثاني عن المراجعة الداخلية للحسابات في الدورة السنوية.

٥٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٩ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ثامناً - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥٦ - بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قامت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) بعرض التقرير المشترك المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2009/5).

٥٧ - وأكدت الوفود مرة أخرى العلاقة القوية بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي والمسؤولية فيما بينها. وطالبت الوفود بزيادة الفعالية والكفاءة، وزيادة الاتساق بين المنظمات، والتركيز على ولايات المنظمات، وعلى تنسيق

العمليات. وأشارت تلك الوفود إلى ضرورة أن يراعى بدقة في التقارير التي تقدم مستقبلاً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي والترتيب اللذين نص عليهما قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. وشددت على ضرورة تبسيط وترشيد متطلبات تقديم التقارير وعلى ضرورة تجنب الازدواج وعدم الإثقال الذي لا مبرر له في طلب التقارير.

٥٨ - وشدد أحد الوفود على أهمية الشفافية والمساءلة بالنسبة للأنشطة التنفيذية والإدارية، وأعرب وفد آخر عن الأمل في أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التنفيذ الفعلي للأنشطة المتجه إلى تحقيق النتائج بدون أن يستنفدا جهودهما في الوفاء بالالتزامات الزائدة بتقديم التقارير. وأشار الوفد إلى أنه يرحب بأية مبادرة يقوم بها البرنامج والصندوق بشأن كيفية الاستجابة لما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢.

٥٩ - وطالبت وفود بارتفاع مستوى التقارير بحيث تتضمن أسساً أقوى لقياس الأداء ومقارنة المنجزات بما حددته الخطط الاستراتيجية؛ بحيث تظهر الدروس المستفادة والتحديات وتتضمن توصيات بالنسبة للمستقبل. وذكرت تلك الوفود أن من المهم التصدي لاحتياجات البلدان المتوسطة الدخل، ولمسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وللتحديات في مجال تنمية القدرات. كذلك شددت الوفود على ضرورة زيادة الدعم التقني والمالي المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين، وتوسيع مجموعة المرشحين لشغل وظائف المنسق المقيم؛ وزيادة الشفافية في عملية الاختيار لوظائف كبار المسؤولين بالأمم المتحدة.

٦٠ - وأشارت الوفود إلى أن استعراض السياسات الشامل الجديد يتضمن بعض الولايات البالغة الأهمية الخاصة بالبرنامج والصندوق، وإلى أن من المهم أن يواصل المجلس التنفيذي التركيز على هذه الولايات من خلال ما يقدمه من التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، فقد أرادت هذه الوفود أن تعرف الكيفية التي تخطط بها المنظمتان لمواجهة التحديات التي تم تحديدها في مجال تنمية القدرات. وأشار وفد، تكلم باسم ستة بلدان، إلى الخبرات الجديدة التي أخذت تتجمع من بلدان التجارب وغيرها فيما يتعلق بتنفيذ الاتساق على نطاق المنظومة وفيما يتعلق بوحدة العمل.

٦١ - وأجاب المدير المعاون ومدير مكتب الشراكات فأشادا بما طالبت به الوفود من أن يكون تقديم التقارير أكثر توافقاً مع هيكل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وقال إن مواصلة المناقشة أمر مرغوب فيه حتى يمكن تجنب تكرار الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير في الخطة الاستراتيجية، والتزامات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بتقديم التقارير، وضمان أن تكون التقارير المقدمة إلى المجلس على أحسن ما تكون تنظيمياً وتحليلياً. وتكلم عن 'مجموعة الـ ١٣ الاستشارية' التي شكلت

للتصدي للمسائل المتعلقة بممارسات الأعمال، والدورات المشتركة، ومستوى المنسقين المقيمين، وغير ذلك من المسائل. واختتم كلمته بالحديث عن أهمية الجليل التالي من صناديق المشاريع الاستثمارية وعن تقييم الأداء كدعامة من الدعائم التي طلبتها الجمعية العامة، وأكد من جديد على احتياجات البلدان ذات الدخل المتوسط وعلى الأهمية البالغة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٢ - وقالت نائبة المديرية التنفيذية للصندوق (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) إنها تتفق مع الوفود التي ذكرت أنه مع الأهمية الكبيرة لتقديم التقارير لا ينبغي إثقال كاهل المنظمين بعبء لا مبرر له. وذكرت أن من المهم على وجه الخصوص عدم إثقال كاهل المكاتب القطرية بمتطلبات إضافية فيما يتعلق بتقديم التقارير نظراً لضرورة التركيز على تنفيذ البرامج. وشددت على أن مسألة الدعم المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين هي محل بحث. وأضافت أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أعدت بيان موقف تسترشد به منظومة الأمم المتحدة في تناولها لمسألة تنمية القدرات. وذكرت أن الصندوق يواصل التصدي للتحديات في مجال تنمية القدرات. وأضافت أنها توافق على أن من المهم تقديم تقارير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعن المسائل المتعلقة بالبلدان ذات الدخل المتوسط. وشكرت المجلس التنفيذي على ما يقدمه من توجيهات قيمة.

٦٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٠ بشأن تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الملاحظات الافتتاحية لرئيس المجلس التنفيذي

٦٤ - بدأ الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بملاحظات افتتاحية لرئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وشدد على الدور الحيوي الذي يقوم به الصندوق بين مجموعة الأجهزة الدولية العاملة في مجال التنمية. وأشار إلى أن عام ٢٠٠٩ يصادف الذكرى الأربعين لإنشاء الصندوق والذكرى الخامسة عشرة لوضع برنامج العمل الذي وضعه المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وذكر الرئيس أن الصندوق قام على مدى الأربعين عاماً الماضية بدور قيادي في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل السكان والتنمية. وسلط الضوء على الدور الحيوي الذي قام به الصندوق في مساعدة البلدان في مجالات تحركات السكان، والصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة،

والمساواة بين الجنسين. وقال إن الصندوق هو أكبر مصدر متعدد الأطراف في العالم للمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في مجال السكان.

بيان المديرية التنفيذية

٦٥ - بدأت المديرية التنفيذية ببيانها (متاح على الموقع الشبكي للصندوق وهو: http://www.unfpa.org/exbrd/2009/2009_first.htm) بتهنئة الرئيس وبقية أعضاء المكتب على انتخابهم. وشكرت الرئيس ونواب الرئيس المنتهية مددهم على ما أبدوه من قيادة ممتازة. وحيّت مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أعلن أنه لن يعمل لمدة ولاية ثانية. ورحبت بتنصيب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأعربت عن أملها في التعاون الوثيق مع بلده في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعن أملها خصوصا في تحقيق هدف توفير فرص الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وشددت المديرية التنفيذية على أن الأمم المتحدة ما زالت متشبثة بالأمل على الرغم مما يواجهها من التحديات الجسام. وذكرت أنه "إذا كانت الأزمات مترابطة فالناس أيضا مترابطون"، وشددت على ضرورة التوثيق الأقصى للروابط وضرورة التعاون بين الثقافات، وتشجيع القيم المشتركة، والعثور على حلول للأزمات الكثيرة التي تواجه العالم. وقالت: "إن علينا أن نصر على أن يكون أحوج الناس إلينا هم محور جهودنا". وشددت على الأهمية الفائقة لأهداف مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦ - وتكلمت المديرية التنفيذية عن أهمية بناء الشبكات على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي لزيادة تدفق المعلومات والمعارف والخبرات، بما في ذلك تدفقها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والعلاقات بين الشمال والجنوب. وسلطت الضوء على حملة القضاء على الناسور التي يقوم بها الصندوق، وذكرت أن الصندوق يكثف العمل مع الشركاء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تحسين صحة الأمهات، بما في ذلك بذل جهد هادف في ٦٠ بلدا ترتفع فيها وفيات الأمومة. وشكرت جميع البلدان التي قدمت تبرعات إلى الصندوق الاستثماري لصحة الأم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وشددت على أهمية أمن سلع الصحة الإنجابية. وسلطت الضوء على الشراكات التي أقامها الصندوق مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومختلف المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. بما فيها المنظمات الدينية. وذكرت أن الصندوق يسعى إلى الشباب من خلال بناء و/أو استخدام الشبكات القائمة، بما فيها الفريق الاستشاري العالمي للشباب وتحالف المراهقات. وتكلمت المديرية التنفيذية عن نهج الصندوق الذي يتسم بالحساسية الثقافية في تناول حقوق الإنسان، بما فيها

الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية والتنمية بوجه عام. وأشارت إلى أن الصندوق يعمل مع كثير من الشبكات لمنع العنف ضد المرأة.

٦٧ - وأشارت المديرية التنفيذية إلى التزام الصندوق بالإصلاح في الأمم المتحدة، بما في ذلك التبسيط والتنسيق ووحدة العمل، فذكرت أن الصندوق أخذ يصبح أكثر تركيزاً على العمل الميداني وأكثر توجهاً إلى تحقيق النتائج من خلال نظام الإقليمية الذي يأخذ به. وأحاطت المجلس التنفيذي علماً بما جد من تطورات بالنسبة لإنشاء المكاتب الإقليمية وشكرت الحكومات التي قدمت دعمها السخي في عملية تحقيق الإقليمية. وشددت المديرية التنفيذية على أن الصندوق يركز على تعزيز المساءلة والرقابة والرصد والتقييم. وأضافت أنه يجري اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز سلامة الموظفين وأمنهم. وأحاطت المجلس التنفيذي علماً بالحالة المالية للصندوق فذكرت أنه في عام ٢٠٠٨ بلغ مجموع المساهمات الأساسية ٤٣٠ مليون دولار بزيادة قدرها أكثر من ١٠ ملايين من الدولارات عما كانت عليه في العام السابق. على أنها أضافت أن هذا المجموع يقل بمقدار ٥٠ مليون دولار عما كان متوقفاً وذلك بسبب أسعار الصرف غير المواتية وتأخر بعض المانحين الرئيسيين في الدفع. وقالت إن الإيرادات من المساهمات غير الأساسية بلغت ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار بزيادة قدرها ٥٠ مليون دولار عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. وذكرت أنها لا تتوقع أي نقص في عام ٢٠٠٩ حيث إن عدداً من الجهات المانحة تعهدت فعلاً بزيادة مساهماتها. وشكرت المانحين الرئيسيين للصندوق كما شكرت البلدان التي أعلنت تعهدات بتبرعات لعدة سنوات. وشكرت جميع البلدان على الثقة التي أولتها للصندوق وعلى ما قدمته من مساهمات.

٦٨ - وصفقت الوفود للمديرية التنفيذية وأثنت على بياها الملهم البصير. كما أعربت عن تأييدها القوي وتقديرها لقيادتها وللعمل الذي يقوم به الصندوق. وأعربت الوفود عن تقديرها لالتزامها بمسألتي الثقافة والدين في سياق التعاون الإنمائي والشراكات التي بنيت مع المنظمات الدينية. وهنأتها الوفود على تمديد ولايتها لمدة سنتين. كما شكرتها على قيادتها كرئيسة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، وأثنت على الأعمال المتعلقة بمبادرة إصلاح ممارسات الأعمال. وشددت الوفود على أن خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كانت حاسمة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكسب المعركة ضد الفقر. وأعربت تلك الوفود عن قلقها لبطء التقدم فيما يتعلق بالهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية ومن أن الأزمة المالية العالمية تؤثر على تحقيق تلك الأهداف. كذلك تم الإعراب عن القلق فيما يتعلق بتناقص التمويل الدولي لتنظيم الأسرة. وأعلن وفد هولندا أنه سيشارك مع الصندوق في تنظيم اجتماع على مستوى رفيع بشأن الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد وفد اليابان على أهمية الأخذ بنهج شامل بالنسبة للصحة العامة بما فيها

الصحة الإنجابية وصحة الأم والمولودين حديثا وصحة الأطفال، وأعلن أن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا سيعقد في بوتسوانا في آذار/مارس. وأشارت بعض الوفود إلى أن الأزمة المالية العالمية أكدت ضرورة جعل المساعدة أكثر فعالية وضرورة تحقيق أكبر عائد بما يتم إنفاقه.

٦٩ - وأشارت بعض الوفود إلى مساهمة الصندوق في أعمال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأكدت تلك الوفود أهمية الربط بين مبادرات الصحة الجنسية والصحة التناسلية وجهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأثنت تلك الوفود على ما يتم من تعاون بين الصندوق ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وغيرهما من شركاء التنمية. وشدد أحد الوفود على أهمية العازل الأنثوي بالنسبة للتمكين للمرأة وذكر أن الصندوق أصبح عضوا باللجنة التوجيهية لمبادرة توفير العازل الأنثوي للجميع. وشددت بعض الوفود على أن للصندوق دورا أساسيا في مسائل الجنسين، وشجعت على تحسين تقسيم العمل فيما بين الوكالات على الصعيد القطري والتركيز على المزايا النسبية. كذلك حثت هذه الوفود الوكالات العاملة في المجال الجنساني على إعداد بيانات موزعة على أساس الجنس لمتابعة أثر البرامج على النساء والفتيات. وذكر أحد الوفود أن وزيرة الخارجية المرشحة في بلده لها منذ عهد طويل اهتمام ومشاركة في المسائل التي يهتم بها الصندوق وأنها أكدت مؤخرا أن ما تعانیه النساء والفتيات يمثل بالنسبة لها شاغلا خاصا.

٧٠ - وأثنت الوفود على التزام الصندوق وعلى الجهود المبذولة فيما يتعلق بالتنسيق ووحدة العمل وغير ذلك من جوانب الإصلاح في الأمم المتحدة. وتم التشديد على أن للصندوق دورا أساسيا في تعزيز النهج المتسم بالحساسية الثقافية عند القيام بالعمل الموحد. وذكر أن لهذا النهج إمكانيات كبيرة فيما يتعلق بتحدي التمييز والممارسات الضارة في مختلف الظروف الثقافية. وأثنت الوفود على التزام الصندوق بدعم القيادة الوطنية والملكية الوطنية. وشددت هذه الوفود على أهمية التوسع في حوار السياسات بشأن التنمية على الصعيد القطري وعلى أهمية برنامج عمل أكرا. واستفسرت هذه الوفود عن تنمية القدرات وأعربت عن أملها في أن تؤدي الإقليمية إلى تعزيز تقديم الصندوق للمساعدة التقنية والمساعدة البرنامجية، بما في ذلك المساعدة في إدماج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الجهود المبذولة لتعزيز النظم الصحية الوطنية.

٧١ - وأعلنت السويد أنها ستزيد مساهمتها الرئيسية المقدمة إلى الصندوق في عام ٢٠٠٩ زيادة كبيرة وعن تقديم مساهمة لدعم أعمال الصندوق المتعلقة بالهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت المملكة المتحدة أنها ستزود الصندوق بما يصل إلى ١٣٢,٥ مليون

دولار (٨٩,٥ مليون جنيه) من التمويل الأساسي بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وأعلنت الدانمرك والمملكة المتحدة استراتيجية مؤسسية مشتركة جديدة مع الصندوق. وأشارت هولندا، وهي أكبر المانحين بالنسبة للصندوق، إلى أنها التزمت بمبلغ ٥٨ مليون يورو سنويا طوال مدة الخطة الاستراتيجية للصندوق. وذكرت هولندا أنها زادت أيضا مساهمتها السنوية المقدمة إلى البرنامج العالمي المتعلق بأمن السلع الصحية الإنجابية وأنها ستقدم ٣٠ مليون يورو سنويا حتى عام ٢٠١١. وذكرت النرويج أنها تعهدت بالتبرع لعدة سنوات وأنها ستحتفظ بمساهمتها الأساسية السنوية عند مستوى عام ٢٠٠٨ على الأقل. وأضافت أن برلمان النرويج قرر زيادة ميزانية المساعدة الإنمائية التي يقدمها البلد في عام ٢٠٠٩ إلى ما يعادل ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وقام المانحون الذين أعلنوا تبرعات لعدة سنوات بحث غيرهم على أن يفعلوا مثلهم. وذكرت جمهورية كوريا باعتبارها من المانحين الجدد أنها ملتزمة برد جميل المجتمع الدولي.

٧٢ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على تأييدها ورحبت بإعلان بعض الوفود زيادة مساهمات بلدانها والتبرعات المعلنة لعدة سنوات والتبرعات الإضافية. وأعربت عن تقديرها للاستراتيجية المؤسسية المشتركة التي وضعتها الدانمرك والمملكة المتحدة فذكرت أنها ستؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات. وفيما يتعلق بضرورة التصدي للقواعد والإجراءات المقيدة التي تعوق الاتساق بين وكالات الأمم المتحدة، ذكرت أن الصناديق والبرامج تقوم بتنسيق قواعدها ونظمها وممارساتها في العمل. وتكلمت عن الإجراءات المختلفة التي يتخذها الصندوق للتوسع في عنصر تنمية القدرات في البلدان التي تنفذ بها البرامج. وفي مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ذكرت أن بطاقات التقارير ووسائل تقييم الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عززت برنامج العوازل (بما في ذلك توفير العوازل الأنثوية) كما عززت الروابط مع الصندوق العالمي كما ثبت أن الروابط مع الصندوق العالمي كانت مفيدة. وشددت على عمل الصندوق في مجالي الصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء والفتيات والفئات الضعيفة من السكان بما فيها المشتغلات بالجنس. وأشارت إلى اجتماع حضرته مؤخرا في المكسيك تعهد فيه وزراء الصحة والتعليم بتوفير الثقافة الجنسية الملائمة لأعمار المتلقين لها. وناقشت الكيفية التي يقدم بها الصندوق المساعدة التقنية إلى البلدان التي تنفذ فيها البرامج فأوضحت أن هذه المساعدة كانت حتى عهد قريب تقدم من خلال أفرقة الخدمات التقنية القطرية وأنه مع تحقيق الإقليمية ازداد التركيز على إدماج البعدين التقني والبرنامجي للمساعدة وعلى استخدام المؤسسات والخبرات الإقليمية بما فيها الشبكات المعرفية. وذكرت أن الصندوق يقوم أيضا بتقديم المساعدة التقنية في مجالات التكاليف والرصد والتقييم من أجل بناء القدرات في المنظمات الحكومية والمنظمات

غير الحكومية. وقالت إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة هو شريك استراتيجي للصندوق. وذكرت أن منظمة شركاء السكان والتنمية (وهي منظمة حكومية دولية) تعتبر مثالا لنوع الشبكات القيّمة التي تقام بين البلدان والتي هي ضرورية لتنفيذ خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إحاطة شفوية عن وضع سياسة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٣ - قدم مدير شعبة البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان إحاطة شفوية إلى المجلس التنفيذي عن وضع سياسة التقييم في الصندوق، وذلك استجابة للقرار ١٢/٢٠٠٨. وتم توزيع مذكرة معلومات أساسية في الاجتماع يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي: http://www.unfpa.org/exbrd/2009/2009_first.htm.

٧٤ - وذكر مدير شعبة البرامج أن سياسة التقييم التي يضعها الصندوق تستهدف تعزيز فعالية البرامج وتعزيز المساءلة وأنها تمثل استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. وحدد المبادئ التوجيهية والخصائص الرئيسية لسياسة التقييم التي يجري وضعها. ورحب بأية تعليقات من المجلس التنفيذي.

٧٥ - وذكرت عدة وفود أنها تعلق أهمية كبيرة على وظيفة التقييم وعلى استقلالها، بما في ذلك ما يتعلق بميزانيتها وبرنامج عملها. وتساءلت في هذا الصدد عن مدى استقلال وظيفة التقييم بالنسبة لوظيفة الرقابة المقترحة التي ستمارسها اللجنة التنفيذية للصندوق. وشددت بعض الوفود على أهمية القيام بتقييمات مشتركة، بما في ذلك التقييمات التي تتم بمشاركة النظراء الوطنيين، وأهمية المساهمة في تنمية القدرة الوطنية على التقييم.

٧٦ - وشجعت الوفود الصندوق على التنسيق مع الوكالات الشقيقة، بما فيها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى الاستفادة مما اكتسبته مؤخرا من خبرة في وضع سياسة التقييم. وذكرت الوفود أنها تتطلع إلى عقد اجتماعات غير رسمية إضافية لمناقشة سياسة التقييم قبل عرضها على الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩.

٧٧ - وشكر مدير شعبة البرامج المجلس التنفيذي على تعليقاته واقتراحاته وذكر أن مبدأ الاستقلال متضمن فعلا في مشروع السياسة الذي يجري إعداده ولن يكون هناك تفريط فيه.

تاسعا - البرامج القطرية وما يتصل بها من مسائل

٧٨ - وفقا للقرار ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي على سبعة برامج قطرية يدعمها الصندوق وذلك على أساس عدم الاعتراض وبدون عرض أو مناقشة. وكانت البرامج

التي تمت الموافقة عليها هي: في أفريقيا - أنغولا وكوت ديفوار وكينيا وموريتانيا؛ وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ - تيمور - ليشتي؛ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - فترويلا (جمهورية - البوليفارية) وهابتي.

٧٩ - وبعد الموافقة على البرامج القطرية، تكلم ممثلا وفدي كينيا وموريتانيا فشكرا المجلس التنفيذي لموافقة على البرامج وأعربا عن تقديرهما للدعم الذي يقدمه الصندوق ولتعاونه الوثيق مع السلطات الوطنية ومع سائر شركاء التنمية. وأعلن وفد موريتانيا أن بلده سوف يزيد تبرعه للصندوق في عام ٢٠٠٩.

عاشرا - المسائل الأخرى

تحية وداع لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٠ - قام ممثلو مختلف المناطق الجغرافية بإزحاء التحية لمدير البرنامج. وتكلموا عن خبرته الواسعة كوزير وكمستشار من كبار المستشارين الدوليين في شؤون التنمية. وسلطوا الضوء على قيادته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال أوقات عصيبة. وتحدثوا عن الدور الرئيسي للمنظمة كشريك موثوق به للبلدان النامية. وشددت البيانات التي ألقيت على قيادته الفكرية الملهمة، وعلى ما تحلى به من روح الانفتاح، وعلى النهج المحدد الذي أخذ به في زيادة موارد البرنامج من أجل العمل الإنمائي. وأثنى المتكلمون على المدير كنصير للإصلاح، وأشادوا بجهوده التي لم تعرف الكلل من أجل زيادة الشفافية والكفاءة في البرنامج ومن أجل زيادة التنسيق والاتساق في كل منظومة الأمم المتحدة. وأشارت الوفود إلى أن ما جاء به إلى منصبه من قدرة على التحليل الدقيق لن يجعل مهمة خليفته مهمة سهلة.

٨١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠٠٩، الذي أعرب فيه عن التقدير لكمال درويش مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

الاجتماعات غير الرسمية

٨٢ - عقد المجلس التنفيذي الاجتماعات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مشاوره غير رسمية بشأن تنفيذ المقرر ٣٧/٢٠٠٨ المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات وبالرقابة الداخلية؛

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. جلسة إحاطة بشأن استراتيجية المكتب.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإيمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

نمو السكان والتحول الحضري السريع: زيادة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية

٨٣ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي نائب المدير التنفيذي للمجلس إلى عرض ورقة المعلومات الأساسية نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وأشار نائب المدير التنفيذي إلى النمو السريع للمناطق الحضرية وإلى 'الوجه الجديد' للفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي الذي يطال من يعيش في هذه المناطق. وأضاف أن الفقر في المدن سوف يصبح على نحو متزايد تحدياً رئيسياً للتنمية ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ووجه انتباه أعضاء المجلس إلى بعض الأبعاد العريضة التي تشير إلى أن أزمة الغذاء والأزمة المالية ستزيدان من صعوبة الاستجابة لتحدي التحول الحضري. وذكر أن كثيرين من بين المليون جائع في العالم يعيشون في مناطق حضرية وأن الاستجابة يجب أن تتم في الوقت المناسب. وأضاف أن من المهم ضمان الاستجابة للفقر والجوع وسوء التغذية في المناطق الحضرية، ولكن لا يمكن نسيان عشرات ملايين الصامتين الذين يعيشون في مناطق نائية ولا يسمع لهم صوت. وقال إن المساعدة الغذائية والتغذوية يمكن أن تلي الاحتياجات العاجلة وأن تكون أداة هامة للنمو الذي تشتد الحاجة إليه في الاقتصاد العالمي الراهن حيث يمكن الدفاع اقتصادياً بقوة عن الأثر الإيجابي الهائل الذي يمكن أن يكون لحسن التغذية والتعليم على الإنتاجية وعلى النمو. وأشار أخيراً إلى أن الكوارث المتصلة بالمناخ تؤثر على الصحة والتغذية والتعليم وأن جزءاً من آليات التغلب على الصعاب بين المتأثرين بتغير المناخ هو الانتقال إلى المناطق الحضرية التي قد يكون بعضها عرضة لأحداث متصلة بالمناخ.

٨٤ - واحتتم نائب المدير التنفيذي كلمته بالتشديد على أن استجابات الحكومات ومبادراتها يجب أن يدعمها العمل التنسيقي فيما بين منظمات الأمم المتحدة. وذكر أن ثمة ضرورة لحشد تحالف واسع من الجهات الفاعلة يضم الحكومات والقائمين على إدارة المدن ويمد يده إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تتصدى للفقر في المدن. وأضاف أنه لا بد من زيادة التركيز على عملية التحول الحضري وعلى المشاكل الخاصة التي تواجه الجياع والفقراء في المدن، بما في ذلك التحديات التي تتسبب فيها الأحياء الفقيرة غير المسجلة بالمدن وزيادة الحراك بين فقراء المدن وقلة فرصهم في الحصول على الخدمات

الاجتماعية. وأضاف أن الدعم من جانب الحكومات على جميع المستويات ضروري لوضع الاستجابات المناسبة التي تكفل الأمن الغذائي والأمن التغذوي لفقراء المدن.

٨٥ - وعرض الممثل الدائم لطاجيكستان وجهة نظر بلده في الكيفية التي تصدت بها الحكومة للمشاكل التي أدت إليها أزمة المواد الغذائية وأزمة الطاقة. وذكر أن ٧٢ في المائة من السكان يعيشون في المدن وأن القابل للزراعة من الأرض لا يزيد عن ٧ في المائة. وأضاف أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٠٧ كان له أثر سلبي على أشد الناس فقرا وأن تكاليف الأغذية المستوردة وصلت إلى ثلاثة أضعافها وأصبح الحصول على المواد الغذائية أمرا غير مضمون. وشدد على أن الأمن الغذائي يمثل أولوية بالنسبة للحكومة التي تصدت للمشكلة لا بإنتاج مزيد من المواد الغذائية فحسب بل أيضا بزيادة القوة الشرائية لأشد الناس فقرا.

٨٦ - وأتت وفود كثيرة على الورقة وأيدت ما تعتمده منظمات الأمم المتحدة من العمل في المناطق الحضرية، ولكنها حذرت من إهمال المناطق الريفية، وحثت على ضرورة إشراك سائر الشركاء ذوي الصلة مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأشارت إلى أن تخطيط البرامج وتنفيذ التدخلات ينبغي أن يكونا مستندين إلى تقييم لجوانب الضعف وينبغي فيهما إشراك جميع أصحاب المصلحة من فقراء المدن وخاصة النساء. وعلاوة على ذلك أشارت بعض الوفود إلى أن إشراك القطاع الخاص مسألة حيوية بالنسبة لنجاح البرامج. وسلطت بعض الوفود الضوء على أهمية دعم استجابات الحكومات ومبادراتها مع التأكد من سلامة إعداد السياسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني ومن توافر الاستثمارات في بناء القدرات على صعيد الدولة وعلى صعيد البلديات.

٨٧ - ورد أعضاء الفريق بأن العمل مع الفقراء في المناطق الحضرية أصعب من العمل في المناطق الريفية، لأن الروابط بين أفراد المجتمع المحلي وروابط القرابة ليست بمثل قوتها في الريف. وأضافوا أن هناك عوامل مثل الحراك وعدم وجود المعبر وصعوبة تنظيم المجتمعات المحلية يعوق جهود الفقراء لتحقيق المشاركة المنظمة الناجحة. وتم التسليم بدور القطاع الخاص في إنتاج المواد الغذائية وتوزيعها، وأشار على وجه الخصوص إلى ما يجري القيام به حاليا بالاشتراك مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس ومؤسسة روكفلر والأمم المتحدة لزيادة ارتباط صغار المزارعين بالأسواق على ميزانية تبلغ بليون دولار لشراء المواد الغذائية في البلدان النامية في عام ٢٠٠٨.

تقلب أسعار المواد الغذائية وعلاقته بالأمن الغذائي والأمن التغذوي

٨٨ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لليونسيف المديرية التنفيذية لليونسيف إلى عرض ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بتقلب أسعار المواد الغذائية وعلاقته بالأمن الغذائي والأمن التغذوي وإلى قيادة المناقشات نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وسلطت المديرية التنفيذية الضوء على استمرار التحديات التي يؤدي إليها تقلب أسعار المواد الغذائية، وخاصة ما يؤدي إليه من زيادة تعميق نواحي الضعف في البلدان النامية، لأن تدهور الحالة التغذوية للفقراء يمكن أن تزيد من شدته الأزمات الاقتصادية العالمية. وشددت كذلك على أهمية التعاون الوثيق في مكافحة آثار تقلب أسعار المواد الغذائية وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٩ - وأشار منسق فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية إلى آليات الاستجابة المنسقة الموجودة بالأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى الحكومات فيما تقوم به في المدين القصير والطويل من أجل تخفيف أثر تقلب أسعار المواد الغذائية، وزيادة الإنتاجية الزراعية وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين، والتصدي لمشكلة سوء التغذية، وتعزيز نظم الوقاية الاجتماعية بحيث تكون قادرة على تجاوز النكسات على نحو ما هو مفصل في إطار العمل الشامل الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وذكر أن برنامج الأغذية العالمي حصل على دعم كبير للتوسع في برامجه، ولكن التمويل ما زال يقل بكثير عن الاحتياجات المقدرة لدعم جميع نتائج الإطار.

٩٠ - وشدد المنسق المقيم للأمم المتحدة في موزامبيق على اعتماد بلده الشديد على واردات المواد الغذائية ووصف الدعم المنسق الذي تقدمه الأمم المتحدة لاستجابة الحكومة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقال إن هذه الاستجابة تسير في جوهرها على مسارين: (أ) تعزيز إنتاج المواد الغذائية وتعزيز تجارتها؛ و (ب) التوسع في العمل الاجتماعي وفي شبكات الأمان بالنسبة لأشد الناس ضعفا في مجالات التعليم والتغذية والصحة. وقدم الممثل الدائم لجمهورية موزامبيق مزيدا من التفاصيل عن استجابة حكومته، وخاصة فيما يتعلق بالشروع في تنفيذ 'الثورة الخضراء' المعجلة وفيما يتعلق بالخدمات الحيوية التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة بشكل منسق من خلال الفريق القطري للأمم المتحدة.

٩١ - وفيما أعقب ذلك من مناقشات، أعربت عدة وفود عن خوفها من أن تؤدي الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ازدياد تدني القوة الشرائية للفقراء، مما يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء وزيادة عجزهم عن الحصول على ما يحتاجون إليه من المواد الغذائية، ويبعد بالفعل إمكانية تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية ("القضاء على الفقر المدقع والجوع").

٩٢ - وأيدت الوفود إطار العمل الشامل وشددت على أهمية الاستجابة المنسقة من جانب الأمم المتحدة، وذكرت موزامبيق باعتبارها دراسة حالة جيدة في هذا الصدد، كما أشارت إلى التزامها بمبدأ 'وحدة العمل'. كذلك أبدت تلك الوفود تأييدها لإقامة شراكة واسعة تنصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي والأمن التغذوي، وهو ما اقترح في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتوفير الأمن الغذائي للجميع الذي اشتركت في عقده في مدريد حكومة إسبانيا والأمم المتحدة يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. واعتبرت الوفود أن تقديم المساعدة إلى صغار المزارعين مسألة حيوية لأن ذلك يساعد على استقرار المعروض محليا من المواد الغذائية. وكان من التوصيات المحددة توصية بزيادة النسبة التي تخصص من المساعدة الإنمائية الرسمية للأعمال المتعلقة بالتصدي للجوع.

٩٣ - وأوصى عدد من الوفود باستجابة متكاملة متعددة القطاعات لتقلب أسعار المواد الغذائية الذي يؤثر على التغذية والصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية وعلى الوقاية بوجه عام. وذكرت تلك الوفود أن النساء ضعيفات بوجه خاص وخاصة من كن منهن ربوات أسر لأن قدرتهن على التصدي لتقلب أسعار المواد الغذائية هي قدرة أقل بوجه عام، كما أنهن يتعرضن في كثير من الأحيان للعنف، وخاصة في أوقات انعدام الأمن الغذائي. وشددت عدة وفود على دور المنظمات في التمكين للمرأة.

٩٤ - وفي الرد على ما سبق، أشار أعضاء الفريق إلى أن انعدام الاستقرار الحالي واحتمال ازدياد الأحوال سوءا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ينبغي أن ينظر إليهما أيضا على أنهما فرصة للتصدي للمشاكل المستعصية. وذكروا أن بوسع الأمم المتحدة أن تقوم بدور حيوي في المساعدة على بناء القدرات الوطنية وتقديم المساعدة التقنية وتشجيع الشراكات الواسعة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وأضافوا أن المثل الذي ضربته موزامبيق يدل على أن الاستجابة المنسقة من جانب الأمم المتحدة يمكن أن تدعم جهود الحكومات الوطنية.

٩٥ - وفيما يتعلق بتقديم الدعم إلى صغار المزارعين، ذكروا أن الوكالات الموجودة بروما تعمل مع البنك الدولي في التصدي للتحديات التي يواجهها هؤلاء المزارعون، وتدرك أن أغليبتهم من النساء. وأضافوا أن المسألة الجنسانية هي شاغل مستمر في جميع جوانب استجابة الأمم المتحدة.

٩٦ - وذكرت المديرية التنفيذية لليونيسيف أن منظومة الأمم المتحدة على قدر كبير من التنسيق تحت قيادة الأمين العام، وشددت على ضرورة العمل على إقامة شراكة واسعة. وأضافت أن نهج الدورة الحياتية يعتبر ضروريا في التصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي والأمن التغذوي ولبقاء الأم والطفل، وأن ذلك يشمل التصدي للاحتياجات التغذوية للحوامل، وتشجيع الاقتصار على الرضاعة الثديية، والعمل على توافر الأطعمة الكاملة المغذية

للرضع وصغار الأطفال. وقالت إنه يتعين الأخذ بنهج متكامل نظرا للعلاقة بين المرض وسوء التغذية ونظرا لتأثير سوء المرافق الصحية وعدم العناية بالنظافة.

٩٧ - وذكرت أن الجانب الإيجابي في تقلب أسعار المواد الغذائية هو أن العالم بدأ يركز على زيادة الإنتاجية الزراعية وعلى الدور الهام للتغذية بالنسبة للصحة.

التنسيق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها: ممارسات الأعمال

٩٨ - رأس رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الدورة المتعلقة بتنسيق ممارسات الأعمال بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وعرضت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ورقة المعلومات الأساسية نيابة عن جميع المنظمات الأربع، مركزة على التقدم الذي تحقق على الصعيد العالمي. وركز المنسق المقيم للأمم المتحدة في موزامبيق على المنجزات والتحديات في موزامبيق فيما يتعلق بالتنسيق في ممارسات الأعمال. وقدم الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة عرضا شدد فيه على الأهمية التي تعطيها حكومته للإصلاح في الأمم المتحدة، وخاصة تبسيط ممارسات الأعمال وتنسيقها.

٩٩ - وخلال المناقشة، أعربت الوفود عن تأييدها واهتمامها بالعمل الجاري فيما يتعلق بتنسيق ممارسات الأعمال، بما في ذلك الاقتراح الخاص بممارسات الأعمال. وشددت الوفود على ضرورة أن يتم إحراز التقدم في منظومة الأمم المتحدة كلها، مع المراعاة الكاملة للتوجيهات الحكومية الدولية القائمة. وأثنت الوفود على الفريق القطري للأمم المتحدة في موزامبيق لما تحقق من تقدم. وطلب عدد من الوفود أن تعمل منظومة الأمم المتحدة على أن تقابل الإصلاحات الجارية على الصعيد القطري إصلاحات مماثلة على الصعيد العالمي وبتقديم الدعم الكافي إلى البلدان.

١٠٠ - وشددت الوفود على أن ما تحقق من وفورات في التكاليف نتيجة لتنسيق ممارسات الأعمال على الصعيد القطري ينبغي نقله إلى البرامج في تلك البلدان. وطلبت بعض الوفود مزيدا من الإيضاحات بشأن الفرق بين العمل الذي يتم في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والعمل الذي يتم من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٠١ - وفي الرد على ذلك، شكرت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوفود على ما تقدمه من دعم ومن إرشاد. وأكدت من جديد الالتزام الجاد من جانب منظومة الأمم المتحدة بتنسيق ممارسات الأعمال والتصدي للمسائل التي أبرزتها الدول الأعضاء. وذكرت أن ثمة تقسيما واضحا للعمل بين الصعيد العام حيث تحاول منظومة الأمم المتحدة التوصل إلى حلول على صعيد المنظومة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة

الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة والعمل الذي تقوم به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تقديم الدعم إلى البلدان. وقالت إن الدروس المستفادة والمسائل المثارة على الصعيد القطري والتي تحتاج إلى عناية المنظومة بأثرها تقوم المجموعة بإحالتها إلى اللجنة. وذكرت كذلك أن جزءاً هاماً من الإصلاح وتحقيق الاتساق في الأمم المتحدة يجب أن يتم على صعيد هيئات الإدارة حتى تكون الرسائل التي تتلقاها المنظمات واحدة. وشكر المنسق المقيم في موزامبيق الوفود على ما قدمته من دعم وذكر أن تنسيق ممارسات الأعمال أمر ضروري لتنفيذ البرامج تنفيذاً فعالاً على الصعيد القطري. واختتم الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة كلمته بالإشارة إلى أن تجزؤ منظومة الأمم المتحدة ليس خياراً متاحاً لأن البلدان بحاجة إلى أن تكون منظومة الأمم المتحدة متسمة بالقوة والاتساق.

التنسيق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها: الجانب البرنامجي - تعزيز قدرات الدول: دعم الأمم المتحدة لتنمية القدرات الوطنية

١٠٢ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى افتتاح المناقشات المتعلقة بتنمية القدرات الوطنية ودور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وشدد مدير البرنامج على أهمية التنسيق في منظومة الأمم المتحدة من حيث الإسهام في زيادة النشاط الاقتصادي، والتوزيع العادل للثروة، والإدارة البيئية المستدامة، وإشراك مزيد من الناس في العمليات الديمقراطية. وذكر أن الاستدامة في المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية مسألة متكاملة، وأضاف أن ما لدى منظمات الأمم المتحدة من المعارف يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

١٠٣ - ومضى مدير البرنامج يناقش الدور الأساسي للدول في ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاستقرار، وحفظ السلام، وضرورة الاستثمار في بناء قدرات القيادات وقدرات مؤسسات الدولة على القيام بذلك. وشدد على أهمية قيام الدول بدور الممكن والميسر مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين من أجل تحقيق خطط التنمية الوطنية. وأضاف أن خبرة منظمات الأمم المتحدة يمكن أن يكون لها دور حفاز في تشجيع الحلول النابعة من الجنوب لمشاكل الجنوب.

١٠٤ - وتكلمت نائبة الممثل الدائم لإندونيسيا نيابة عن ممثل وزارة التخطيط الذي لم يتمكن من الحضور. وقد سلط الضوء على ما تحقق مؤخراً من منجزات في مجال تنمية القدرات في بلدها، بما في ذلك الانتخابات السلمية، وجهود بناء القدرات بعد إعصار تسونامي ورفع صندوق النقد الدولي لاسمها مبكراً من قائمة أقل البلدان نمواً. وتكلمت عن الإشارة إلى إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (في تعهد جاكارتا بشأن فعالية المعونة المقدمة

من أجل التنمية) باعتباره إطار أساسيا بالنسبة لإندونيسيا وشركائها في التنمية. وذكرت في هذا السياق أن الأمم المتحدة تقدم المساعدة الإيجابية لإندونيسيا في تعزيز قدرتها على الصعيد دون الوطني على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقدمت المساعدة في التصدي للمسائل المتعلقة ببناء القدرات في المؤسسات الوطنية والمحلية التي تقوم بتنفيذ السياسة الجديدة التي تسعى إلى تحقيق اللامركزية، وقامت بدور الوسيط فيما يتعلق بتقاسم المعارف العالمية وتقاسم الخبرات في مجالات مثل تغير المناخ والانتخابات المحلية واستراتيجية الحد من الفقر، وهي مجالات أبرزت قدرات إندونيسيا في الوقت الذي تعلمت فيه واستفادت من قدرات الآخرين. واختتمت كلمتها بتقديم الشكر إلى المجلس لتشجيعه لمبادرات تنمية القدرات على الصعيد القطري ولنظومة الأمم المتحدة على ما تقدمه من دعم في العمل على تلبية احتياجات بلدها.

١٠٥ - وأيدت الوفود التركيز على تنمية القدرات الوطنية كما حددت في استعراض عام ٢٠٠٧ من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل ثلاث سنوات. وذكرت تلك الوفود أنه في الوقت الذي يتعين فيه تحديد الأولويات بالنسبة لبناء القدرات وتنمية القدرات وفقا لولاية كل منها، يتعين عليها أيضا أن تسترشد بالأولويات التي تحددها بلدان البرامج. وطلب أحد الوفود أن تعترف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتفاوت وجهات النظر بين القائمين على التنمية فيما يتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة، وذكر أن المفاهيم المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن تعزز تنسيق الأنشطة التنفيذية بين منظمات الأمم المتحدة. وطلب ذلك الوفد أن تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، استنادا إلى ولايات المنظمات والمزايا النسبية لكل منها - بتحليل المجالات التي يمكن أن يتم فيها التنسيق وأن تكون له فعاليتها بالنسبة لتحقيق النتائج، وطلب إليها أن تقدم تقريرا عن ذلك. وطلب وفدان زيادة التجديد والتنسيق لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأولويات الإنمائية الوطنية، وركزا على ضرورة مواصلة الإصلاحات. وشجع الوفدان الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على إعطاء الأولوية لتنمية القدرات، وطالبا بالتوسع المتعمد في استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في قياس نتائج تنمية القدرات. وطالبا المجلس بمواصلة الحوار حول تعزيز القدرات الوطنية ودور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩
المعقودة في نيويورك
في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان دورته السنوية لعام ٢٠٠٩ في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ ووافق على خطة عملها (DP/2009/L.2)، واعتمد تقرير دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ (DP/2009/9).
- ٣ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة التي سيعقدها المجلس عام ٢٠٠٩:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩: ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

- ٤ - واتخذ المجلس التنفيذي مقرا شفويا بإرجاء النظر في ميزانيتي الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، المتعلقين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واستعراض منتصف المدة للترتيبات البرنامجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠.
- ٥ - وأدرجت المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ في الوثيقة DP/2009/27 التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع: <http://www.undp.org/execbrd>.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج

بيان مديرة البرنامج

- ٦ - أعربت مديرة البرنامج الجديدة، هيلين كلارك، في بيانها الأول الذي ألقته أمام المجلس التنفيذي، عن تقديرها للأمين العام، والمدير المعاون، ورئيس المجلس التنفيذي ونواب الرئيس، على دعمهم لها أثناء تولي مهامها الجديدة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكدت من جديد أهمية الدور الذي يضطلع به المجلس في تقديم التوجيه إلى المنظمة، وتكلمت عن الاتجاه الذي ستتخذه المنظمة مستقبلا في ضوء الأزمات المتعددة التي تواجه المجتمع الدولي. وقالت إن من الأولويات العليا أن يركز البرنامج الإنمائي بشكل أدق على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تدرج في صلب رسالة المنظمة والمكرّسة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي.

٧ - وتكلمت مديرة البرنامج عن الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والذي لم يتبق على بلوغه سوى ستة أعوام، وعن التزام المجتمع الدولي بالوفاء بوعوده. وأشارت إلى مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في غلن إيغلز عام ٢٠٠٥ الذي قدمت خلاله البلدان وعودا بزيادة المعونة الإنمائية الرسمية بمبلغ ٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠، وهو وعد ما زال يتعين تحقيقه. ومتابعة لقمة غلن إيغلز، قدمت مديرة البرنامج تفاصيل عن العمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي مع الحكومات الشريكة، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطوير "مخططات غلن إيغلز" بهدف الارتقاء بالعمل صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من منظوري الاقتصاد الشامل والتنمية. وحيث إن نشر مخططات غلن إيغلز أصبح وشيكاً، فإنها أعربت عن أملها في أن يتم خلال مؤتمر القمة المقبل لمجموعة البلدان الثمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٩، حشد الموارد المُتَعَهَّد بها سابقاً، وذلك من أجل تنفيذ تلك المخططات.

٨ - وألقت مديرة البرنامج نظرة ثاقبة على التقرير السنوي الأول بشأن الخطة الاستراتيجية، حيث تكلمت عن أهميته بوصفه آلية للمحاسبة فأشارت إلى أنه يجسّد نهجاً تآزرياً بين البرنامج الإنمائي وصناديقه وبرامجه الشقيقة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأوضحت أيضاً أن التقرير يتضمن معلومات تحليلية عن النتائج الاستراتيجية، بما فيها نتائج البرامج والمشاريع على نحو ما طلبه المجلس. وأكدت أن النتائج الفعلية كثيراً ما يستغرق تحقيقها عقداً من الزمن أو أكثر بل إن الإبلاغ عنها يمكن أن يكون صعب المنال، وذلك نظراً إلى أن مساهمات البرنامج الإنمائي تندرج في مجالي بناء القدرات وتنمية القدرات. وكررت التأكيد على أن البرنامج الإنمائي ليس بوسعه أن يكون "منظمة غير حكومية فائقة القدرة" وأن الخطة الاستراتيجية تصرّف المنظمة عن مباشرة مشاريع أصغر وأقل أهمية من الناحية الاستراتيجية.

٩ - وتكلمت مديرة البرنامج عن جهود البرنامج الإنمائي في مجالات حاسمة أخرى منها المساواة بين الجنسين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وإصلاح الأمم المتحدة؛ والإدارة القائمة على النتائج. وأكدت الحاجة إلى موارد أساسية يمكن التنبؤ بها وكافية وأن تلك الموارد أصبحت أكثر أهمية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وما تحدّته من آثار في أكثر الفئات ضعفاً في العالم. وأكدت مديرة البرنامج للوفود أن البرنامج الإنمائي سيواصل سعيه نحو تحقيق الكفاءة واتخاذ مقررات بشأن الأولويات التي ينبغي تحديدها. وأعربت عن شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي على دعمهم لاستمرارية البرنامج الإنمائي وتوجيهه، وأكدت من جديد التزامها بإحداث التغيير وبلوغ الأهداف الإنمائية المشتركة. ودعت المدير المعاون إلى إبلاغ المجلس بما يستجد في مبادرات البرنامج الإنمائي وعملياته التي تستلزم الانتباه.

١٠ - وسلّط المدير المعاون الضوء على قرار الجمعية العامة الذي قضت فيه بتعديل الدورة الزمنية المحددة لإجراء الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، والذي حثت فيه أيضا صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على مواصلة دورات التخطيط الاستراتيجي وفقا لذلك. واقترح أن يقوم المجلس التنفيذي بتمديد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ بعامين حتى نهاية ٢٠١٣. وتكلم عن المقرر ٢٤/٢٠٠٨ في سياق تنفيذ سياسة تجريبية بشأن الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة. وقال إن المقرر يعمل على نحو وثيق مع المكاتب القطرية الراغبة في تجريب هذه السياسة، مع مراعاة المبادئ الإرشادية والإجراءات الصادرة. وسيُخصص المقرر أيضا وقتا للسعي نحو تنسيق النهج على نطاق المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة والتوسع في معايير التقييم لهذا النوع من الدعم الإنمائي. وأطلع المجلس على الجهود الجاري بذلها لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وحدد المدير المعاون أربع تحديات تستلزم الانتباه من الإدارة لضمان أن يظل البرنامج الإنمائي مساهما فعالا في تحقيق النتائج الإنمائية وهيكلها أساسيا داعما لها، وقال إن هذه التحديات تتمثل في تحقيق التفوق الوظيفي، والتأهب لحدوث ارتفاع مفاجئ في الأعباء؛ وإعادة التكيف التنظيمي، وتحقيق فعالية الميزانية. وأشار إلى أنه بالرغم من أن تلك التحديات تتطلب جهودا مضيئة فإنه لا غنى عنها لإدارة منظمة معقدة مثل البرنامج الإنمائي بطريقة تساعد على بناء الثقة في قدرات المنظمة وفعاليتها.

١١ - ورحّبت الوفود بالمديرة الجديدة وهنأتها على تعيينها، حيث شدد عدد منها على أهمية هذه المناسبة. وأعربت الوفود عن تقديرها للرؤية التي عبرت عنها مديرة البرنامج في بيانها، مؤكدة أن تلك الرؤية تتماشى إلى حد كبير مع النظرة العامة للاتجاه الذي ينبغي أن يتخذه البرنامج. وشكرت الوفود المدير المعاون على الإحاطة التي قدمها. وأكد العديد منها على ضرورة أن يواصل البرنامج الإنمائي الاستجابة لرغبات واهتمامات البلدان التي تنفذ فيها برامج، وأن يظل مُركّزا على ولايته الإنمائية الأساسية - ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات والتنمية - من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وناشد بعض الوفود البرنامج الإنمائي العمل على أساس المبادئ التنفيذية التي تحظى بقبول وتطبيق عالميين وأكدت تلك الوفود من جديد أيضا على أهمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - وأعرب جميع الوفود تقريبا عن القلق إزاء احتمال أن تعطل الأزمة الاقتصادية والمالية التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي ضوء الحالة الراهنة، شجعت عدة وفود البلدان المانحة على الوفاء بما أخذته على عاتقها من التزامات تمويلية حاسمة بالرغم من الأزمة. ودعا عدد من الوفود البرنامج الإنمائي إلى

مواصلة تركيزه على أقل البلدان نمواً وأشدّها ضعفاً. وطلبت تلك الوفود إليه أن يركّز على مجالاته التي يحظى فيها بميزة نسبية، وترسيخ شعاره من خلال تحسين ما يجريه من اتصالات وصقل قدرته على تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن النتائج الملموسة المتحققة من أنشطة البرنامج فوق أرض الواقع.

١٣ - وأعربت وفود كثيرة، عن سرورها باعتماد إطار البرنامج الإنمائي للمساءلة الإدارية عام ٢٠٠٨، حيث طلبت أن تواصل المنظمة تحسين المساءلة والشفافية لديها. وأقرت عدة وفود بأن الإصلاحات الجارية على الصعيد القطري ومبادرات "وحدة الأداء" التجريبية قد ساعدت على زيادة الكفاءة والفعالية والاتساق؛ ودعت إلى إجراء إصلاحات مماثلة في مقر البرنامج الإنمائي من خلال تغيير القواعد والأنظمة والإجراءات التي تعيق تحقيق الاتساق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة.

١٤ - وتم التطرق إلى أهمية العلاقة بين تدابير مكافحة الفساد، واستئصال الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، وطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يأخذ في حسبانها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عمله القطري بشأن الحوكمة. وطلب بعض الوفود أن يطور البرنامج الإنمائي خبرته من الناحية الاستراتيجية في مجال الحكم الديمقراطي، مُركّزا على المجالات التي يمكن أن تُحدث فيها المنظمة أعظم التأثير. وطلبت وفود أخرى أن يكفل البرنامج، حفاظاً على السرية، الامتثال الصارم للشروط المتفق عليها في المقرر ٣٧/٢٠٠٨ المتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية. وأعرب وفد عن قلقه إزاء تحويل اتجاه نصيب أكبر من موارد البرنامج الإنمائي إلى مجال الحكم الديمقراطي بدلا من رصده لأنشطة الحد من الفقر. وطلبت عدة وفود إلى البرنامج الإنمائي تحسين فعاليته في مجالات الانتعاش المبكر وبناء السلام وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، وإسداء المشورة في مجال السياسات. وأكد بعض الوفود أهمية وضع تعريف واضح لدور البرنامج الإنمائي في مجال تغير المناخ كي تستفيد المنظمة بأقصى حد من ما لديها من أهمية وأثر خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٥ - وطرحت عدة وفود مسائل المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، مكررة تأكيد أهمية الجانب الجنساني بصفته قضية إنمائية وتنظيمية شاملة. وأعرب وفد عن شكره للبرنامج الإنمائي على دوره النشط في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وعلى استراتيجيته الجنسانية التي تشمل آليات إنمائية ومؤسسية ملموسة تستهدف تعزيز التمكين للمرأة والمساواة بين الجنسين. وأحاط وفد آخر علما بالجهود المنتظمة التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتأكيد أهمية المساواة بين الجنسين في أنشطة منع

الأزمات والانتعاش في كامل عملياته، وفي كل مجالات تركيزه الأربعة، وفي عمله بشأن إقامة تحالف عالمي بشأن المسائل الجنسانية وتغير المناخ، مُدرجا وجهات النظر الجنسانية في السياسات المتعلقة بتغير المناخ وآليات التمويل.

١٦ - وأعربت مديرة البرنامج عن شكرها للوفود على ما تقدمه من دعم لعمل البرنامج الإنمائي، وكذلك على ما أبدته من خالص التمنيات إليها في عملها كمديرة جديدة للبرنامج. وأكدت للوفود أنه سيجري اتخاذ إجراءات متابعة استجابة لما أدلوا به من تعليقات وكررت تأكيد التزام البرنامج الإنمائي بالامتثال للأولويات المحددة في خطته الاستراتيجية وإدماج الأولويات المتعلقة بتغير المناخ في أنشطته الإنمائية. وأعلنت تعهدا بتحسين مستوى الفعالية؛ ومواصلة الدعم القوي لعملية لإصلاح الأمم المتحدة و "وحدة الأداء" لصالح البلدان النامية ومعها؛ والإبلاغ عن النتائج بطريقة نشيطة ومتواصلة. وأقرت بأهمية إقامة شراكات داخل وخارج أسرة الأمم المتحدة بما في ذلك مع الجهات المانحة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني.

١٧ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٩ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج، بما في ذلك بدء تفعيل وتمديد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير البرنامج الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة عام ٢٠٠٨ (DP/2009/11/Add.1)، والمرفق الإحصائي (DP/2009/11/Add.2) والتصويب المدخل عليه (DP/2009/11/Add.2/Corr.1).

ثالثا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٨ - دعت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود إلى توفير الأدوات اللازمة للبرنامج من أجل التصدي للكساد العالمي والحيلولة دون خسارة مكتسبات التنمية التي تحققت بشق الأنفس، وتحديدًا توفير التمويل الكاف والقابل للتنبؤ به. وأشارت إلى النجاح في تحقيق الرقم المستهدف للإيرادات الأساسية عن عام ٢٠٠٨ وهو ١,١ بليون دولار، وأضافت أن البرنامج الإنمائي يرغب في تحقيق الأهداف المحددة للإيرادات الأساسية لعام ٢٠٠٩ وتجاوزها. وحذرت من أن توقعات التمويل لعام ٢٠٠٩ مثير قلق، حيث من المقدر ألا تتجاوز المساهمات الأساسية مبلغ ٩٦٥ مليون دولار، وهو أقل من مبلغ ١,٢٥ بليون دولار المستهدف في الخطة الاستراتيجية. وتعهدت بالعمل مع المانحين الحاليين للحفاظ على الالتزامات القائمة والنظر في كيفية توسيع نطاق الدول الأعضاء التي قد تنظر في تقديم مساهمات.

١٩ - وأوجز مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشراكات أرقام ميزانية البرنامج الإنمائي مسلطاً الضوء على مجموع المساهمات في الموارد العادية والمساهمين الخمسة الأوائل وعدد البلدان المساهمة في الموارد العادية، والبلدان المساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي. بمبلغ مليون دولار أو أكثر، والبلدان التي زادت من مساهماتها في الموارد العادية للبرنامج. وفيما يتعلق بالمساهمات في "الموارد الأخرى"، التي بلغت ٣,٦ بليون دولار قدم المدير تصنيفاً لمجموع الموارد من المساهمات موزعة على مساهمات ثنائية ومتعددة الأطراف ومحلية. وذكر أن حالة ميزانية عام ٢٠٠٩ تدعو إلى القلق نظراً إلى توقع تناقص الموارد العادية والموارد الأخرى. وحدد خمس مسائل أساسية للعرض على المجلس التنفيذي للنظر فيها: (أ) عدم بلوغ ميزانية عام ٢٠٠٩ التوقعات الأصلية المحددة في الخطة الاستراتيجية؛ (ب) اختلال التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى؛ (ج) حالة ضعف البرامج والصناديق الممولة من التبرعات، بما فيها البرنامج الإنمائي، في أوقات الأزمات؛ (د) تقلبات الحالة المالية وندرة المعلومات المحددة التي يُستند إليها في برجة الموارد؛ (هـ) إمكانية التنبؤ بالتمويل (أو انعدام تلك الإمكانية).

٢٠ - واغتنم أحد الوفود الفرصة للإعلان عن تقديم مساهمات إلى البرنامج الإنمائي وإلى الصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٩ على النحو التالي: مساهمة قدرها ٣,٥ ملايين دولار في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي، و ٨٥٠ ٠٠٠ دولار في الصندوق الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، و ٣٠ ٠٠٠ دولار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأعرب ذلك الوفد عن دعمه للنشط للبرنامج الإنمائي وأنه بذل قصارى جهده في توسيع نطاق مساهماته في الموارد الأساسية. وطرح وفد آخر عدة أسئلة بشأن الوقائع والأرقام التي قدمها مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشراكات، وهي على النحو التالي: ما هو السبب وراء انخفاض المساهمات الحكومية في تغطية تكاليف المكاتب المحلية، وما هي الآثار والضغوط التي يتعرض لها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بموارده العادية وترتيباته في مجال البرجة؟ ودعا ذلك الوفد جميع المانحين إلى توفير تمويل ثابت ومتعدد السنوات.

٢١ - وشكر مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشراكات الوفد على إعلانه عن تقديم مساهمات نقدية إلى البرنامج الإنمائي. ووضح أن انخفاض المساهمات الحكومية المحلية في تغطية تكاليف المكاتب المحلية مرتبط بمسألة تقاسم تكاليف البرنامج وليس بتلك المساهمات الحكومية. إذ إن الانخفاض البالغ ٢٠ في المائة نتج عن اتخاذ قرار، بالتشاور مع الحكومات، بإلغاء المبادرات التي تركز على الشراء عندما لا تسهم مباشرة في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية. وردا على سؤال حول الضغوط التي تتعرض لها الموارد العادية والترتيبات العامة

للبرمجة، شرح المدير المساعد أن ذلك هو السبب الذي حدا بالمديرة إلى طلب وقت إضافي لدراسة المسألة واستعراضها.

٢٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٠/٢٠٠٩ بشأن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي وصناده وبرامجه عن عام ٢٠٠٩ وما بعده.

رابعاً - التقييم

٢٣ - أحاطت مديرة مكتب التقييم المجلس التنفيذي علماً بالتقييمات المستقلة. وتكلمت عن تقييم إطار التعاون الإقليمي الثالث للدول العربية وإطار التعاون العالمي وإسهامات البرنامج الإنمائي في مجال الطاقة والبيئة. كما قدمت ما استجد في حالات التحسن في عمليات مكتب التقييم، والتقدم المحرز نحو خلق ثقافة التقييم، والمستجدات في إعداد كتيب الرصد والتقييم لعام ٢٠٠٢، وعن التحديات التي تواجه بناء قدرات في مجال التقييم على مستوى المكاتب والمستوى القطري. وسلطت الضوء على خطة عمل مكتبها لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وقدم مدير مكتب فريق دعم العمليات رد الإدارة بشأن التقييمات.

٢٤ - وأشار وفدان إلى أربعة مجالات يعتقدان أن البرنامج الإنمائي يمكنه فيها العمل على تعزيز التقييم في المستقبل، وهذه المجالات هي: الامتثال للتقييم ونطاق تغطيته؛ وجودة التقييم؛ والموارد؛ والمتابعة. وأعرب أحد الوفود، استناداً إلى تصنيفات تقييمات النتائج الواردة في الوثيقة DP/2009/13، عن قلقه إزاء تصنيف أكثر من نصف تقارير التقييم في مجال تصميم التقييم ومتابعته بوصفها "غير مرضية" أو "غير مرضية للغاية" وهو اتجاه لم يطرأ عليه تغيير. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء احتمال ضخامة عبء برنامج العمل الذي يضطلع به مكتب التقييم، ودعا البرنامج الإنمائي إلى الاستفادة العملية من نتائج التقييم وأنشطة المتابعة الداخلية بغية تحسين النتائج.

٢٥ - وأعرب وفد آخر عن تقديره للحجم الكبير من المعلومات المفيدة التي عرضت في التقرير، ولكنه أعرب عن اعتقاده بإمكان تقديم تلك المعلومات بصورة أوضح. وتعقيباً على بعض الفقرات الواردة في التقرير السنوي، رأى وفد آخر ضرورة تنفيذ تقييمات البرامج القطرية بالاتفاق مع البرنامج الإنمائي والدولة العضو، مع التركيز على كيفية تشجيع البرنامج الإنمائي للتنمية عبر برامجه وكيفية استخدام نتائج التقييم لتحسين البرامج.

تقييم إطار التعاون الإقليمي الثالث للدول العربية (٢٠٠٦-٢٠٠٩)

٢٦ - أكدت وفود، فيما يتعلق بإطار التعاون الإقليمي الثالث للدول العربية، على الحاجة إلى التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة الفاعلة في الميدان. وطلب وفدان إلى البرنامج

الإئمائي رصد أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف تعميم منظور يراعي الشباب في برامجهما ومشاريعهما، بدلاً من تنفيذ أعمال مكررة. ودعت عدة وفود إلى الاستفادة بصورة أمثل من الموارد المالية والتجارب والخبرات المتوافرة في المنطقة. ودعا وفد آخر البرنامج الإئمائي إلى الاستفادة بصورة أفضل من استشارييه ومن خبراتهم في إعداد إطار التعاون الإقليمي القادم. وطلب أحد الوفود إدخال تصويب على الحاشية المتضمنة في تقرير التقييم الكامل، التي ورد فيها خطأ في تحديد العرقية الإقليمية. وطلبت وفود أخرى من البرنامج الإئمائي أن يراعي بشكل أفضل التحديات التي تواجه الدول العربية، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالقدرات ونقل التكنولوجيا والتصحر والتنمية المستدامة.

٢٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١١/٢٠٠٩ بشأن تقرير التقييم السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإئمائي. وأحاط علماً بالوثائق التالية: (أ) تقييم إطار التعاون الإقليمي الثالث (٢٠٠٦-٢٠٠٩) للدول العربية (DP/2009/14)؛ (ب) رد الإدارة على الموجز التنفيذي لتقييم إطار التعاون الإقليمي الثالث من أجل الدول العربية (٢٠٠٦-٢٠٠٩) (DP/2009/15)؛ (ج) متابعة برنامج الأمم المتحدة الإئمائي لاستجابات الإدارة للتقييمات المستقلة، بما فيها التقييمات اللامركزية (DP/2009/16).

خامسا - تقرير التنمية البشرية

٢٨ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤، قدم الأخصائي الأقدم لشؤون السياسات التابع لمكتب تقرير التنمية البشرية معلومات مستكملة ومتعمقة عن العمليات التشاورية التي استند إليها في إعداد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ بشأن موضوع التنقل.

٢٩ - وتقدم وفدان بالشكر إلى من تكلم باسم مكتب تقرير التنمية البشرية وتناول موضوع تقرير عام ٢٠٠٩ عن الهجرة البشرية، ورحباً بالنهج القائم على المشاورات المستفيضة مع جميع الجهات. بما فيها المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وموظفو البرنامج الإئمائي. فشدد أحدهما على أهمية هذا الموضوع نظراً إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تحدثها الهجرة البشرية، بما في ذلك التحويلات المالية إلى الموطن الأصل. ودعا الثاني إلى إجراء بحوث تسلط الضوء على جميع آثار الهجرة وعلى التصدي الملائم لها. وشدد ذلك الوفد، في الوقت نفسه، على معارضته للسياسات التي تتنافى والمبادئ الوطنية المعمول بها في بلده المتمثلة في الاستعانة بمهاجرين من ذوي المهارات العالية أو العمالة المهاجرة في سد ثغرات محددة بسوق العمل الوطني.

٣٠ - وأكد الأخصائي الأقدم لشؤون السياسات من جديد على التزام مكتب تقرير التنمية البشرية بمتابعة الحوار مع أصحاب المصلحة وصانعي السياسات، وأكد على أن التقرير سيركز على آثار الأزمة الاقتصادية في هجرة العمالة الدولية. وقال إن التقرير سيتناول الاستجابات المناسبة في مجال السياسات في سياق رد الفعل الطبيعي الصادر عن البلدان بهدف حماية شعوبها ومصالحها. وأضاف أن التقرير سيوفر أيضا نظرة استراتيجية متعمقة أمام البلدان "المرسلة" والبلدان "المستقبلية" بحيث تستفيد تلك البلدان من إمكانات الهجرة البشرية حالما تبدأ عملية الانتعاش الاقتصادي.

٣١ - وأحاط المجلس التنفيذي بالمعلومات المستكملة عن المشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية (DP/2009/17).

سادسا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

٣٢ - دعا المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود إلى استعراض ١٢ مشروعا من مشاريع البرامج القطرية؛ وستة تمديدات لبرامج قطرية لفترة سنة واحدة؛ وتمديد ثان لبرنامج قطري لفترة سنة واحدة؛ وتمديد أول لفترة سنتين لثلاث برامج قطرية، وتقديم تعليقاتها عليها. وعرض المديرين المعاونين ومديرو المكاتب الإقليمية البرامج القطرية لكل منهم لينظر المجلس التنفيذي فيها.

٣٣ - وتقدمت وفود البلدان التي سينفذ فيها برنامج قطري جديد بالشكر إلى البرنامج الإنمائي، وسلطت الضوء على المجالات التي ستساعد مبادرات البرنامج الإنمائي فيها على زيادة مستويات بناء القدرات والاتساق مع الأولويات الإنمائية الوطنية. ودعت وفود أخرى البرنامج الإنمائي إلى الحد من التداخل في الأنشطة؛ والتركيز على المجالات التي يتمتع البرنامج فيها بميزة نسبية؛ وإقامة شراكات مع جهات أخرى متعددة الأطراف دعما لأنشطته الإنمائية؛ وتعزيز دعمه للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ وتحسين قدراته في مجال تحديد الأولويات. وذكر بعض الوفود البرنامج الإنمائي بضرورة ابتعاده، كلما أمكن ذلك، عن التنفيذ المباشر للمشاريع، ودعم درجة أكبر من التنفيذ الوطني للمشاريع والبرامج.

٣٤ - وأثنت وفود عدة على البرنامج الإنمائي نظرا إلى استجابته لطلبات المجلس السابقة بشأن كفاءة أن تكون البرامج القطرية الجديدة مصحوبة بتقييم لنتائج التنمية يوفر نواتج وبيانات اعتبارا من نهاية الدورة البرنامجية السابقة لكل بلد. ورأت تلك الوفود أن ذلك يساعد على زيادة الشفافية والمساءلة. وطلبت وفود أخرى أن يواصل البرنامج الإنمائي التركيز على المسائل الهامة الشاملة في عملية البرمجة التي يقوم بها، مثل المسائل الجنسانية،

وتدابير مكافحة الفساد، والتكيف مع تغير المناخ؛ وأن يواصل تحسين أعمال التنسيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة؛ وأن يدعم التعاون الإقليمي بوصفه أداة إنمائية؛ وأن يدرج في كافة أعماله عنصرا للرصد والتقييم.

٣٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لفترة سنة واحدة للبرامج القطرية المتعلقة بأذربيجان، وجمهورية إيران الإسلامية، وزمبابوي، وشيلي، صربيا، والصومال، (DP/2009/18، الجدول ١)، ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لفترة سنة واحدة للبرنامج القطري المتعلق بجزر تركس وكايكوس (DP/2009/18، الجدول ٢)، كما وافق على التمديد الأول لفترة سنتين للبرامج القطرية المتعلقة بربادوس، والفلبين، وموزامبيق، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي (DP/2009/18، الجدول ٢)، وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية والتعليقات المتعلقة بأرمينيا، وأفغانستان، وإكوادور، وأوزبكستان، وبوتسوانا، وبوروندي، والبوسنة والمهرسك، وتركمانستان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وطاجيكستان، وكازاخستان، ولبنان.

سابعاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٦ - عرض الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بند جدول الأعمال مركزاً على مجالين هامين: الطبيعة الاستراتيجية للشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والنتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠٠٨.

٣٧ - وأعربت الوفود عن رضاها عن أداء الصندوق ونموه وعن الثقة التي حاز عليها، وأكدت من جديد على الدور الحيوي الذي يضطلع به ضمن منظومة الأمم المتحدة. وطلبت الوفود من الصندوق التركيز على المبادرات ذات النوعية العالية بغية توفير رأس المال أينما احتاج الأمر، وتعزيز القدرات والملكية على الصعيد المحلي في عمليات التنمية، والاستفادة من التجارب والخبرات المتوافرة لدى مختلف الشركاء. واستفسر وفد هايتي عن سبب عدم تنفيذ الصندوق لأعمال أكثر في بلده، مع أنه البلد الوحيد المنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً في نصف الكرة الأرضية. وسأل أحد الوفود عن سبب عدم تمكن الصندوق من تحقيق الإنجازات المستهدفة وأهداف الإبلاغ التي حددتها المؤسسات المالية. وأكد وفد آخر، تقديم مساهمة بمبلغ ٣٠.٠٠٠ دولار، ثم دعا الصندوق إلى توسيع قاعدة المانحين.

٣٨ - وشكر الأمين التنفيذي الوفود على ما قدمته من دعم وأكد على أن حالة الصندوق تشهد اتجاهاً تصاعدياً. وتحدث عن "مشروع الصندوق لعام ٢٠١٠" وهدفه المتمثل في دراسة نظم تشغيله بغية مواصلة تحسين الأداء. وشرح للوفود التي استفسرت عن معدلات

الإنتاج أن الصندوق يعمل في أصعب الظروف ويقدم تمويلا للمؤسسات الناشئة التي لا تكون قد بلغت، على الأقل في بداية إنشائها، المعايير الدولية. وذكر أن الصندوق يستخدم آليات رقابة وتقييم صارمة، ووجه الانتباه إلى قدرات "قيادته الفكرية" وأشار إلى أنه سيجري توسيع نطاق فرص التمويل البالغ الصغر في هاتي مستقبلا. وشدد على أن الصندوق يعاني من صعوبات في الوفاء بالطلب على أنشطة التمويل البالغ الصغر لصالح أنغولا وأفغانستان وهاتي وبلدان أخرى. وقال إن الجهود التي تبذل حاليا، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، ستساعد على توسيع نطاق خدمات الصندوق في مجال التمويل البالغ الصغر.

٣٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠٠٩ بشأن التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والتقرير المرحلي عن تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الصندوق والبرنامج الإنمائي.

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٤٠ - إظهارا للدعم المقدم إلى أعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والإقرار بها، افتتح مدير البرنامج بند جدول الأعمال بالتأكيد على أهمية المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة في إطار تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق، في حين بيّنت نائبة المديرية التنفيذية أنشطة الصندوق التشغيلية وإطار نتائج إدارة الصندوق.

٤١ - وشكرت الوفود الصندوق على ما يقوم به من أعمال وما يقدمه من مبادرات وما يحرزه من تقدم، وأعربت عن ضرورة مواصلة تهيئة بيئة تتزايد فيها الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المرأة، مع إشراكها بصورة أكبر في عمليات صنع القرارات والعمليات السياسية. وأقرت الوفود بكون الصندوق يشكل مصدر دعم أساسي في إنهاء العنف الذي تواجهه النساء في جميع أرجاء العالم، وشجعت الصندوق على مواصلة عمله في دعم قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وأعربت عدة وفود عن تقديرها للنمو الحاصل في الموارد، ولكنها لاحظت التفاوت بين الموارد العادية وغيرها من الموارد. وطلب العديد من الوفود إلى الصندوق التحول نحو الإدارة القائمة على النتائج، والإبلاغ بصورة أوسع عن التأثير الناشئ عن أعماله. وقدم على الأقل وفدان مزيدا من الدعم إلى موارد الصندوق الأساسية.

٤٢ - وذكرت المديرية التنفيذية للصندوق أنها تشجعت بتعليقات الوفود عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وعن أولوية أخرى من أولويات

الصندوق وهي: إنهاء العنف الجنسي كأداة في النزاعات. وتكلمت عن الدعم الذي يقدمه الصندوق في إنشاء كيان جديد معني بالشؤون الجنسانية اقترحتة عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، وعن الحاجة إلى توفير قدر أكبر من الموارد للحفاظ على ذلك الدعم. وأشارت إلى نمو الصندوق، ليس من الناحية المالية فحسب بل أيضا من الناحية السياسية. وأقرت الدعوات المطالبة بتوسيع قاعدة الدعم المالي للصندوق وأكدت على مواصلة الصندوق العمل في هذا الاتجاه.

٤٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠٠٩ بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبشأن تمديد الخطة الاستراتيجية للصندوق.

تاسعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٤ - قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي وأوجز التقدم المحرز عام ٢٠٠٨، بما في ذلك تقديم مبلغ ١,٠٦ بليون دولار من خلال تنفيذ المشاريع وحوالي خمسة ملايين دولار كمساهمة في الاحتياطي التشغيلي الخاص به.

٤٥ - وأقر العديد من الوفود بأهمية الدور الذي يضطلع به المكتب في أفريقيا، ولا سيما في عمليات الإنعاش بعد انتهاء النزاع وبناء السلام وحفظ السلام والتنمية. ودعت الوفود المكتب إلى زيادة وجوده في البلدان النامية. وأيد أحد الوفود قيام المكتب بزيادة احتياطيه التشغيلي ووضع إطاره المتعلق بمساءلة الإدارة. وطلب ذلك الوفد أيضا الحصول على المزيد من المعلومات عن الطريقة التي تعامل بها المكتب مع العطاءات في الأسواق التي يمكن للمكتب أن يتمتع فيها بمزايا خاصة. وأقر وفدان بامتنال المكتب للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في حين دعا وفد آخر المكتب إلى زيادة عملية التنوع وتحسين استقراره المالي.

٤٦ - وشكر المدير التنفيذي الوفود وأشار إلى تشجيع بعض الوفود للمكتب على التواصل مع حكومات البلدان النامية من أجل بناء قدراتها ومساعدتها في عمليات الشراء. وقال إن المكتب يعمل على زيادة وجوده في اجتماعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية بهدف تقديم المزيد من المساعدة الاستراتيجية في المجالات التي يتمتع المكتب فيها بميزة نسبية. وذكر أنه حدثت تغييرات في نظرة الشركاء التي كشفت عنها الاستقصاءان الأخيران اللذان أجراهما المكتب عن الشركاء، وتكلم عن جهود الرقابة والمساءلة التي يبذلها المكتب. وشدد على أن المكتب يمكنه المشاركة في عطاءات دولية، ولكنه يفضل ترتيب المصدر الأحادي الذي يتم من خلاله دعوة المكتب إلى تقديم عطاءه، وذلك امتثالا للمبادئ التوجيهية الصارمة. وقال إن المكتب يسعى إلى إقامة شراكات وثيقة وطويلة الأجل مع شركائه، وذكر مثالا

على ذلك العمل الذي يقوم به المكتب مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ولكنه أضاف أن المكتب سيواصل التنوع في المستقبل.

٤٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠٠٩ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشرا - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٨ - قدم مدير مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات التقرير عن المراجعة الداخلية والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2009/23)، المعد تمشيا مع مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٨، الذي يتضمن قائمة بالاستنتاجات الرئيسية وتقييمات مراجعة الحسابات، وجدولا يضم توصيات مراجعة الحسابات التي لم يبت فيها بعد حسب السنة والفئة، وتفسيرا للنتائج التي ظلت بلا حل لمدة ١٨ شهرا أو أكثر. وقدم المدير المعاون رد الإدارة الذي شمل المساءلة والرصد والتوجيه والتأخير في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وانضم إليهما على النصرة كل من: مدير مكتب الأخلاقيات في البرنامج الإنمائي، الذي قدم للمجلس إحاطة عن أنشطة مكتبه؛ ورئيس مكتب مراجعة الحسابات الداخلية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي قدم إلى المجلس إحاطة عن أنشطة مكتب خدمات المشاريع خلال عام ٢٠٠٨؛ ورئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التي كانت جاهزة للرد على الأسئلة المقدمة من الوفود.

٤٩ - وأعاد العديد من الوفود التأكيد على أهمية إطاري المساءلة في البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كوسيلة لقياس المساهمات المقدمة إلى البرامج وفعالية النفقات. وطالبت الوفود البرنامج الإنمائي والمكتب بالاجتهاد في رصد المخاطر والسيطرة عليها. وأعربت تلك الوفود عن رضاها عن نتائج مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي عموما، وأقرت بوجود جهود تبذل في معالجة نقاط الضعف. وأبدت الوفود رضاها عن السنة الأولى الكاملة من تشغيل مكتب مراجعة الحسابات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وطلبت الحصول على معلومات عن هيكل المكتب والخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتدريب موظفيه على مدار السنة. وشجعت الوفود العملية الجارية لتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٥٠ - وأثنى أحد الوفود على المنظمين لما تقومون به من أجل تهيئة ثقافة المساءلة. وطرح الوفد سؤالاً على الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن ما إذا كان صدور مستوى معين غير مرض في إطار تقييمات مراجعة الحسابات يمكن اعتباره أمراً "اعتيادياً"؛ وكيف يجري تنفيذ إطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المؤسسة وتحسينهما؛ وكيف يجري إدماج الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج الإنمائي؛ ونقاط القوة والضعف في سياستي البرنامج الإنمائي المتعلقين بمساءلة الإدارة والرقابة عليهما. واستفسر وفد عما إذا كان بالإمكان تفادي التأخير في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن مدى استعداد البرنامج الإنمائي لتنفيذها، وسأل عما إذا كان مدير مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات يتفق مع الأولويات الإحدى عشر العليا في مراجعة الحسابات التي حددها البرنامج الإنمائي.

٥١ - وبعد الإقرار بالدور القيادي الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في اعتماد نظم جديدة في الإدارة المالية، أعرب العديد من الوفود عن الدهشة إزاء الأنباء التي أفادت بتأخر تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لمدة سنتين. وطلبت تلك الوفود الحصول من البرنامج الإنمائي على معلومات حالية عن التكلفة المتوقعة للتأخير وحالة التقارير عن التقدم المحرز نحو التنفيذ. وطلب وفدان من المدير البحث عن سبل لتخفيف عدد وخطورة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات، وتعزيز قدرة موظفي المشاريع على رصد حافظاتهم من منظور المخاطر، أو تطوير وسائل بديلة لرصد المشاريع. والتمس الوفدان رأي اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في مجالين اثنين هما: ما إذا كان نظام إدارة المخاطر في المؤسسة تشوبه أي عيوب، وما إذا كان يجري إدراج إطار المساءلة في البرنامج الإنمائي في عمل المنظمة. وأشار أحد الوفود إلى أن ثقافة الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج الإنمائي ستزيد من ثقة المانحين، وكرر التأكيد على أهمية الإجراءات المبينة في المقرر ٣٧/٢٠٠٨ المتعلقة بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية لحسابات البرنامج الإنمائي. وأعرب وفد آخر عن التزامه بمواصلة السعي للاطلاع على تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، حيث يعد البرنامج الإنمائي المتلقي الرئيسي للمنح الخاصة بالمشاريع التعاونية.

٥٢ - وشدد المدير المعاون على أنه قد بُذلت جهود لكفالة عدم قبول أي تقييم غير مرض في إطار تقييمات مراجعة الحسابات، على الرغم من أن الظروف في بعض الأحيان قد تؤدي إلى نتيجة كهذه. وقال إن الأمر يعود إلى الإدارة في تحديد المجالات التي تستلزم إجراء تحسينات هيكلية والإقرار بها؛ واستشهد بنجاح بعض التغييرات في إجراءات التسوية المصرفية كمثال على ذلك النهج، وأضاف أن مستويات القدرات على صعيد المكاتب القطرية قد تتطلب أحياناً نهجاً معديلاً. وشدد على أهمية الإدارة القائمة على النتائج وقدرتها الكامنة على تغيير

ثقافة الإدارة في البرنامج الإنمائي. وتكلم عن ضرورة استعراض حافظات مشاريع البرنامج الإنمائي من جديد وتحليصها من المشاريع الأصغر ذات القيمة الاستراتيجية الأقل. وسلّم بما أعرب عنه بعض الوفود من أسف إزاء تأجيل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البرنامج الإنمائي، ولكنه أعاد التأكيد على الحاجة إلى كفالة ألا يطلب من المديرين تنفيذ مهام تتجاوز قدراتهم ومنع انتشار "السأم من التغيير" فيما بين موظفي البرنامج الإنمائي.

٥٣ - وأكد مدير مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات أن الإدارة القائمة على النتائج قد أدمجت في العمل المفاهيمي الذي يؤديه البرنامج الإنمائي، ولكن المديرين قد يحتاجون بعض الوقت لإدراك المفهوم واعتماده وتطبيقه. وينطبق الأمر ذاته أيضا على إدارة المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني. وقد جرى تحديد الأولويات الإحدى عشرة العليا في مراجعة الحسابات من خلال عملية تشاورية وافق مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات فيها على الأولويات التي جرى تحديدها. وفيما يتعلق باطلاع الدول غير الأعضاء على تقارير مراجعة الحسابات - وهو، تحديدا، طلب تقدم به مكتب المفتش العام للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا - كرر المدير تأكيده في هذا الصدد على أن توجيه المجلس التنفيذي كان يقصد الدول الأعضاء بوضوح ولا يشمل المانحين الذين ليسوا دولاً أعضاء.

٥٤ - وأكدت من جديد رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات على مشاركة لجنتها في وضع إطار البرنامج الإنمائي للمساءلة. وذكرت أن تحرك البرنامج الإنمائي باتجاه تطبيقه تطبيقاً تاماً، بما في ذلك عناصر من قبيل نظامي إدارة المخاطر في المؤسسة والميزنة القائمة على النتائج - يشير إلى جهود البرنامج المستمرة نحو إجراء التحسينات. وفيما يتعلق بالتأخر في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، شددت رئيسة اللجنة على أن إصلاح نظام التعاقد الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة وتعديل النظم والعمليات المرتبطة به يمثلان أمرين تنظيميين حاسمي الأهمية وأن اللجنة كانت متفقة مع ضرورة تأخير التطبيق.

٥٥ - وأكد رئيس مكتب المراجعة الداخلية للحسابات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن مكتبه كان يرفع تقاريره مباشرة إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وكذلك إلى اللجنة الاستشارية والاستراتيجية المستقلة كلما عقدت اجتماعاً. وسلط الضوء على هيكل المكتب وأكد على أن موظفيه اختصاصيون معتمدون تماماً وأن التدريب جزء متواصل وهام من عملية تطوير أداء الموظفين.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٦ - قدم مدير شعبة خدمات الرقابة التقرير عن مراجعة الحسابات الداخلية وأنشطة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٨ (DP/FPA/2008/5). وقدمت نائبة

المديرة التنفيذية (البرامج) رد إدارة الصندوق. وشاركت في المناقشة رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها إزاء تعزيز جودة تقرير الصندوق، ولاحظت أنه يقدم تحليلاً شاملاً لعالم المخاطر الذي يعمل الصندوق فيه. وأثنت الوفود على التزام الإدارة بتحسين المساءلة والرقابة والرصد في الصندوق وعلى التقدم الذي أحرزه الصندوق في هذه المجالات. وأعربت عن دعمها الكامل للجهود التي يبذلها الصندوق لتحقيق قدر أكبر من الشفافية. ورحبت بالتقرير السنوي المقدم من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وذكرت أنها تشجعت بشعور الصندوق أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تعينه تماماً. وأثنت الوفود على الصندوق نظراً إلى قيامه بتنفيذه إطار المساءلة وشددت على الأهمية القصوى لهذا الإطار كأداة لمتابعة المساهمات في البرامج متابعة دقيقة وكفالة السلامة المالية الصارمة وفعالية الموارد المنفقة. وأشارت الوفود إلى أن إعادة هيكلة الصندوق وإضفاء الطابع اللامركزي عليه جعلتا أعمال مراجعة الحسابات والرقابة أكثر تعقيداً وضرورة. وشددت على الأهمية الحاسمة التي يكتسبها تركيز موارد مراجعة الحسابات والرقابة على أولويات المنظمة الإحدى عشرة المحددة. وأعربت الوفود عن تقديرها للإجراءات التي اتخذت مؤخراً لزيادة تعزيز طريقة التنفيذ الوطني.

٥٨ - وأشارت بعض الوفود إلى التحديات في مجال تصميم البرامج وإدارتها ورصدها، وتساءلت عما إذا كان من الضروري اتخاذ المزيد من الإجراءات في مجال تدريب الموظفين على الرقابة الداخلية والإدارة القائمة على النتائج، ولا سيما على المستوى القطري. وطلب الحصول على معلومات بشأن جدول زمني لمعالجة المسائل المرتبطة بالمنظومة والمتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج. وأعرب عن القلق إزاء انخفاض المستوى الحالي في مدى شمول مراجعة الحسابات بالنظر إلى النمو الحاصل في موارد الصندوق الإجمالية. وطلب الحصول على معلومات إضافية عن الطريقة التي تتم بها معالجة مسألة استقدام موظفي مراجعة الحسابات. وطلب إلى رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إبداء رأيها في الأمور التالية: ما هي التبعات التي تترتب على تنفيذ الصندوق لاستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة؛ والتدابير المتخذة لتعزيز شعبة خدمات الرقابة؛ وما هو المستوى غير المرضي في إطار تصنيفات مراجعة الحسابات (في بيئة عالية المخاطر) الذي ينبغي للمجلس التنفيذي اعتباره مستوى اعتيادياً؛ وما هي التدابير التي يقترحها الصندوق لمعالجة مسائل التنفيذ على الصعيد الوطني؛ وما هي نقاط القوة والضعف في إطار المساءلة وسياسة الرقابة.

٥٩ - وأكدت الوفود تأييدها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام عن التقدم المحرز. وطلبت إلى البرنامج الإنمائي والصندوق أن يقيما في المستقبل القريب بتنظيم جلسة إحاطة غير رسمية عن إطار الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر في المؤسسة في كل منهما.

٦٠ - وشكرت نائبة المديرية التنفيذية (البرامج) الوفود على ما أبدته من دعم، وشددت على أن الصندوق يقدر التوجيه الذي يقدمه المجلس التنفيذي فيما يتعلق بكيفية معالجة الأولويات الإحدى عشرة. وأكدت للمجلس أن الصندوق ملتزم بمواصلة تقوية تصميم البرامج وإدارتها ورصدها والرقابة الداخلية عليها. وأشارت إلى أن الصندوق يعمل على وضع استراتيجية للعمليات في البيئات غير المأمونة. وشددت على أن الصندوق أخذ جميع تقارير مراجعة الحسابات بجدية شديدة وأن الإدارة العليا سارعت إلى متابعة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات والتوصيات مع المكاتب القطرية وشعب المقر. وناقشت نائبة المديرية التنفيذية عناصر الجدول الزمني في مبادرة الصندوق بهدف الاستفادة المثلى من الإدارة القائمة على النتائج، وذكرت عدة مبادرات تدريبية وتعليمية ينفذها الصندوق حاليا. وفيما يتعلق بالتخطيط لتعاقب الموظفين، أسهبت في شرح ما اتخذ من تدابير مثل قوائم المرشحين الذين سبق فرزهم لتعيينهم في الوظائف الرئيسية؛ وعملية التناوب السنوية للصندوق؛ والانتقال بين فئات الوظائف؛ وتنظيم اجتماعات تخطيط مركزية مع مديري الشعب لمناقشة حالات التقاعد وانتقالات الموظفين المتوقعة. وأشارت إلى أن الصندوق هو المنظمة الوحيدة، وفقا لدراسة استقصائية أجراها مؤخرا مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق/شبكة الموارد البشرية، التي لديها إطار رسمي يسمح بالتخطيط لتعاقب الموظفين. وذكرت أن الصندوق سيكون سعيدا بتنظيم جلسة الإحاطة المشتركة المطلوبة بالتشاور مع البرنامج الإنمائي.

٦١ - وفي معرض تأكيد مدير شعبة خدمات الرقابة من جديد على التزام الصندوق الدائم بتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، شدد على أهمية البرمجة القائمة على الأدلة، وأضاف أن الصندوق يولي اهتماما متزايدا بالرصد. وشدد على ضرورة أن تستند أنشطة البرامج إلى تقييم شامل يمكن الصندوق وشركاءه المنفذين من الحصول على مؤشرات سليمة عن قياس النتائج. وشرح باستفاضة العمل الذي يجري تنفيذه حاليا المتعلق بالتنفيذ الوطني، وأشار إلى أن أنشطة الإدارة المنفذة خلال عام ٢٠٠٨ أدت إلى تناقص كبير في أعداد تقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني المشفوعة بتحفظات. وذكر أن الصندوق يرحب بالدعم المقدم من المجلس التنفيذي وتوجيهاته المتعلقة بمعالجة مسائل من قبيل التنفيذ الوطني والطرائق الجديدة لتقديم المعونة، بما في ذلك النهج القطاعية الشاملة، والتمويل المشترك والدعم المباشر

للميزانية. وناقش التحديات التي تعترض استخدام مراجعي حسابات مؤهلين ملء الشواغر الحالية، وأشار إلى أن شعبة خدمات الرقابة تعكف على استكشاف سبل كفالة أن توفر مراجعة الحسابات تغطية مناسبة، بطرق منها الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ جزء من أعمال شعبة خدمات الرقابة.

٦٢ - وردت رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات على الاستفسارات مشيرة إلى أن التركيز ليس على مستوى تقييمات مراجعة الحسابات غير المرضية وإنما على ما إذا كانت التوصيات المتعلقة بالملاحظات الجوهرية الناشئة عن مراجعة الحسابات قد نُفذت، وما إذا كانت قد اتخذت إجراءات لمعالجة أوجه القصور فيها. وشددت على التزام إدارة الصندوق بكفالة تنفيذ تلك الإجراءات التصحيحية. وبعد الإشارة إلى التزام الصندوق بتطبيق الإدارة القائمة على النتائج، أضافت أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقوم بزيارات إلى المكاتب القطرية والإقليمية لمناقشة التحديات وتقديم التوجيه في مجال تعزيز فعاليتها وكفاءتها. وفيما يتعلق بمسائل التنفيذ على الصعيد الوطني، شددت على أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تولي أهمية إلى التزام الصندوق بزيادة تحسين عمليات التنفيذ على الصعيد الوطني. وأشارت، فيما يتعلق بسياسة الرقابة، إلى أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ستنظر في أثر تلك السياسة لمعرفة ما إذا كانت قد حققت النتائج المتوخاة منها، وستضع توصيات بشأنها عند الاقتضاء. ونوهت إلى أن من الأهمية القصوى إشراك عملية المراجعة الداخلية للحسابات في عمليات الأعمال التجارية الجديدة منذ المرحلة الأولى لتطبيقها. وفيما يخص التعرض للمخاطر، شرحت رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات نموذج مخاطر شعبة خدمات الرقابة، وأشارت إلى ما حققه الصندوق، بفضل برنامج تقييم مخاطر الاحتيال ومبادرات جديدة أخرى، من فهم واسع لمدى التعرض للمخاطر وأن هذا الفهم سيعزز بصورة أكبر مع اعتماد استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة وتنفيذها. وفيما يتصل بتقوية شعبة خدمات الرقابة، أشارت إلى أن التحدي الرئيسي يتمثل في استخدام موظفين مهرة والإبقاء عليهم، وهو ما يجري حالياً معالجته. وشددت على أهمية التخطيط لتعاقب الموظفين وعلى الحاجة لوجود نائب قوي لمدير شعبة خدمات الرقابة.

٦٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠٠٩: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.

حادي عشر - الزيارات الميدانية

٦٤ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مقرر الزيارة الميدانية المشتركة إلى كمبوديا ومقرر الزيارة الميدانية إلى نيبال لعرض تقرير كل منهما.

٦٥ - وفيما يتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة إلى كمبوديا، أكد أحد الوفود على فائدة الزيارة، وأشار إلى القدرة التوافقية التي يتمتع بها فريق الأمم المتحدة القطري وشكر المنظمين والمشاركين على زيارتهم التي تعبر عن التزامهم. وطلب الوفد إحالة التقرير إلى فريق الأمم المتحدة القطري لما يتضمنه من معلومات مفيدة.

٦٦ - وفيما يتعلق بالزيارة الميدانية إلى نيبال، أعرب وفد نيبال عن سعادته إزاء نتائج الزيارة، وشكر البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على دعمهما للتنمية الوطنية. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء تركيز التقرير الشديد على المسائل السياسية، ولا سيما العملية السلمية، في حين أنه لم يعر إلا اهتماما ضعيفا بالأنشطة الإنمائية والتشغيلية التي تقوم بها المنظمتان، وإزاء مدى شمول خطة التنمية الوطنية التي تمتد لفترة ثلاث سنوات. وطلب الوفد من المجلس التنفيذي ألا يغض الطرف عن المهمة الحالية للأمم المتحدة الصادر بها تكليف من مجلس الأمن وهي المساعدة في عملية السلام. وارتأى وفدان آخران أن بعض الفقرات الواردة في التقرير تجاوزت نطاق ولاية البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وطلبا من المنظمين التركيز على مجالات خبرتهما. وطلب وفد نيبال ووفدان آخران بإجراء بعض التعديلات على التقرير. وسأل أحد الوفود عن أصل التوصية بشأن عمل البرنامج الإنمائي والصندوق مع وزارة الصحة لتقديم خدمات الصحة، ولا سيما في مجال الصحة الإنجابية.

٦٧ - وأقر المقرر المعني بنيبال بالتعليقات وشرح النهج المتبع في التقرير. وأقر بوجود نواحي يمكن تعديل اللغة المستخدمة فيها زيادة في التوضيح.

٦٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالوثيقة DP-FPA/2009/CRP.1، وبالتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى كمبوديا؛ وبالوثيقة DP/2009/CRP.2-DP/FPA.2009/CRP.1، التقرير عن الزيارة الميدانية إلى نيبال.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ملاحظات افتتاحية أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي

٦٩ - شدد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاته الافتتاحية، على أن العنصر الرئيسي في مجابهة الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية وكفالة التنمية المستدامة يكمن في مواصلة الاستثمار في القطاع الاجتماعي، وكفالة ألا يتعرض التقدم الذي حققته البلدان لانتكاسات. كما شدد على أهمية متابعة أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإدماجها في سياسات وأطر التنمية الوطنية. وفي معرض تبيان أن صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع متميز يتيح له مساعدة البلدان على تحقيق هذا الأمر، شدد الرئيس على الدور الرئيسي الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز تنمية القدرات الوطنية. وشكر المديرية التنفيذية وموظفي الصندوق على التزامهم وعملهم الدؤوب في مساعدة البلدان في مجالات الديناميات السكانية والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ والمساواة بين الجنسين.

ثاني عشر - بيان المديرية التنفيذية وتقريرها السنوي

٧٠ - استهلّت المديرية التنفيذية بيانها (المتاح على الموقع http://www.unfpa.org/exbrd/2009/2009_annual.html) بالترحيب بالسيدة هيلين كلارك، المديرية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشارت إلى أن كلا من الصناديق والبرامج الأربعة بات اليوم ترأسه امرأة. وحيث روح القيادة التي أظهرها بيتر بيوت، المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورحبت بخليفته ميشيل سيدييه. وفي معرض الإشارة إلى التحديات التي يواجهها العالم، ذكرت أنه يستحيل على أي قائد أو منظمة أو أمة مواجهة تلك التحديات بمعزل على الآخرين. فلا غنى عن التعاون والتفاهم بين الأمم والشعوب، وكذلك روح التفاني في الخدمة والفهم التام للعدالة العالمية والثقة الحقيقية المتبادل. وشكرت جميع البلدان التي ساهمت في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت إلى أن الأزمات المتعددة التي تواجه العالم تتيح فرصاً لتعزيز عملية إصلاح الأمم المتحدة والمواءمة بين استجابات منظومة الأمم المتحدة الداعمة للتنمية الوطنية. وشددت على الفرص المتاحة لتعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن الصندوق يركز بصورة خاصة على تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تحسين الصحة الإنجابية. وأشارت إلى الدورة الموضوعية القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاجتماعات الإقليمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ١٥ كفرصة متاحة لتعزيز جدول أعمال الصحة

العالمية، بما في ذلك صحة الأم. وذكرت أنه تم الاتفاق، خلال الدورة الأخيرة للجنة السكان والتنمية، على أن الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، لا يمكن تحقيقها ما لم يتم إيلاء اهتمام أكبر بالديناميات السكانية، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وأعربت عن قلقها إزاء الثغرة القائمة في تمويل جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧١ - وشددت المديرية التنفيذية على التزام الصندوق بإحراز تقدم أكبر على صعيد تحسين صحة الأمهات والنساء والشباب في العالم، وأنه يعمل مع طائفة واسعة من الشركاء، بمن فيهم اليونيسيف والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وذكرت أن "القوى بدأت تتعاقد لكفالة ألا تموت امرأة أثناء منحها الحياة لطفلها". وأشارت إلى أن الصندوق يعمل مع الشركاء على إعادة وضع تنظيم الأسرة الطوعي في إطار الصحة الإنجابية للمرأة والحد من الوفيات النفاسية. وأسهمت المديرية التنفيذية في بيان التقدم المحرز عام ٢٠٠٨ في دعم البلدان أثناء جولة تعدادات عام ٢٠١٠؛ وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب؛ وبناء القدرات الوطنية؛ ودعم الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والتكامل بين الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والعمل على التصدي لعمليات تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى والعنف الجنساني؛ وتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية ودعمه؛ وتدريب مقدمي الخدمات؛ وتعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية وتقديم المساعدة في مرحلتي الانتقال والإنعاش.

٧٢ - وطلبت المديرية التنفيذية من المجلس التنفيذي تمديد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، لمدة سنتين إضافيتين حتى عام ٢٠١٣، على أن يشمل التمديد إطار الموارد المتكامل والبرنامج العالمي والإقليمي، وذلك بهدف إتاحة الفرصة للمواءمة مع الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات، وذلك حسب طلب الجمعية العامة. وبعد أن أشارت إلى تحسن مدى توافر البيانات المرجعية عن عام ٢٠٠٨، ذكرت أن الصندوق سيركز على تحسين الجودة التحليلية للتقارير وزيادة التركيز على نتائج التنمية. وأشارت إلى أن الصندوق يواصل جهوده الرامية إلى تقوية النظم لتحقيق النتائج وتوفير الرقابة والمساءلة. وفي معرض التشديد على التزام الصندوق بالمساءلة، أشارت إلى إنشاء مكتب الأخلاقيات التابع للصندوق في عام ٢٠٠٨ وإلى برنامج الصندوق للإفصاح المالي. وذكرت أن الصندوق يطبق نهجا تدريجيا فيما يتعلق ببدء تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يستهدف جعل البيانات المالية للصندوق متوافقة تماما مع تلك المعايير بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقدمت إلى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة عن عملية إعادة تنظيم الصندوق، وذكرت أن الصندوق سيواصل تركيزه على إدارة التغيير،

واستمرارية تصريف الأعمال، وعلى زيادة تعزيز إدارة النتائج والمخاطر. واختتمت بالتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على دعمهم المستمر للصندوق وعلى جدول الأعمال الزاخر بالرؤى المعد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧٣ - وهنأت الوفود المديرية التنفيذية وموظفي الصندوق على إنجازهم خلال عام ٢٠٠٨ الذي مثل فترة تغيير تنظيمي كبير في الصندوق، ولاحظت أن موظفي الصندوق عملوا في أكثر البيئات تحدياً في العالم. وأثنت الوفود على روح القيادة التي أبدتها المديرية التنفيذية في ترؤسها للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وفي النهوض ببرنامج إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك "توحيد الأداء" والمواءمة بين ممارسات تسيير الأعمال. وأعربت الوفود عن سورها بملاحظة الاهتمام المتزايد الذي يوليه الصندوق للديناميات السكانية وعلاقتها بالتنمية المستدامة. وحصل الصندوق على ثناء الوفود نظراً إلى الدعم الذي قدمه لجولة تعدادات عام ٢٠١٠، وبناء القدرات في مجال تحليل عمليات جمع البيانات واستخدامها. وطلب أحد الوفود الحصول على المزيد من المعلومات عن المنهجيات المستخدمة في جمع البيانات واستخدامها. وجرى التشديد على ضرورة إيلاء الأولوية إلى تمكين الجميع من الحصول على المعلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتصلة بها وعلى خدمات الرعاية الصحية.

٧٤ - وتلقى الصندوق الثناء لما أبداه من قدرة على إحراز تقدم عالمي في مسائل التنمية الحيوية، وجرى تشجيعه على إيلاء اهتمام أكبر إلى أدوار ومسؤوليات الأولاد والرجال واحتياجات الشباب المتعددة القطاعات. وأثنت الوفود على تركيز الصندوق بشدة على الأعمال التي تنفذ على الصعيد الوطني، مثل أعمال دعم الملكية وتنمية القدرات وتقوية نظم الصحة الوطنية. ورحبت الوفود بالتركيز على التنفيذ على الصعيد الوطني، بما في ذلك إنشاء وحدة في المقر تعنى بذلك. وجرى التأكيد على الأهمية الحاسمة التي يكتسبها أمن سلع الصحة الإنجابية بما يشمل اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسات الصحة الوطنية، كما لوحظ التقدم الذي بدأت تتضح معالمه في عدة بلدان.

٧٥ - وبعد التشديد على الترابط الحاسم الأهمية بين أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، أكدت الوفود على الدور الرئيسي الذي يضطلع به الصندوق في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي لا يزال، بعد مضي ١٥ عاماً عليه، يحظى بأهمية قصوى. وأشارت الوفود إلى التحديات على الأجل الأطول المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وجدول الأعمال المعني بتغير المناخ. وأعربت الوفود عن عميق قلقها إزاء احتمال عدم تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية المعني بصحة الأم، وأشارت إلى أن التقدم الذي تحقق على صعيد الحد من الوفيات النفاسية كان الأضعف من بين جميع

مؤشرات الصحة الإنجابية. وفي معرض الإشارة إلى أنه بوسع مجلس حقوق الإنسان إذكاء الوعي بطريقة بناءة بالتبعات التي تتعرض لها حقوق الإنسان نتيجة لوفيات الأمهات واعتلالهن أثناء النفاس، ذكر أحد الوفود أنه يعكف على تقديم قرار في الدورة القادمة للمجلس بشأن حالات وفيات واعتلال الأمهات التي يمكن منعها وحقوق الإنسان. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء عمليات تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى وإزاء ما تحدثه من آثار سلبية دائمة في صحة النساء. كما تم الإعراب عن القلق إزاء انخفاض تمويل تنظيم الأسرة. وأشار أحد الوفود إلى أن تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، يتطلب من المنظمات الأربع (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي) القيام بصورة عاجلة بوضع استراتيجية موحدة توضح بجلاء تقسيم العمل فيما بين أعضاء هذه المنظمات الأربع. وشدد على أن أعمال الصندوق أحدثت فرقا لدى الشعوب في جميع أرجاء العالم. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الأزمة المالية، حثت الوفود الصندوق على مواصلة إيصال صوت المتضررين، بمن فيهم النساء والشباب والفقراء. وبعد الإقرار بالحاجة إلى جهد أكبر في الدعوة على المستوى السياسي، أعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم الذي يقدمه الصندوق للأنشطة البرلمانية. وأعربت وفود من المنطقة الأفريقية عن تقديرها لما يظهره الصندوق من التزام بمساعدة النساء والشابات الأفريقيات على تحقيق حياة أفضل وأكثر صحة، وشجعت العمل على الربط بين جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية.

٧٦ - وطلب أحد الوفود معلومات عن الخطوات المتخذة من أجل كفالة حصول النساء اللواتي يتعرضن للحمل غير المقصود على خدمات الإجهاض المأمون، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة بعد الإجهاض. وأكد الوفد على أهمية عمل الصندوق مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بغرض الربط بين خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأخرى؛ وكفالة أن تحدث المبادرات المنفذة على المستوى القطري أثرا استراتيجيا؛ وتعزيز عمليات رصد البرامج القطرية وتقييمها؛ وكفالة إجراء تحليل فعال للتحديات التي تعترض تنفيذ خطة الصندوق الاستراتيجية. وأشار وفد آخر إلى المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الصندوق بوصفه المنظمة المتعددة الأطراف الرائدة في مجال تعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ثم أعرب عن دعمه وتشجيعه للجهود التي يبذلها الصندوق لتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وصحة الأم بهدف إنقاذ حياة النساء والأطفال في أفريقيا. كما شجع الوفد الصندوق على تعزيز جهوده القائمة لزيادة الفعالية والمساءلة والشفافية.

٧٧ - وأشار وفد إلى أن عدة بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تطلب الحصول على موارد وإن كانت مصنفة من فئة البلدان "جيم" ضمن نظام الصندوق لتخصيص الموارد، وأن الوفيات النفاسية تشكل قلقاً رئيسياً يحتاج إلى دعم إضافي. وأشار الوفد إلى أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعد من المناطق الأكثر تفاوتاً، وأن هناك ضرورة قصوى لسد احتياجات الفئات المهمشة إلى خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمراهقون. ورحب وفد آخر بتقوية القدرات المؤسسية للمكتب دون الإقليمي في جامايكا، لأهداف منها تقديم خدمات أفضل إلى بلدان منطقة شرقي البحر الكاريبي.

٧٨ - وذكرت عدة وفود أنها تؤيد تمديد الخطة الاستراتيجية حتى عام ٢٠١٣، بما في ذلك إرجاء موعد استعراض منتصف المدة. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن النتائج، دعت الوفود إلى التركيز بصورة أكبر على النواتج، وأعربت عن أملها في أن تتضمن التقارير القادمة مقارنة بين الإنجازات والأهداف المحددة. وطلب أحد الوفود ورقة مفاهيم عن استعراض منتصف المدة على أن تقدم أثناء دورة المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ونظراً إلى الزيادة الكبيرة في أنشطة الصندوق في المجال الإنساني، طلب أحد الوفود الحصول على لحة عامة أكثر تفصيلاً عن ذلك في دورة قادمة من دورات المجلس التنفيذي. وبعد الإشارة إلى أن التقرير السنوي كان واضحاً وزاحراً بالمعلومات، شجعت الوفود على إعداد مزيد من التقارير التحليلية للنتائج، وعلى إجراء مقارنات بين الإنجازات والأهداف المحددة، وألا يكون التركيز على مؤشرات المخرجات فقط، بل على النواتج أيضاً.

٧٩ - وأعلنت الصين أنها ستزيد عام ٢٠٠٩ مساهمتها الأساسية كي تصل إلى ٩٥٠.٠٠٠ دولار. وأعلنت فنلندا عن زيادة مساهمتها الأساسية لعام ٢٠٠٩ بنسبة ٣١ في المائة عن السنة الماضية. وأعلنت اليابان بأنها ستسهم بمبلغ ٣١,١ مليون دولار في الموارد الأساسية للصندوق الأمم المتحدة للسكان، أي بزيادة نسبتها ١,٣ في المائة عن السنة المالية الماضية. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستقدم عام ٢٠٠٩ مساهمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار إلى الصندوق. ورحب عدد من الوفود بعودة الولايات المتحدة الأمريكية كجهة مانحة للصندوق. وحث عدد من الوفود المجتمع الدولي على الإبقاء على المساعدة الإنمائية في مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية.

٨٠ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على دعمها ومساهماتها وتعهداتها المتعددة السنوات. ورحبت بعودة الولايات المتحدة الأمريكية كجهة مانحة وشكرت حكومتها على المساهمة الكريمة التي قدمتها إلى الصندوق. كما شكرت البلدان التي زادت من مساهماتها على الرغم من الأزمة المالية، بما فيها الصين وفنلندا ونيوزيلندا واليابان. وشكرت أعضاء المجلس التنفيذي

على دعمهم لتمديد الخطة الاستراتيجية لمدة سنتين حتى عام ٢٠١٣. وشكرت اليابان وإيطاليا على جهودهما الرائدة ضمن مجموعة الثمانية لكفالة تقديم التزامات مالية من أجل تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز النظم الصحية. وشكرت نيوزيلندا على جهودها في صياغة قرار بشأن الوفيات النفسانية بوصفها مسألة من مسائل حقوق الإنسان في إطار مجلس حقوق الإنسان. كما شكرت الوفود لإقرارها بالجهود المبذولة لتدعيم الروابط بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، ولتشديدها على أهمية السكان والتنمية فيما يتعلق بجمع البيانات والتعدادات. وأشارت إلى أن الصندوق سيقدم، في دورة المجلس القادمة، إحاطة بشأن أعماله الإنسانية.

٨١ - وفيما يتعلق بمسألة التصدي للأزمة المالية، أشارت المديرية التنفيذية إلى أن الصندوق قد أسهم عموماً في أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق المتعلقة بعملية التصدي للأزمة على نطاق المنظومة. وذكرت أن الصندوق قد ركز، في تصديه للأزمة لتحديد، على أمن سلع الصحة الإنجابية في أشد البلدان ضعفاً، وعلى حشد الموارد في إطار المبادرات الناشئة التي تستهدف وضع آليات تمويل مبتكرة للنظم الصحية. وعلى المستوى القطري، عمل الصندوق، بالتعاون مع الشركاء، على دعم البلدان في رصد الأزمة والتصدي لها من خلال تحديد الأولويات مع التركيز على الفئات الضعيفة. وكان الصندوق أيضاً يعمل على كفالة "وحدة الأداء" في دعم الأولويات الوطنية والاستفادة من النظم الوطنية.

٨٢ - أشارت المديرية التنفيذية إلى إعادة تنظيم الصندوق، فأكدت من جديد التزام الصندوق بكفالة تقديم دعم مركز على الميدان وفعال إلى البلدان. وأكدت للمجلس أن الصندوق آخذ في التحول نحو اتباع نهج تمهيدي وأن هناك أدوات برنامجية وتدابير قائمة بالفعل لتيسير هذا النهج. وبينت أنه وفقاً لتقسيم العمل الذي اتفقت عليه المنظمات الأربع، تجري بلورة خطة عمل واحدة للعمل في بلدان مختارة، حيث اتفق الصندوق ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي على تحديد الثغرات والتكاليف والاحتياجات من الموظفين المتعلقة بصحة الأم والموليد في ٢٥ بلداً من البلدان ذات الأولوية. وفيما يتعلق بالاستفسار المتعلق بالإجهاد المأمون والرعاية بعد الإجهاد، بينت أن السبيل الوحيد لتقليل اللجوء إلى الإجهاد هو تنظيم الأسرة الطوعي الشامل. وأضافت أن في إطار المجموعة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، تشكل الرعاية بعد الإجهاد جزءاً لا يتجزأ من هذه المجموعة. وتمشيا وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الفقرة ٨-٢٥) وقرار سابق أصدره مجلس الإدارة (٨٥/١٩)، قالت إن الصندوق لا يدعم الإجهاد أو يروج له كنهج من نهج تنظيم الأسرة. ويتعاون الصندوق مع الحكومات على تعزيز نظمها الصحية الوطنية، بما في ذلك زيادة سبل الاستفادة من تنظيم الأسرة وكفالة أمن سلع الصحة الإنجابية.

٨٣ - وشكرت نائبة المديرية التنفيذية (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) الوفود على تعليقاتها المؤيدة، بما في ذلك تعليقاتها بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وتناولت بالتفصيل الكيفية التي يرصد بها الصندوق إسهاماته في إصلاح الأمم المتحدة، ولاحظت أن الدروس المستفادة تسهم في البرمجة، بما في ذلك في الجيل الجديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق ملتزم بتحقيق المكاسب عن طريق زيادة الكفاءة، ويوجه عناية خاصة إلى إدارة التغيير والمساءلة وإطار الرقابة الداخلية.

٨٤ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) عن تقديرها للدعم المقدم من الوفود وبينت أنه جرى التشديد على الصلات بين الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية في العمل البرنامجي للصندوق، بوسائل منها استخدام أداة تقييم الصلات التي يجري تنفيذها في ٦٠ بلدا. وفيما يتعلق بمنع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، أشارت إلى أن الصندوق يتعاون مع عدة شركاء، ويتولى الريادة في مجالات الوقاية الأولية لدى النساء والفتيات والوقاية من الحمل غير المرغوب لدى المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

٨٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٩/١٦: تقرير المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٨: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١.

ثالث عشر - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٦ - قدم رئيس فرع تعبئة الموارد التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2009/3) وزود المجلس التنفيذي بمعلومات مستكملة عن أحدث التقديرات المتعلقة بموارد الصندوق العادية وموارده للتمويل المشترك حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٨٧ - وأعربت وفود عن تقديرها للمقدمة التفصيلية. ورغم إعراب وفد عن سروره بملاحظة النمو الذي شهده مظهر وف موارد الصندوق، فقد استفسر عن نسبة الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية. ولاحظ الوفد أن نسبة الموارد غير الأساسية آخذة في الزيادة، فتساءل عما يمكن أن تفعله الجهات المانحة.

٨٨ - وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن الصندوق يفضل تلقي الموارد الأساسية. إلا أن الأمر في يد الدول الأعضاء، حيث إن الاتجاه السائد هو زيادة الموارد غير الأساسية. وكررت نداءها إلى الدول الأعضاء بالمساهمة في الموارد الأساسية. وأشار رئيس فرع تعبئة الموارد إلى أن جزءا من النمو في الموارد غير الأساسية يعزى إلى آليات التمويل الجديدة مثل البرامج المشتركة و"توحيد الميزانيات" في إطار مفهوم "وحدة الأداء".

٨٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠٠٩ المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابع عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

٩٠ - عرضت نائبة المديرية التنفيذية (البرامج) ١١ مسودة جديدة من مسودات وثائق البرامج القطرية و ٧ تمديدات لبرامج، وأشارت إلى أن مسودات وثائق البرامج القطرية وضعت عن طريق عملية قائمة على المشاركة شملت الحكومات المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك المجتمع المدني. وعرض مديرو المكاتب الإقليمية لأفريقيا، والدول العربية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مسودات وثائق البرامج القطرية وتمديدات البرامج المتعلقة بمنطقة كل منهم.

٩١ - وأعربت وفود عن تقديرها إزاء احتواء مسودات وثائق البرامج القطرية على الأولويات الوطنية والاحتياجات الإنمائية وكيفية الاستجابة لها. ووجهت شكرها إلى الصندوق على ما يقدمه من دعم وتعاون وثيق. ورحبت بالتركيز على بناء القدرات الوطنية وتحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأكدت ضرورة تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة. وأشار بعض الوفود إلى أن مشاريع البرامج القطرية ينبغي أن تتضمن تحليلاً أكثر إسهاباً وأن تعكس كيفية إسهام الدروس المستفادة في البرامج الجديدة. وقدم عدد من الوفود تعليقات على مشاريع وثائق برامج قطرية معينة، بما في ذلك على مواضيع مثل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوفيات النفاسية، وأمن سلع الصحة الإنجابية، والصحة الجنسية والإنجابية لدى المراهقين، وحصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الفقراء والفئات السكانية الضعيفة، وجولة تعدادات عام ٢٠١٠، والعنف الجنساني، وتلبية احتياجات الروما بوصفهم جماعة منفصلة عن الفئات الضعيفة الأخرى مثل النساء والشباب والمسنين، وتقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية وإشراكها في الأنشطة.

٩٢ - وعلقت وفود على البرامج الخاصة بها وشكرت الصندوق والمجلس التنفيذي على الدعم المقدم، وهي وفود: أرمينيا وأفغانستان وإكوادور والأراضي الفلسطينية المحتلة وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوتسوانا والبوسنة والمهرسك وتركمستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وطاجيكستان والفلبين وكازاخستان ولبنان وموزامبيق.

٩٣ - وشكر مديرو المكاتب الإقليمية المجلس التنفيذي على تعليقاته البناء ودعمه، وأكدوا للمجلس أن تلك التعليقات ستحال إلى البلدان المعنية لأخذها في الاعتبار في بلورة وثائق البرنامج القطرية. كما قدم المديرون الإقليميون ردوداً على الاستفسارات المحددة التي قدمها بعض أعضاء المجلس فيما يتعلق بتكامل برامج الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية، وأمن سلع الصحة الإنجابية، وجولة تعدادات عام ٢٠١٠، وتبادل الدروس المستفادة، وتحسين التنسيق فيما بين الشركاء في التنمية، وزيادة إشراك المنظمات غير الحكومية، والنتائج والمؤشرات، ودمج جماعة الروما في برنامج إقليمي.

٩٤ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد برامج موزامبيق والفلبين وقيرغيزستان لمدة سنتين؛ وأحاط علماً بتمديد برامج الأراضي الفلسطينية المحتلة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأذربيجان لمدة عام واحد. وأحاط المجلس علماً أيضاً بمشاريع ووثائق البرامج القطرية لبوتسوانا وبوروندي ولبنان وأفغانستان وأرمينيا والبوسنة والهرسك وكازاخستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وإكوادور والتعليقات عليها التي ستحال إلى البلدان المعنية لأخذها في الاعتبار في بلورة البرامج وفقاً للمقرر ٣٦/٢٠٠٦.

خامس عشر - التقييم

٩٥ - قدمت نائبة المديرية التنفيذية (البرامج) التقرير المتعلق بالسياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2009/4).

٩٦ - وأشارت وفود إلى تأييدها لتركيز هذه السياسة على تحسين فعالية البرامج وتحقيق النتائج وتعزيز القدرات الوطنية. ورحبت بالخطط الرامية إلى تعزيز قدرة الصندوق في مجال التقييم، بوسائل منها الرصد الإقليمي والاستعانة بمستشاري التقييم وإجراء تقييمات منسقة ومشتركة مع الشركاء. وشجعت الصندوق على العمل بمزيد من النشاط عن طريق نظم التقييم الوطنية. ولاحظت أن مهمة التقييم تعزز المساءلة والرقابة والتعلم، فأبرزت ضرورة كفاءة أن تحسن هذه السياسة جانب التعلم من بين جوانب التقييم. وذكرت بعض الوفود أنها تدرك الفائدة العملية من دمج مكتب التقييم في شعبة خدمات الرقابة بالنظر إلى حجم الصندوق، مع أنها تفضل وجود مكتب تقييم مستقل تماماً. وطلبت من الصندوق أن يكفل استقلالية مهمة التقييم وأن يفصلها عن مهام الرقابة التي تقوم بها شعبة خدمات الرقابة. كما طلبت وفود توضيحات بشأن أدوار مختلف الكيانات ومسؤولياتها، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي والإشراف على تنفيذ التوصيات ونوعية التقييمات، والدور المزدوج الذي تضطلع به شعبة خدمات الرقابة، ودور شعبة البرامج فيما يتعلق

بتنسيق التخطيط للقياسات، ودور وهيكل قاعدة إدارة المعارف، والمصطلحات الواردة في الوثيقة.

٩٧ - وطلب بعض الوفود معلومات عن تحديد أولويات التقييمات والتخطيط لها، ومجالات التغطية المستهدفة واستخدام التقييمات، والغرض من التقييمات اللامركزية والمستقلة واستخدامها، والصلات بين الدروس المستفادة من التقييمات وتنفيذ الإدارة على أساس النتائج. وارتأى بعض الوفود أن التفاصيل التشغيلية عن تنفيذ السياسة التقييمية ينبغي أن تدرج أيضا في وثيقة السياسة. وفيما يتعلق بالكشف عن التقييمات، دعا بعض الوفود إلى الإعلان عنها على أوسع نطاق ممكن ونشرها، وذلك كقاعدة عامة. وشددت بعض الوفود على أهمية تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي، فدعت الصندوق إلى إبلاغ المجلس سنويا بالتقييمات المواضيعية الرئيسية التي تنفذ وما يتصل بذلك من ردود إدارية على التوصيات. إلا أن وفودا أخرى أبرزت ضرورة اتخاذ الحيلة والحذر في التعامل مع المعلومات الحساسة، وذكرت بالصعوبات التي نشأت في المجلس التنفيذي عام ٢٠٠٨ بشأن مسألة الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية. وذكر عدد من الوفود أنه ينبغي استخدام نفس السياسة والنهج مثلما هو معتمد بالنسبة للكشف عن تقارير المراجعة الداخلية. وأعربت تلك الوفود عن تأييدها للسياسة التقييمية التي ينفذها الصندوق بالصيغة المقدمة. وذكر وفد أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يحيط علما بالسياسة التقييمية التي ينفذها الصندوق، وأن يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تستعرض هذه السياسة بعد فترة تجريبية، وأن تقدم إلى المجلس بعد ذلك تقريرا عن مجالات التحسين المحتملة. واستفسر وفد عن دعم الإجهاض.

٩٨ - ولدى الرد على استفسار أحد الوفود بشأن الإجهاض، بينت المديرية التنفيذية أنه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الفقرة ٨-٢٥) ومقرر سابق لمجلس الإدارة (١٩/٨٥)، لا يدعم الصندوق الإجهاض أو يروج له كنهج من نهج تنظيم الأسرة. وهو يدعم تنظيم الأسرة الطوعي الرامي إلى منع وقوع حالات الحمل غير المرغوب للقضاء على اللجوء إلى الإجهاض ويتعاون مع الحكومات على تعزيز نظمها الصحية الوطنية بغرض التصدي بفعالية لمضاعفات عمليات الإجهاض غير المأمون، وبالتالي إنقاذ أرواح النساء.

٩٩ - وشكرت نائبة المديرية التنفيذية (البرامج) الوفود على المناقشة القيمة المتعلقة بالسياسة التقييمية. وأبرزت أن الصندوق يركز على بناء القدرات على الصعيد القطري وأن هذا سيشمل توفير المبادئ التوجيهية وأدوات التقييم، وتنظيم التدريبات ومناسبات التعلم، وتبادل الدروس المستفادة، فضلا عن العمل عن طريق نظم التقييم الوطنية. وأضافت أنه سبق للصندوق أن اضطلع بتقييمات مشتركة، في بلدان منها جمهورية ترازيا المتحدة والهند.

وأكدت أن الإدارة على أساس النتائج جزء لا يتجزأ من التقييم. ولاحظت فيما يتعلق بالاستفسار المتعلق بأدوار المجلس التنفيذي ومسؤولياته أن هذه الأدوار والمسؤوليات محددة في قراري الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ و ١٢٨/٤٩، ومشار إليها أيضا في سياسة الرقابة التي ينهجها الصندوق. وأضافت أنها تناولت بتفصيل في بيانها الاستهلاكي مسؤوليات تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي التي يضطلع بها الصندوق. وأبرزت أن الصندوق يعمل على تحسين قدرات التقييم لدى جميع الموظفين الإداريين وزيادة عدد المستشارين في مجال الرصد والتقييم في المكاتب القطرية.

١٠٠ - وأشار مدير شعبة البرامج إلى أن معلومات التقييم تعمم عن طريق نظام Evalnet (نظام على الإنترنت). كما يخطط لإنشاء قاعدة بيانات لتيسير متابعة توصيات التقييم. وسيضمن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية بانتظام جزءا عن التقييم وسيتلقى المجلس التنفيذي، علاوة على ذلك، التقرير المرحلي المتعلق بالتقييم كل سنتين. وأكد للمجلس أنه سيجري إنشاء إطار نتائج محكم للبرامج القطرية منذ البداية يحدد مؤشرات البرامج وخطوط أساسها وأهدافها. ولاحظ أنه سيجري تناول التفاصيل التشغيلية المتعلقة بالتقييمات عن طريق المبادئ التوجيهية وخطط التقييم.

١٠١ - وقدم مدير شعبة خدمات الرقابة السياق التاريخي لوضع السياسة التقييمية وأشار في نفس الوقت إلى الصلات القائمة مع الخطة الاستراتيجية وإطار المساءلة وسياسة الرقابة في الصندوق. وشدد على ضرورة التركيز على استقلالية التقييمات وليس على مهمة التقييم. وفيما يتعلق بالكشف عن التقييمات، أشار إلى الفقرة ٤٤ من سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2008/14) فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية وأشار إلى ضرورة الحفاظ على الاتساق، وأن التقييمات ملك لجميع الشركاء في عملية التنمية. وذكّر بأن الفقرة ١٢٩ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ شددت على ضرورة زيادة تولى البلدان المستفيدة من البرامج زمام الأمر في تقييم جميع أشكال المساعدة.

١٠٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠٠٩: السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

سادس عشر - مسائل أخرى

مناسبة مأدبة غداء خاصة

١٠٣ - أقامت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مأدبة غداء على مستوى السفراء بشأن طريقة تصدي تلك المنظمات للأزمة المالية العالمية. وحضر المأدبة أكثر من ١٠٠ وفد.

الاجتماعات غير الرسمية

١٠٤ - عقد المجلس التنفيذي الاجتماعات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - (أ) إحاطة بشأن بناء السلام والإنعاش المبكر؛ (ب) مشاوراة غير رسمية بشأن ميزانية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين واستعراض منتصف المدة المتعلق بترتيبات البرمجة في البرنامج الإنمائي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان - (أ) إحاطة بشأن أمن سلع الصحة الإنجابية والوقاي الأثنوي؛ و (ب) البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المتعلق بتشويه/بتر جزء من العضو التناسلي للأنثى: تسريع وتيرة التغيير.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - إحاطة مشتركة بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك،

في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩، في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر. وأقر المجلس جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية (DP/2009/L.3) وتقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ للمجلس التنفيذي (DP/2009/26).
- ٢ - وقدم للمجلس التنفيذي تاريخان بديلان لعقد دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠. وبعد عقد دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩، وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدورته في عام ٢٠١٠:

- انتخاب أعضاء المكتب لعام ٢٠١٠: ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠: من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
- الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي: ١٥ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
- الدورة السنوية لعام ٢٠١٠: من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ (جنيف)
- الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠: من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

- ٣ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ في الوثيقة DP/2010/2، التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي (www.undp.org/execbrd).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ملاحظات افتتاحية يلقيها رئيس المجلس التنفيذي

- ٤ - لاحظ رئيس المجلس التنفيذي أن الجمعية العامة ستحتفل في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وإذا لاحظ أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان بمثابة المرجع العالمي للسياسات والبرامج السكانية، سلط الضوء على إنجازات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة البلدان

المشمولة بالبرامج في مجالات الاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة. وأشار إلى دور الصندوق النشط في النهوض بالصحة العالمية، بما في ذلك دوره في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه. وأعرب عن قلقه لانخفاض التمويل المقدم للبرامج نتيجة للأزمة المالية، ولتأخر إحراز تقدم في تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة النفاسية. وأكد على مساهمة عمل الصندوق في مجال الدعوة في بذل الجهود على الصعيد الدولي للتخفيف من آثار التحديات الناجمة عن تغير المناخ، والتكيف معها ومعالجتها، فشدد على أنه ينبغي أن يشتمل تخطيط التكيف على تحليل للاتجاهات السكانية والبيانات الديموغرافية. وأشاد بالمديرة التنفيذية للصندوق والعاملين به لالتزامهم بدعم الملكية والقيادة الوطنيتين ولاستجابتهن إلى توجيهات المجلس التنفيذي.

ثانياً - بيان المديرة التنفيذية والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٥ - قدمت المديرة التنفيذية في بيانها إلى المجلس التنفيذي متاح على الموقع (http://www.unfpa.org/exbrd/2009/2009_second.html) معلومات مستكملة عن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إذ أشارت إلى الاجتماعات المختلفة المعقودة على الصعيد الإقليمي، ومؤتمر البرلمانين الدولي الرابع المعني بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في أديس أبابا، الذي سبقه اجتماع رفيع المستوى بشأن الصحة النفاسية والهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، واستضافته هولندا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والدورة التذكارية للجمعية العامة المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وإذ لاحظت الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومن الحكومة الألمانية إلى منتدى المنظمات غير الحكومية المعني بالصحة الجنسية والإنجابية والتنمية، المعقود في برلين، أعربت عن تقديرها لوزير التعاون الإنمائي في ألمانيا. كما أعربت عن الشكر لوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لاعترافها بفعالية صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنحها تمويلاً إضافياً له. ووجهت الشكر إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتمويل الذي قدمته ولعودتها إلى دائرة المناخين لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدمت معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن أوجه التقدم الأخرى التي أحرزها الصندوق منذ الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بمسائل تشمل الصحة النفاسية والسكان وتغير المناخ؛ وإصلاح الأمم المتحدة وفعالية المعونة والبرامج؛ والشراكات المختلفة. وأكدت أن الكفاح من أجل حقوق المرأة يتصدر الكفاح من أجل حقوق الإنسان وإحراز تقدم عالمي في القرن الحادي والعشرين، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات

ملتزمة من أجل النهوض بالحق في الصحة الجنسية والإنجابية، وتخفيض المعدلات المرتفعة للوفيات والإعاقات النفاسية.

٦ - وقدّمت معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي بشأن إعادة تنظيم صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظت أن المكاتب الإقليمية تضطلع بوظائفها في بانكوك، وجوهانسبرغ، ومدينة بنما، فأعربت عن الشكر للحكومات المضيفة. ولاحظت أن الحكومة السلوفاكية، كما سبق وأحيط المجلس علما، قد سحبت عرضها باستضافة المكتب الإقليمي للصندوق لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في براتسلافا. وحتى تكفل استمرارية العمل ودعم البلدان المشمولة بالبرامج، سيعمل المكتب الإقليمي من نيويورك على مدى السنتين القادمتين. وقد انخرط الصندوق في مناقشات مع الحكومة السلوفاكية بشأن رد تكاليف قيمتها حوالي ١,٣ مليون دولار. وفيما يتعلق بالمكتب الإقليمي للدول العربية المزمع أن يكون مقره القاهرة، قام الصندوق بالتفاوض بشأن اتفاق البلد المضيف، من خلال مكتب الشؤون القانونية. وعرضت المديرية التنفيذية ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/FPA/2009/10)، والتقرير المتعلق بتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2009/12). ولاحظت أن الصندوق قد أعرب عن سروره بالتقرير المشجع (DP/FPA/2009/11) الذي قدمته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأنه ملتزم التزاما كاملا بمواصلة الجهود المبذولة لمواءمة وتبسيط الممارسات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتحسين الإدارة والميزنة على أساس النتائج.

٧ - وذكرت الوفود أن الدورة التذكارية للجمعية العامة المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر أتاحت فرصة رائعة لإبراز توافق الآراء الدولي بشأن أهمية القوى المحركة السكانية، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بهما، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وقالت إنه يسرها أن تلاحظ أن الملكية الوطنية، والقيادة الوطنية، وتنمية القدرات ما زالت تمثل مبادئ توجيهية أساسية لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما أعربت عن تقديرها لمساهمة الصندوق في إصلاح الأمم المتحدة. وأكدت على أهمية إعادة تأكيد الالتزام بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعلى أهمية أهداف المؤتمر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت الوفود على مساهمة الصندوق بغية تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الصحة النفاسية، وأكدت على ضرورة إتاحة خدمات الصحة الإنجابية للجميع. وأعربت عن دعمها لعمل الصندوق في مجال منع العنف الجنساني، كما أعربت عن القلق إزاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. ورحبت بتركيز الصندوق على أوجه الترابط بين تغير المناخ والقوى المحركة السكانية، بما في ذلك الهجرة.

٨ - وشدد على ضرورة معالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين. وأشارت بعض الوفود إلى التقرير المتعلق بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، وأعربت عن دعمها لإنشاء كيان مركّب جديد يعنى بالقضايا الجنسانية بغية تمكين منظومة الأمم المتحدة من معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين ودعم المرأة في أنحاء العالم على نحو أفضل. وأعربت عن أملها في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأنه في الجمعية العامة.

٩ - وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مساهمته المقدمة إلى الصندوق وقدرها ٥٠ مليون دولار، فأكد أنه يعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان شريكاً رئيسياً في الجهود الرامية إلى تعزيز إتاحة خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للجميع، وذكر أن الصندوق يضطلع بمسؤولية خاصة بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الرائدة التي تعمل على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشدد الوفد على أن حكومته تلتزم التزاماً قوياً بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبأهمية المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والصحة الإنجابية. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه قدم مبلغاً إضافياً قدره ٢,٠٥ مليون جنيه لتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، اعترافاً منه بالنتائج التي حققتها الصندوق وبأدائه في عام ٢٠٠٨. وأعلنت اليابان أنها ستسهم في عام ٢٠٠٩ بمبلغ ٣١,١ مليون دولار في الموارد العادية للصندوق.

١٠ - وأشادت الوفود بالعملية التشاورية المفتوحة التي أشركَ الصندوق من خلالها المجلس التنفيذي في إعداد ميزانية الدعم لفترة السنتين، ورحبت بمقترحات الميزانية الحسنة والرشيطة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، كما رحبت بانخفاض النسبة المئوية لحصة ميزانية الدعم لفترة السنتين من مجموع الموارد المستخدمة، وأعربت عن سرورها لملاحظة الزيادة في موارد البرنامج. ورحبت الوفود بالتقرير الإيجابي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واتفق بعضها في الرأي مع التوصية بتضمين الميزانيات المقبلة معلومات عن نتائج الإدارة المتحققة في سياق الميزانية السابقة.

١١ - ودعت بعض الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى زيادة تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة بغية التعويض التام عن الزيادات القانونية في التكاليف فيما يتعلق بتكاليف الموظفين الحاليين. وشدد على ضرورة وضع مؤشرات للنتائج تكون أكثر قوة وقابلية للقياس. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي لشكل ميزانية الدعم لفترة السنتين أن يركز على نتائج الإدارة التسع الواردة في الخطة الاستراتيجية، مؤيدة بمعلومات عن تكاليف تحقيق كل نتيجة من النتائج. وطلب الوفد إدراج باب موجز يتعلق باسترداد التكلفة في الميزانيات المقبلة. ودعت بعض الوفود إلى تحسين إمكانية مقارنة الميزانيات فيما بين الوكالات. وجرى التأكيد

على ضرورة المواءمة فيما يتعلق بفئات تصنيف التكاليف. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء طريقة التمويل المتبعة في دعم الميزانيات القطاعية. وأيدت الوفود اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تدريجياً، وما يلزم من تنقيح للنظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلب تقديم معلومات مستكملة دورية بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٢ - وفيما يتعلق بسحب الحكومة السلوفاكية عرض استضافة المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في براتسلافا، وهي مسألة يتولى المجلس التنفيذي أمرها في الوقت الحالي، دعت بعض الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى البحث عن مواقع بديلة في المنطقة.

١٣ - وأعربت المديرية التنفيذية عن الشكر للوفود لدعمها ومساهماتها، وأكدت أن الصندوق ملتزم بإتاحة فرص حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، وأنه بصدد إعادة تنشيط هدف تنظيم الأسرة في إطار الصحة الجنسية والإنجابية. وأكدت من جديد أن الصندوق سيواصل جهوده في مجال الدعوة إلى الصحة الإنجابية والحقوق المتعلقة بها. وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك للآراء التي تبرز أوجه الترابط بين تغير المناخ والقوى المحركة السكانية. كما أعربت عن تقديرها لاعتراف الجمعية العامة في دورتها المعقودة احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولالتزام الصندوق بدعم القيادة والملكية الوطنيتين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضحت أن الدعم المقدم من الصندوق لدعم الميزانيات القطاعية يتم بناء على طلب البلدان. ولاحظت أن مبدأ "توحيد الأداء" قد ساعد في تعزيز إدراج جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعربت عن التقدير للدعم المقدم لإعادة تنظيم الصندوق، ولتعزيز التركيز الميداني. وأحاطت علماً ببرد الحكومة السلوفاكية بشأن موقع المكتب الإقليمي، فذكرت أن الصندوق سيسترشد بتوجيهات المجلس التنفيذي وبمبدأ المشاركة في الموقع. وأعربت عن الشكر للوفود لدعمها ميزانية الدعم لفترة السنتين، وإقرارها بجهود الصندوق لزيادة النفقات البرنامجية وتحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وشددت على التزام الصندوق الراسخ بالعمل مع المنظمات الأخرى لتحسين الميزنة القائمة على النتائج، والمواءمة بين منهجيات العمل، وزيادة الشفافية. وإذ شددت على ضرورة كفاءة تحقيق التوازن بين مبدأي المساءلة والمرونة، أكدت أن المرونة ضرورية لمواجهة البيئة المتغيرة على الصعيدين المالي والبرنامجي.

١٤ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) عن الشكر للمجلس التنفيذي، ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد استفاد من العملية التشاورية ومن دعم المجلس وتوجيهاته. وقالت إن ميزانية الدعم لفترة السنتين تتوخى الحيلة والتحفظ وتوجه المزيد من الموارد للبرنامج. وكررت تأكيد التزام الصندوق بالتنفيذ التدريجي لقرار المجلس بشأن التقييم، فأكدت أن الموارد المكرسة للتقييم لم يجر تخفيضها وأن ما فعله الصندوق هو مجرد نقل إحدى الوظائف من شعبة خدمات الرقابة إلى شعبة البرامج بغية تعزيز تقييم البرامج. وأكدت على أن جميع البرامج تشتمل على أنشطة الرصد والتقييم. وفيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لاحظت أن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية للصندوق سيمكّن من المضي قدماً بشكل تدريجي حتى يتم تنفيذ المعايير تنفيذاً كاملاً في عام ٢٠١٢. وأضافت أن التدريب أمر ضروري وتكاليفه مدرجة في الميزانية. وسواصل الصندوق وشركاؤه إحاطة المجلس بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووافقت على ضرورة الربط بشكل أفضل بين ميزانية الدعم لفترة السنتين ونتائج التنمية والإدارة، وأشارت إلى أن الصندوق ملتزم بتحسين تبسيط مؤشرات الأداء والأهداف المنشودة. وأكدت على التزام الصندوق بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بغية مواءمة تصنيف التكاليف وشكل الميزانية وهيكلها، مع مراعاة الولايات ونماذج الأعمال التي تخص كل منظمة. وأعربت عن التقدير لتوجيهات المجلس بشأن الميزنة القائمة على النتائج، ونوهت إلى الجهود الكبيرة المبذولة وأكدت استمرار الصندوق في التزامه. ولاحظت أن الصندوق سيقدم تقريراً بشأن استرداد التكاليف في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠. وإذا وافقت على أهمية استرداد التكاليف، نبهت إلى التحديات الماثلة، لا سيما في منظمة صغيرة يضطلع فيها كل موظف بمهام متعددة.

١٥ - وسلط نائب المدير التنفيذي (للبرنامج) الضوء على العمل في مجال الصحة النفاسية، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار المبادرة الرباعية في مجال الصحة 4 Health التي تولي أولوية للتركيز على ٢٥ من البلدان التي بها أعلى معدلات الوفيات النفاسية. وأوضح مدير شعبة الخدمات الإدارية أن ميزانية الدعم لفترة السنتين ليست ميزانية للإدارة فحسب، بل إنها تشتمل على دعم برنامجي وموارد للمشورة التقنية التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد القطري. وأكد أنه في حين ارتفع إنجاز برامج الصندوق إلى الضعف على مدى السنوات الماضية، لم يزد عدد الوظائف بمعدل متناسب. وشدد على أن الصندوق من المؤيدين لمبدأي الخدمات وأماكن العمل المشتركة والآخذين بهما بقوة، فلاحظ أن الصندوق في العديد من البلدان يمثل الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطمأن المجلس التنفيذي إلى أن الصندوق سيعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة

للطفولة فيما يتعلق بتصنيف التكاليف، فقال إن المنظمات ملتزمة بأن يكون لديها نموذج متسق قابل للتطبيق على صعيد المنظمات الثلاث ويلبي احتياجاتها. وفيما يتعلق بالمكتب الإقليمي وانتفاء أن تكون سلوفاكيا مقرا له، أشار إلى أنه تم تقديم مطالبة بالتعويض، وفي حال عدم تسوية هذه المطالبة بالكامل، سيعامل المبلغ كخسائر مالية وسيُرد في البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان طبقاً للنظام المالي والقواعد المالية للصندوق.

١٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقررين ٢٦/٢٠٠٩: تقديرات ميزانية دعم الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛ و ٢٧/٢٠٠٩: تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٧ - عرض نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) مشروع البرنامج القطريين لأوغندا (DP/FPA/DCP/UGA/7) وغواتيمالا (DP/FPA/DCP/GTM/6)، مشيراً إلى أنهما يتماشيان بشكل تام مع احتياجات البلدين وأولوياتهما التي حددت في السياسات والأطر الإنمائية الوطنية لكل منهما. وتوسع مديراً المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عرض برنامج كل منهما.

١٨ - وأثنى وفداً أوغندا وغواتيمالا ووفود أخرى على العملية التشاورية القائمة على المشاركة والتي أخذت في عين الاعتبار الأطر والخطط والأولويات الوطنية وأشركت طائفة كبيرة من الشركاء وأصحاب المصلحة في التنمية. وأشار إلى أن البرنامج حصل على كامل دعم الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين وأنها سيتناولان مسائل أساسية كالوفيات النفاسية؛ والصحة الإنجابية؛ وسلامة الأمومة؛ والحاجة غير الملباة إلى تنظيم الأسرة؛ والعنف الجنساني؛ والبيانات المصنفة جنسانياً؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ وتكامل برامج الصحة الإنجابية والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وذكر أحد الوفود أنه يجب أن يكون كل مشروع برنامج مصحوباً بتقييم البرنامج الذي سبقه.

١٩ - وأشار أحد الوفود إلى ضرورة معالجة مسألة ارتفاع نمو السكان في أوغندا وإيلاء الصحة الجنسية والإنجابية ومنع العنف الجنساني مزيداً من الاهتمام في آليات ومؤسسات التمويل التي لها علاقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية إلى توفير وسائل منع الحمل، إلا أنه اقترح تنقيح مؤشر من المؤشرات الموجودة لقياس مدى توافر طرق تنظيم الأسرة في المرافق من خلال زيادة عدد الطرق الحديثة المتوافرة من ثلاث إلى خمس.

٢٠ - وأقر وفد غواتيمالا بأن الدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان أثار إيجاباً على مزية البلد الديموغرافية. وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه بالاضطلاع بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين بلده وغواتيمالا. وأوصى وفد آخر بمعالجة احتياجات الشعوب الأصلية بشكل أوسع في البرنامج الغواتيمالي وأعرب عن قلقه من التداخل مع برنامج اليونيسيف القطري. واقترح أحد الوفود إضافة موضوع تنظيم الأسرة كنشاط محدد وفعال من حيث التكلفة للحد من الوفيات النفاسية في غواتيمالا واقترح مواصلة الجهود لضمان وتعزيز أمن السلع الصحية الإنجابية.

٢١ - وشكر نائب المدير التنفيذي (البرنامج) ومديرا المكتبين الإقليميين الوفود على تعليقاتها البناءة، وإلى جانب توفير الإجابات المحددة على الأسئلة المطروحة، ذكروا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينظر في مختلف الاقتراحات التي قدمت خلال المناقشة.

٢٢ - ووفقاً للقرار ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي، على أساس إجراء عدم الاعتراض، على البرامج القطرية الأحد عشر التي نوقشت في وقت سابق خلال الدورة السنوية التي عقدت في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهي التي تخص تحديداً: أرمينيا، وأفغانستان، وإكوادور، وأوزبكستان، وبوتسوانا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وطاجيكستان، وكازاخستان، ولبنان. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للقرار ٣٦/٢٠٠٦، ناقشوا التعليقات على مشروع البرنامج القطريين لأوغندا وغواتيمالا وأحاطوا علماً بهما. وسترسل التعليقات إلى البلدين لأخذها في عين الاعتبار لدى بلورة برنامج كل منهما.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رابعا - بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٢٣ - استكملت مديرة البرنامج عرض رؤيتها وتوجيهاتها في ما يتعلق بالبرنامج الإنمائي مشددة على الحاجة إلى المحافظة على مستويات التمويل بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية. وأضافت أن البرنامج الإنمائي يتوقع توفير ٥٠ مليون دولار تقريباً عبر المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

٢٤ - وكررت التأكيد على أن الأهداف الإنمائية للألفية هي ركيزة خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية ودعت إلى بذل الجهود مجدداً على ضوء الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. وذكرت أن أياً من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم يكن على المسار الصحيح لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، حتى قبل الأزمة. وقالت إن التراجع العالمي قد يؤدي

إلى إمكانية حدوث "ضربة مزدوجة" في حال عكس اتجاه التقدم الذي تم إحرازه بشق الأنفس في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ - وأكدت على تأييد البرنامج الإنمائي للأمين العام في حثه مجموعة الثمانية على الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وفقاً لاتفاق غلن إيغلز، وقد أعيد تأكيد هذه الالتزامات مؤخراً في إيطاليا لكنها لا تزال غير منجزة في الأساس. وقدمت للمجلس معلومات مستكملة عن الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي وصندوق النقد الدولي اللذان يعملان بشكل وثيق مع البلدان الأفريقية وشركائها المتعددي الأطراف من أجل وضع "سيناريوهات غلن إيغلز" التي تبين النتائج الإنمائية التي يمكن تحقيقها في حال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتبلغ المستويات التي تعهدت بها مجموعة الثمانية.

٢٦ - واعترفت مديرة البرنامج بأهمية بعض القضايا الشاملة كالجنسانية واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، ووصفت الجهود المبذولة لمساعدة البلدان في تحليل احتياجاتها والتعبير عنها في المفاوضات بشأن المناخ وتنمية قدرتها الحصول على التمويل المخصص لخفض انبعاثات الكربون. وأضافت أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل في البلدان التي عانت من نزاعات مؤلمة، لإحلال السلام وإرساء الأساس للإنعاش والاستقرار على المدى الأبعد.

٢٧ - وفي ما يتعلق بزيادة التنسيق في ما بين منظمات الأمم المتحدة، ذكرت مديرة البرنامج أن لكل صندوق وبرنامج قدرات وولايات ومزايا نسبية مختلفة. إلا أنها كررت أنه لو كانت منظمات الأمم المتحدة حسنة التنسيق لازدادت كثيراً الموارد المرصودة للتنمية. وقالت إنه ستتاح فرص عديدة لتعزيز التنسيق بما أن أكثر من ٩٠ بلداً، على سبيل المثال، ستحدد أطر جديدة للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. كما لفتت الانتباه إلى الدور الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في دعم مهمة المنسق المقيم وإدارتها لتوفير مزيد من الاتساق على نطاق المنظومة، ومشاركته في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع جمع الدروس والخبرات من مشاريع توحيد الأداء الرائدة.

٢٨ - وركزت مديرة البرنامج على المناخ الاقتصادي وبيئة أسعار الصرف المتقلبة مما يمكن أن يمنع البرنامج الإنمائي من بلوغ الأهداف المرتبطة بالموارد التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وشددت على الحاجة إلى توفير تمويل مضمون وقابل للتنبؤ به؛ وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي سينظر في كيفية توسيع مجمع المانحين لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠؛ وأعربت عن قلقها من إمكانية استمرار عدم التوازن بين الموارد العادية والموارد "الأخرى" (غير الأساسية). وطمأنت الوفود إلى أن البرنامج الإنمائي لن يألو جهداً لتحقيق التوقعات المتعلقة بالموارد وأعربت عن تقديرها الشديد لدعم المانحين المستمر.

٢٩ - وشكرت الوفود مديرة البرنامج على بيانها. ولاحظ العديد أن الزيارة الرسمية الأولى التي قامت بها بوصفها رئيسة البرنامج الإنمائي كانت إلى أفريقيا، ورأوا أن لذلك أهميته بالنظر إلى الحاجة إلى حماية ما أنجز في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. ولحوا إلى العلاقة الوثيقة بين تغير المناخ والحد من الفقر، مشيرين إلى أن أفريقيا ستكون عرضة للخطر الأكبر في حال عدم التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن تغير المناخ. وطلبوا من البرنامج الإنمائي تسريع عملية دمج جهود تخفيف آثار تغير المناخ في المسار الرئيسي وكرروا التأكيد على ضرورة مشاركة البرنامج الإنمائي في ترويج "الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل" وتشجيع الملكية الوطنية وبناء القدرات في عمله الإنمائي. ودعت هذه الوفود ذاتها المنظمة إلى مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، والمواءمة بين ممارسات العمل، واستخدام الدروس المستفادة من "المشاريع الرائدة لتوحيد الأداء" في تنشيط العمليات في الميدان وفي المقر، وتعزيز نظام المنسقين المقيمين لتحسين التنفيذ على أرض الواقع.

٣٠ - ودعا العديد من الوفود إلى تعزيز منع الأزمات والتعافي منها لدعم بناء السلام، وبخاصة في البلدان الخارجة من نزاع. وأشاروا إلى أن البرنامج الإنمائي جلب قيمة مضافة، وبخاصة في مجالات كالحوكمة وبناء القدرة. وذكر أحد الوفود البرنامج الإنمائي بمواصلة إيلاء الأولوية للحد من الفقر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣١ - وركزت مداخلات وفود عديدة على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وشددت الوفود على ضرورة أن يعمل البرنامج الإنمائي بسرعة لتخفيف آثار الانحسار العالمي التي يشعر بها الفقراء بشكل غير متناسب والتي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى نشوب نزاعات فضلاً عن تعريض الإنجازات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والتي تم التوصل إليها بشق النفس، للخطر. وطلب من البرنامج الإنمائي أن يزيد من تركيزه على الحد من الفقر. وأشار أحد الوفود إلى أن مستويات الموارد المرصودة للحد من الفقر أدنى بكثير من المستويات المطلوبة ويجب زيادتها وبوجه خاص لدعم أقل البلدان نمواً. وتطلعت وفود أخرى إلى عقد المؤتمر الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٣٢ - وأشارت الوفود إلى الروابط بين الجهود الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، ومنع الأزمات والتعافي منها، والتنسيق على صعيد الأمم المتحدة، والحاجة إلى زيادة المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، وتوفير الموارد في الوقت المناسب. وكرر البعض دعوة البرنامج الإنمائي إلى إدراج تغير المناخ في عمله الإنمائي بكافة جوانبه. ودعت وفود أخرى المنظمة إلى الاستعداد لترجمة نتائج مؤتمر تغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع. وطلب أحد الوفود من البرنامج الإنمائي

أن ينفذ خطط عمل وطنية للتكيف في أقل البلدان نمواً بدلاً من مجرد كتابة تلك الخطط، وأن يساعد على إدراجها في ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٣٣ - وعلق العديد من الوفود على شؤون ميزانية البرنامج الإنمائي. وفي حين أيد الجميع إعادة هيكلة الميزانية، أكدت هذه الوفود أيضاً أهمية تصنيف التكاليف؛ والمواءمة في ما بين المنظمات الشريكة؛ وزيادة الموارد الأساسية للبلدان المتضررة من الأزمات؛ ومواصلة إصلاح هيكل الميزانية لتوفير الشفافية والمساءلة؛ وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ومواصلة استخدام نهج الميزنة على أساس النتائج. وشدد عدد من الوفود على أهمية الانتقال إلى ميزانية واحدة متكاملة. وأعربت وفود أخرى عن قلقها من عدم التوازن القائم منذ زمن طويل بين الموارد العادية والموارد الأخرى ومن الهبوط المتوقع في عام ٢٠٠٩ في الموارد غير المرصودة من مبلغ ١,٢ بليون دولار المستهدف في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي إلى مبلغ ٩٩٥ مليون دولار.

٣٤ - وشدد أحد الوفود على أن تأجيل تقديم ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ حتى انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠ هو استثناء لمرة واحدة ولن يعتبر سابقة بالنسبة إلى المستقبل. وإذ أشار هذا الوفد إلى أن المواءمة ستعزز الشفافية وتوفر إمكانية المقارنة، سأل عن إمكانية تحقيق المواءمة الكاملة بالنظر إلى الطابع الفريد والمختلف الذي يتميز به كل من صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٣٥ - وشكرت مديرة البرنامج المندوبين على دعمهم للجهود الرامية إلى إعادة هيكلة الميزانية متعهدةً بمواصلة التحسينات التنظيمية لزيادة الكفاءة. وقالت إنها تتفق مع القول بضرورة مساعدة أقل البلدان نمواً على التصدي لتغير المناخ، وأضافت أن البرنامج الإنمائي قد ساهم في تحليل أثر هذا التغير، ويعمل على تسهيل عمليات تمويل خفض انبعاثات الكربون. وأكدت أن البرنامج الإنمائي يتعاون مع الشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتمكين المنسقين المقيمين من قيادة الأفرقة القطرية. وأضافت أن البرنامج الإنمائي يصب تركيزه على البرامج التي لها تأثير على نطاق المنظومة.

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٣٦ - قدمت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب الشؤون الإدارية الاستعراض السنوي للوضع المالي السنوي لعام ٢٠٠٨؛ معلومات عن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨؛ والمنهجية والنهج المتبعين في ميزانية دعم البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأعلنت أن البرنامج الإنمائي لن يقدم في السنوات المقبلة تقريراً عن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة بل أنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣ ستعد إدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة تحليلاً إحصائياً شاملاً. وكررت أن توافر موارد عادية كافية يمكن التنبؤ بها يشكل ركيزة الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٧ - وشكرت الوفود البرنامج الإنمائي، وأيدت بشكل عام الوثائق الثلاث التي قدمت في إطار بند جدول الأعمال. وكان لدى العديد من الوفود أسئلة متابعة تقنية لتطرحها على المنظمة. وطلب أحد الوفود إتاحة المزيد من الوقت لتحليل المقترحات نظراً لتأخر وصول الوثيقة باللغات الرسمية. وكان لدى هذا الوفد اقتناع شديد بأن الموازنة لا يمكن أن تتم بالإكراه بل ينبغي أن تستند إلى أفضل الممارسات وإلى دور كل منظمة. ورأى وفد آخر أن الجمع بين توسيع العلاقات مع المانحين الجدد وخفض التكاليف قد يكون طريقة فعالة لإصلاح عجز الميزانية. ورأى هذا الوفد أنه قد يكون من الضروري استعراض صلاحية الخطة الاستراتيجية، طالباً من البرنامج الإنمائي استعراض الخطة في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وطلب أيضاً أن تدرج المنظمة أرقام الإيرادات والنفقات لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في ميزانية الدعم الأولية التالية لفترة السنتين لأغراض المقارنة.

٣٨ - وطلب وفد آخر الربط على نحو أوثق بين ميزانية البرنامج الإنمائي وإطار نتائجه المتكامل وخطته الاستراتيجية. وطلب الوفد من البرنامج أن يحدد بشكل ملائم فئات التكاليف ضمن ترتيبات البرمجة وميزانية الدعم لفترة السنتين، وشدد على أن قابلية الميزانية للمقارنة شديدة الأهمية. وفي ما يخص فئة التكاليف المعنونة "التنسيق باسم منظومة الأمم المتحدة" رأى الوفد أن يرجع البرنامج الإنمائي إلى ميزانيته لعام ١٩٩٧ كمثال على كيفية توفير تصنيف واضح للمكونات ضمن فئات التكلفة الأربعة، وأن ميزانيته برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية قد توفران دروساً وتوجيهات إضافية. وطلب من البرنامج الإنمائي تحديد البنود التي نقلت في ما بين ميزانية الدعم لفترة السنتين وترتيبات البرمجة.

٣٩ - وسأل وفد آخر عما يمكن أن تكون النسبة الملائمة للموارد العادية إلى الموارد الأخرى، بالنظر إلى الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، والصناديق الاستثمارية المواضيعية، والصناديق على نطاق المنظومة، والصناديق الثنائية. وأعرب الوفد عن حاجته إلى أن يفهم لماذا لا يوفر المانحون المزيد من الموارد العادية، وافترض أن هناك حاجة إلى التوصل إلى نتائج ومؤشرات أفضل كتلك التي يقدمها التقرير السنوي لمديرة البرنامج لتوضيح الصلة بين الموارد العادية والنتائج. وطلب معلومات مستكملة عن حالة العجز في الميزانية الأساسية وطلب من البرنامج الإنمائي إعداد ورقة غير رسمية عن موارده غير المنفقة وبيان الموعد المحتمل لإنفاقها. وفي ما يتعلق بمواءمة الميزانيات، أعرب عن أسفه لبطء الحركة في هذا المجال. ودعا إلى المزيد

من التركيز على مؤشرات النتائج القابلة للقياس، وطلب، إلى جانب وفد آخر، خريطة طريق للأعمال المقبلة. وسأل الوفد عن جدوى المهام الست عشرة للميزانية القائمة على النتائج، وعمّا إذا كانت إدارة البرنامج الإنمائي تعتبرها مفيدة، وطلب، في حال الإيجاب، شرح ما يجعلها مفيدة.

٤٠ - وطلب أحد الوفود من إدارة البرنامج الإنمائي: (أ) تفصيل مبلغ ٦,٥ بلايين دولار المدرج في عمود الموارد العادية (‘استثمارات مرصودة لأمر أخرى’)، بالإضافة إلى تقديم معلومات عن العائدات المحققة وكيفية استخدامها وتقديم تقارير عنها إلى المجلس؛ (ب) تقديم معلومات عن الإيرادات الواردة نتيجة لاسترداد التكاليف من المساهمات في الموارد العادية، وكيفية استخدام هذه الإيرادات وتقديم تقارير عنها إلى المجلس، ونشر المعلومات المتعلقة باسترداد التكاليف في موقع المجلس التنفيذي على الشبكة. وسأل هذا الوفد عن نقل الوظائف من ميزانية الدعم وإليها، وعن العلاقة بين تصنيف التكاليف وتعزيز الإدارة على أساس النتائج، مكرراً تأكيد الحاجة إلى ربط واضح بين المهام الجديدة لميزانية البرنامج الإنمائي ومؤشرات قياس النتائج. وأعرب الوفد عن قلقه من عدم الوضوح في ما يتعلق بكيفية تمويل الأنشطة الإدارية الأساسية - كمراجعة الحسابات والأخلاقيات والتحقيق والتقييم - مضيفاً أن النهج التمويلي سيؤثر على التزاهة والجودة. وفي ما يتعلق بالمنهجية الجديدة وبنموذج ميزانية الدعم، سأل الوفد: ما هي المنافع التي سيحققها البرنامج الإنمائي من عملية تصنيف التكاليف وكيف ستعزز الإدارة على أساس النتائج؛ وكيف سيمول التقييم الأساسي وأنشطة الرقابة. وطلب من البرنامج الإنمائي وضع خطة متكاملة للموارد، وتطبيق المفاهيم الجديدة لتصنيف التكلفة في تنفيذ الميزانية وتقديم التقارير المالية، وتطبيق مفهوم الوظيفة الشاملة.

٤١ - وطلب وفد آخر أن تؤخذ وجهات نظر البلدان النامية في الاعتبار الكامل في المسائل والقرارات التي تناولتها بنود جدول الأعمال ذات الصلة بشؤون التنظيم والإدارة والميزانية. وأشار الوفد إلى بعض الالتباس بين أنشطة فعالية التنمية وأنشطة تنسيق التنمية، وذكر ما يلي: (أ) أنه لا يعلم ما هي النتيجة النهائية وما هي الوسائط المتوافرة لتحقيقها؛ (ب) أن إطار النتائج المتكامل للخطة الاستراتيجية أدرج الأنشطة البرنامجية والتنسيق كجزء من نواتج مصفوفة النتائج المؤسسية، إلا أن الاقتراح المتعلق بإعادة تصنيفها كأنشطة إنمائية قد يؤدي إلى عدم اتساق بين الخطة الاستراتيجية وميزانية الدعم لفترة السنتين؛ (ج) أن اقتراحات إعادة التصنيف يمكن أن تقلل فعليا من المساءلة عن النتائج الإنمائية؛ (د) أن الموازنة الكاملة لتصنيف التكاليف قد لا تكون ممكنة ولا مرغوب بها في مؤسسات متعددة ذات ولايات مختلفة.

٤٢ - وذكر أحد الوفود أن عمل البرنامج الإنمائي في تصنيف التكاليف ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى الوكالات الإنمائية الثنائية التي تحاول اتباع نهج شفاف مشابه إزاء التكاليف التشغيلية. ورأى الوفد أن عمل البرنامج الإنمائي في هذا المجال يمكن أن يصبح نموذجاً تحتذي به المنظمات الثنائية، وعرض "تبادل الملاحظات" ووضع نهج ثابت لتصنيف التكاليف.

٤٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠٠٩ بشأن الاستعراض السنوي للوضع المالي لعام ٢٠٠٨؛ والمقرر ٢١/٢٠٠٩ بشأن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨؛ والمقرر ٢٢/٢٠٠٩ بشأن المنهجية والنهج المتبعين في ميزانية دعم البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٤٤ - عرض المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ونائبه التقرير المتعلق بمعايير ومنهجية تخصيص الموارد العادية من أجل البرمجة.

٤٥ - وأشار نائب المدير التنفيذي إلى أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد قرر تكييف المنهجية التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تخصص الموارد بناء على دخل الفرد وعدد السكان وتعطي الأسبقية لأقل البلدان نمواً؛ ويتفق هذا النهج مع المبادئ التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وقد عدل لمعالجة التفاوتات الجنسانية. وأشار نائب المدير إلى أن المنهجية تنص على ضمانة - هي مبلغ أدنى لتمويل البرامج - ينبغي أن تكون متاحة للبرامج التي تديرها برامج الصندوق دون الإقليمية التي تتلقى أدنى حصة من الموارد.

٤٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها للعرض. ولاحظت عدة وفود من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بقلق أن المقترحات الواردة في التقرير عن معايير تخصيص الموارد يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الموارد المخصصة للمنطقة. وأعرب أحد الوفود عن الأسف لأن المنهجية يمكن أن تضر بالنجاح النسبي الذي حققته البلدان المتوسطة الدخل وأن تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة للنساء الريفيات والفقيرات في المناطق الحضرية والفئات المهمشة من النساء، ولا سيما بين أوساط الشعوب الأصلية، وهو ما يعتبره الوفد مخالفاً لقرار الجمعية العامة ٣١/١٣٣. كما أشار الوفد ذاته إلى أن المنهجيات المقترحة في الوثيقة لا توافق إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، الذي يسلم بالتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في القضاء على الفقر، وينص بالتحديد على أن تتصدى منظومة الأمم المتحدة لتلك التحديات بغية الحفاظ على ما تحقق من إنجازات. وقال الوفد إنه لا يتفق مع التغييرات المقترحة لمنهجية

التمويل، واقترح بدلا من ذلك مواصلة إجراء مزيد من المناقشات بشأن إطار منظمة الأمم المتحدة للطفولة الذي اعتمد مؤخرا.

٤٧ - وأعرب وفد آخر من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عن اتفاقه التام مع التعليقات السابقة، فأضاف أن التغييرات المنهجية ستؤثر بشكل غير متناسب على النساء الريفيات والمهمشات في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وكذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالحد من الموارد. ورأى الوفد أن المنهجية معيبة، لأنها لا تتضمن مواضيع شاملة مثل فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتأتية من الدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل. واقترح أيضا أن تترجم الوثيقة إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية ليتسنى لجميع البلدان فهم المقترحات، مضيفا أنه لا يعارض الدخول في مناقشات بشأن منهجية التمويل بشكل شفاف، ولكن التوقيت غير مناسب لذلك.

٤٨ - وأعربت وفود عديدة عن تفهمها للشواغل المذكورة، غير أنها أضافت أن وجود معايير متينة لتخصيص الموارد أمر هام لولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأشار وفدان إلى أن إضافة معايير فيما يتعلق بتخصيص الموارد على الصعيد دون الإقليمي ستكون مفيدة بشكل خاص للبلدان المشمولة ببرامج، وحثا على إدراجها في الوثائق المقبلة. واستفسر الوفدان عن الدوافع التي أدت إلى التغييرات المقترحة للمنهجية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بدور الصندوق في البلدان المشمولة ببرامج والنهج المتبع فيما يتعلق بتخصيص الموارد ومعالجة أوجه الإجحاف على الصعيد الإقليمي. واتفق العديد من الوفود على أن الوثيقة تشكل نقطة انطلاق هامة لمواصلة المناقشات بغية تحديد معايير متينة لتخصيص الموارد، مع مراعاة شواغل البلدان المشمولة ببرامج. وأضاف أحد الوفود أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألتان معقدتان غير أنهما عالميتان ضمن المسائل التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء كافة. وقال إن المناقشات يجب أن تراعي جملة أمور منها الاختلافات في مستوى الدخل داخل المناطق فضلا عن أن عدم المساواة بين الجنسين لا يرتبط بالضرورة بمستوى الدخل. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة التشاور مع الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

٤٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بمعايير ومنهجية تخصيص الموارد العادية (DP/2009/38).

سادسا - التقييم

٥٠ - عرضت مديرة مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقييم النهائي المشترك لاتفاق التعاون المبرم بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2009/32)؛ وانضم إليها على المنصة مدير مكتب التقييم التابع لليونيدو. وعرض نائب مدير البرنامج المساعد ونائب مدير مكتب الشراكات وثيقة الاستجابة الإدارية (DP/2009/33).

٥١ - وتوجهت الوفود بالشكر إلى فريق التقييم وأعربت عن امتنانها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو على علاقتهما الإيجابية، مشيرة إلى أنها نموذج للتكامل والتعاون في منظومة الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أن علاقة التلاحم القائمة بين البرنامج واليونيدو قد بينت لبلده السبيل لتحقيق زخم مستدام للتحويل الاجتماعي والاقتصادي بشكل فعال الكلفة ومُجد. وقال وفد آخر إن هناك تركيزا مفرطا على تنمية القطاع الخاص، بينما أهملت سائر العناصر المتعلقة بتعزيز التنمية الصناعية في المجال الحكومي. ورأى ذلك الوفد أنه ينبغي لممثلي اليونيدو السعي إلى تحقيق قدر أكبر من المواءمة مع الأولويات الحكومية لزيادة أثر أعمالهم، وشجع اليونيدو على تنسيق أنشطتها في البلد، بالعمل ضمن نطاق اختصاص إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشجع وفد آخر على مواصلة الانتقال نحو اتباع نهج عنقودي على نطاق المنظومة، غير أنه حث المنظمين معا على التوقيع على مذكرة تفاهم بغية الحفاظ على العلاقة الإيجابية. وأحاط وفد آخر علما بالتوصيات الواردة في الوثيقة DP/2009/32، وطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو أن يراعى تلك التوصيات لدى وضع مذكرة التفاهم.

٥٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٩ بشأن تقييم اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٥٣ - عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشراكات البند المتعلق بالبرامج القطرية لينظر فيها المجلس التنفيذي، وتتعلق تلك البرامج القطرية بالمناطق التالية:

منطقة أفريقيا: أوغندا

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: الأرجنتين وغواتيمالا

منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة: رومانيا

٥٤ - وجرى كذلك النظر في مشروع وثيقة البرنامج الإقليمي للدول العربية (DP/RPD/RAS/2) ومذكرة من مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2009/34)، تتضمن مقترحا بتمديد مبادرة التنمية البشرية لمدة سنة واحدة إضافية حتى عام ٢٠١١. وطلب من المجلس أيضا أن يحيط علما بتمديد البرنامج القطري للجماهيرية العربية الليبية.

٥٥ - وأعربت الوفود التي كانت بلدانها مواضيع برامج قطرية جديدة عن تقديرها، مبرزة كيف ستسهم برامجها القطرية في تحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٦ - وأعربت الوفود عن دعم تلك البلدان، وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة العمل في المجالات التي يُحدث فيها أكبر أثر وتكون له فيها ميزة نسبية. وطلب وفدان أن يتفادى البرنامج تشتيت طاقاته على نحو مفرط في أوغندا، وأن يقلص من تجزئة عملية البرمجة التي يضطلع بها وينسق عمله بمزيد من الفعالية. والتمس أحد الوفود إقامة روابط أوضح بين الدروس المستفادة والتطبيق العملي لتلك الدروس في البرنامج الجديد. وفيما يتعلق بغواتيمالا، طلبت عدة وفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يظل مركزا وموجها نحو إحراز النتائج؛ وأن يواصل عمله في مجال الحوكمة الديمقراطية والتنسيق؛ ويُحسِّن مؤشرات النتائج في مشروع البرنامج ويحقق تحسينات ملموسة؛ ويعزز سيادة القانون والعمل على الحد من الفساد؛ ويزيد التركيز على نوع الجنس والأقليات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٧ - وأثار مشروع البرنامج الإقليمي للدول العربية تعليقات من العديد من الوفود التي طلبت تخصيص موارد عادية إضافية لتنفيذ البرنامج بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية. وشددت الوفود على أن تقدما كبيرا قد أُحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، غير أن البرنامج ينبغي أن يحافظ على تركيزه على تعزيز القدرات البشرية وتنمية القدرات والشراكات الإقليمية. وطلبت تلك الوفود أيضا تقديم إشارات أوضح إلى التجارة الدولية والإقليمية وإيجاد فرص العمل ومسائل الشباب ومساعدة أقل البلدان نموا في المنطقة.

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٥٨ - عرض هذا الموضوع مدير البرنامج المساعد والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب المنسق المقيم/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار. وتوجه وفد ميانمار بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي، وإلى فريق الأمم المتحدة القطري على المساعدة التي قدمها كل من تلك الكيانات. وأكد الوفد

من جديد التزامه بالوفاء باحتياجات السكان وأعرب عن أمله في وضع برنامج قطري لميانمار تقديرا لتنفيذها المشجع لمبادرة التنمية البشرية.

٥٩ - وأيدت الوفود التي ألفت كلمة تمديد المساعدة المقدمة إلى ميانمار لفترة سنة واحدة حتى عام ٢٠١١. وحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة العاملة في ميانمار، وتدعيم عمله المتعلق بنوع الجنس، وتعزيز عمله على المستوى الشعبي للحد من الفقر بزيادة الدعم المقدم للمدارس ومراكز الرعاية الصحية.

٦٠ - وأقر المجلس التنفيذي ١٢ برنامجا قطريا بناء على إجراء عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، وفقا للقرار ١١/٢٠٠١. وتشمل هذه البرامج القطرية: أرمينيا، وأفغانستان، وإكوادور، وأوزبكستان، وبوتسوانا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وطاجيكستان، وكازاخستان، ولبنان. وإضافة إلى ذلك، اتخذ المجلس المقرر ٢٤/٢٠٠٩ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار.

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٦١ - قدم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقريرا شفويا عن نهج الصندوق إزاء استرداد التكاليف. وأوضح أن هذا التقرير يمهّد لتقرير رسمي عن تنفيذ سياسات الصندوق فيما يتعلق باسترداد التكاليف، من المقرر عرضه على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠.

٦٢ - ولم تقدم الوفود أي تعليقات على ذلك.

تاسعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٣ - أدلى المدير التنفيذي بملاحظات استهلاكية عن الخطة الاستراتيجية لفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وعن تقريره الإحصائي السنوي.

٦٤ - وشكرت الوفود المكتب على إسهاماته في مجال التنمية ورحبت بالخطة الاستراتيجية مُشجّعة المكتب على مواصلة توفير نهج قابلة للتكيف ومرنة لمساعدة منظومة الأمم المتحدة. وطلب أحد الوفود من المنظمة مواصلة تنويع قاعدة عملائها وإكمال ولايات منظمات الأمم المتحدة الأخرى مع تفادي "توسع الولاية" في نفس الوقت. واعترف وفد آخر بزيادة الطلب على خدمات المكتب وعلى كفاءته التنظيمية، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء الإشارة في التقرير الإحصائي السنوي إلى الانتقال نحو مشتريات مستدامة

أو "مراعية للبيئة"، لم يصدر بها تكليف في المبادئ التوجيهية للجمعية العامة، ولا ينبغي اتباعها بشكل مستقل.

٦٥ - وشجع أحد الوفود المكتبَ على التقيّد بمبدأ استرداد التكاليف الكاملة، وطلب إجراء تنقيحات دورية، لسياسته المتعلقة بالتسعير واسترداد التكاليف كما طلب تزويد المجلس بتقارير عن المستجدات بشكل منتظم. وطلب الوفد من المكتب توسيع نطاق إبلاغه عن النتائج والأثر، وتنفيذ إطار ضوابطه الداخلية وتحديد المخاطر تنفيذًا تامًا، وتعزيز قدرته الرقابية. وأعرب العديد من الوفود عن تأييدهم للإذن للمدير التنفيذي للمكتب بتعيين ممثلين على المستوى القطري بهدف تحسين الاتصال مع حكومات البلدان المضيفة، والتوقيع، عند الاقتضاء، على اتفاقات الخدمة المباشرة واتفاقات البلد المضيف، وذلك بالتشاور مع المنسق المقيم. وأعرب وفدان عن قلقهما إزاء الهبوط في المشتريات من البلدان النامية، وطلبا تصحيح هذا الوضع. وأقر أحد الوفود بالتحسينات التي أُدخلت على الموقع الإلكتروني للمكتب وطلب نشر معلومات أكثر تفصيلاً عن المشاريع على الموقع، بما في ذلك عن إسهامات المكتب في حجم الأعمال المتوقعة في مجال بناء القدرات الوطنية، وعن العملاء الرئيسيين، والأنشطة والممارسات ذات الإيرادات العالية. واستفسر وفد آخر عن سبب عدم إمكان المكتب توفير بيانات في تقريره الإحصائي عن بلد منشأ البضائع أو عن النفقات الفعلية. وطلب وفد آخر إنشاء وجود للمكتب في بلده، وطلب إلى المدير التنفيذي تقديم معلومات عن التدابير المتخذة، إن وُجدت، لإقامة وجود للمكتب في بلد الوفد.

٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٥/٢٠٠٩ المتعلق بالخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛ وأحاط علماً بالتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (DP/2009/37).

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشرا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٧ - قام مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج)، بتقديم عرض مشترك عن تنفيذ توصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٨ - ورحبت الوفود بالتقرير وطلبت من جميع شركاء البرنامج ضمان تقديم تبرعات لوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وللرعاية والعلاج في حالة الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب، وطلبت منهم تعزيز حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما الحق في العيش دون وصم أو تمييز والاستفادة من الخدمات على قدم المساواة مع الآخرين. وأشار خمسة وفود إلى التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بناء قدرة موظفي الأمم المتحدة في مجال المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية. وطلبت هذه الوفود تجديد التركيز على الاستراتيجيات الوقائية الفعالة وكفالة تحقيق المواءمة بين الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وبالإيدز وعوامل تفشي الوباء على الميدان. ونظرا للدور الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه وكالة رائدة في مجال الاشتغال بالجنس، أعربت الوفود الخمسة عن تطلعها إلى العمل مع أمانة البرنامج المشترك المعني بالفيروس/الإيدز، والجهات المشاركة في رعايته والمجتمع المدني في مجال المسائل المتعلقة بالجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأكدت الوفود أن مسألة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، يجب أن تكون في صميم التصدي بصورة فعالة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وإضافة إلى التشديد على الحاجة إلى التركيز على النساء والفتيات، أشارت الوفود إلى أن الجهود والبرامج الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين ينبغي أن تُشرك الفتيان والرجال.

٦٩ - وطلب وفد الربط بصورة أوضح بين المقررات التي يتخذها مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز والإجراءات المتخذة. وطلب هذا الوفد أيضا معلومات إضافية عما إذا تسببت عراقيل أو احتناقات في التأثير سلبًا على تنفيذ مقررات المجلس. ورحب الوفد بالاهتمام الذي تم إيلاؤه لفيروس نقص المناعة البشرية في الحالات الإنسانية، واستفسر عن كيفية عمل برامج اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية على المستوى الميداني. وفي إشارة إلى منح صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولوية لتعزيز الوصول إلى سلع الصحة الإنجابية، طلب الوفد المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز والتعاون مع الشركاء فيما يتعلق بالحصول على رفاتلات الإناث. وسأل الوفد عما إذا كانت هنالك خطط للاستعانة بخدمات الفريق العالمي لدعم التنفيذ لتعزيز هذا العمل، بما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الذي يرأس الفريق.

٧٠ - وفضلا عن طلب تحليل أكثر عمقا في التقرير، أشارت بعض الوفود إلى نقص الإشارة إلى إطار عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز: بتوفير الخدمات لجميع الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمغايري الهوية الجنسية، وطلبت من الأمانة إعداد تقارير عنه وتعزيز الدعوة في مجال الوقاية من انتقال العدوى والربط على نحو أفضل بين الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وسأل وفدان أيضا عن كيفية تخصيص موارد الميزانية وعن آثارها، وعمّا إذا كانت الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قدرات التنفيذ الوطنية تُشرك المجتمع الوطني وتشجّع التعاون بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. واستفسرا عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز ستقدّم رد فعل مشترك للإدارة، شبيه برد فعل سنة ٢٠٠٣ على التقييم المستقل الثاني للبرنامج.

٧١ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديرها لتعليقات الوفود وأشارت إلى أن الصندوق سيستعرض الربط بين مقررات مجلس تنسيق البرنامج وشكل إبلاغ المجلس التنفيذي وسيعززه. وأشارت إلى أن مسألة الربط بين الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية ستكون موضوع اجتماع مجلس تنسيق البرنامج الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وستناقش باستفاضة فيه. وأكدت أن الصندوق يضطلع بدور نشط في كفالة الربط بين الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية بشكل أفضل. وأشارت إلى أن مبلغ الثلاثة ملايين دولار الإضافية المُمَوَّل من الميزانية الموحدة وخطة العمل، الذي حصل عليه الصندوق سيخصّص بالأساس لإشراك الرجال في هذه الجهود كشركاء؛ وإشراك الرجال والنساء في القوات النظامية؛ والربط بين الصحة الجنسية والإنجابية والبرامج المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية في ١٨ بلدا بشكل خاص؛ ونشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاشتغال بالجنس. وأشارت إلى أن الجهات المشاركة في الرعاية ستستجيب فعلا لتقييم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي بصدد النظر في كيفية إعداد الاستجابة وتقاسمها.

٧٢ - وشكر رئيس فرع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التابع للصندوق الوفود وأوضح أن نقل الأموال من الأمانة إلى الجهات المشاركة في رعاية الصندوق هو مجهود متعمّد يهدف لكفالة تفادي تحول أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك إلى كيان تنفيذي. وأكد أن الجهات المشاركة في رعاية الصندوق تضطلع بأدوار قيادية أقوى وفقا لبرامج العمل الخاصة بها. وهكذا تعزز دور صندوق الأمم المتحدة للسكان القيادي في مجالات مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط العمل الإنساني وفي القوات النظامية؛

وإشراك الرجال والفتيان في هذه الجهود كشركاء؛ والقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس. وشدد على أن العمل مع القوات النظامية وسيلة فعالة لتكثيف إشراك الرجال والفتيان، فضلا عن النساء، في سياق الصحة الجنسية والإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وقال إنه بعد انتهاء الخدمة، غالبا ما يعود الرجال والنساء العاملون في القوات النظامية إلى مجتمعاتهم المحلية كقادة رئيسيين. وكرر التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بأمن سلع الصحة الإنجابية، بما في ذلك البرامج المعنية بالوقاية الذكري وبالترويج لرفالات الإناث. وأشار إلى أن التعهد الذي قطعه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أثناء المؤتمر المعني بالإيدز المعقود في بانكوك سنة ٢٠٠٤ آتى ثماره وقد أسهم الصندوق وشركاؤه في التنمية، بما في ذلك المجتمع المدني، في ارتفاع توزيع حجم رفالات الإناث خلال السنوات الأربع الأخيرة من ١٤ مليون رفال سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٣ مليوناً سنة ٢٠٠٨. وفي إطار المبادرة العالمية للرفالات التي يدعمها الصندوق، تلقى برامج الرفالات الدعم في ٦٥ بلدا. وحدد رئيس الفرع ثلاثة تحديات رئيسية وهي: (أ) دراسة طرائق انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وإيجاد رد برنامجي ملائم؛ (ب) معالجة الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية؛ (ج) تلبية الحاجة إلى تأزر أفضل بين الهياكل الوطنية المنشأة في إطار التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ولإيدز وبرامج مختلف الوزارات. وشدد على أهمية التأزر وعلى الحاجة إلى تفادي البرامج المتقاطعة والمتوازية.

٧٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (DP/FPA/2009/14-DP/2009/39).

حادي عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٧٤ - بناء على طلب المجلس التنفيذي في مقره ٣٧/٢٠٠٨، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقارير شفوية عن تنفيذ المقرر ٣٧/٢٠٠٨ بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٥ - قدّم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، تقريرا شفويا ركّز فيه، بالدرجة الأولى، على عملية معالجة طلبات الكشف عن تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية، وعدد الطلبات الواردة، وتوقيتها. فقدّم عرضا تفصيليا عن الحكومات التي تقدّم الطلبات، وعدد الطلبات ذات الصلة ومناطقها والبلدان، وأبلغ مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، المجلس أنه على الرغم من أن إجراءات الحصول على تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد حُدّدت بوضوح لأعضاء المجلس

التنفيذي، فلا توجد قواعد من هذا القبيل لغير الأعضاء، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل، والملاريا، والاتحاد الأوروبي. وقال إنه، لهذا السبب، رفض وصول هذه الجهات غير الأعضاء إلى التقارير.

٧٦ - ولم تُبدِ الوفود أية تعليقات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٧ - ركز مدير شعبة خدمات الرقابة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، في تقريره الشفوي، على موضوعين اثنين، هما: تنفيذ المقرر ٣٧/٢٠٠٨؛ والكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. فسُلِّط الضوء على الإجراءات التي اتخذها الصندوق، فيما يتعلّق بسياسات الصندوق في الرقابة، بما في ذلك نشر سياسات الرقابة في دليل سياسات الصندوق وإجراءاته؛ وتقييم المخاطر وإدارتها؛ والمسؤولية عن النتائج والمساءلة بشأنها؛ واتباع مبدأ مراجعة حسابات موحد؛ والإفصاح المالي؛ والشفافية؛ وأدوار الرقابة ومسؤولياتها. وأبلغ المجلس التنفيذي أن شعبة خدمات الرقابة أدرجت عملية الكشف في دليل الإجراءات الخاص بها، ووضعت مخطّطاً تفصيلياً للعملية ليعكس المقررين ٣٧/٢٠٠٨، و ١٥/٢٠٠٩. وذكر أنه اعتباراً من ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لم يتلق الصندوق أي طلب للكشف؛ فلم يُكشف، بالتالي، عن أي تقرير للمراجعة الداخلية للحسابات.

٧٨ - ولم تُبدِ الوفود أية تعليقات أو تطرح أية استفسارات.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٧٩ - أبلغ نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المجلس التنفيذي بعدم تقديم الوفود لأية طلبات للحصول على تقارير مراجعة الحسابات. وأمضى بضع لحظات في إطلاع المجلس على المساءلة والأخلاقيات في المكتب؛ وأطلع المجلس على الجهود المتواصلة لتعزيز القدرات المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في المكتب.

٨٠ - ولم تُبدِ الوفود أية تعليقات.

ثاني عشر - مسائل أخرى

تحية وداع للمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨١ - دُعي المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المنصة لإلقاء كلمة أمام المجلس التنفيذي. فأعرب عن شكره للمجلس على دعمه الثابت خلال الفترة التي قضاها

مع البرنامج الإنمائي، وعن التزامه بالعمل في منصبه الجديد، ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة للعراق، من أجل تحسين حياة الفقراء، والعمل من أجل التنمية في العراق.

٨٢ - وتلا رئيس المجلس التنفيذي بصوت عال بياناً هنا فيه المدير المعاون بتولي مسؤولياته الجديدة؛ وأعرب عن تقديره لما قدمه من مساهمات للبرنامج الإنمائي، وللمجلس، متمنياً له التوفيق في مساعيه الجديدة من أجل تعزيز السلام والتنمية في العراق.

المناقشة المواضيعية: عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بناء القدرات

٨٣ - قدم المناقشة المواضيعية مدير البرنامج المساعد، مدير مكتب سياسات التنمية؛ ومدير فريق تنمية القدرات. فركزاً على تنمية القدرات، بوصفها جوهر التحدي الذي تمثله التنمية، سواء في مجال الحد من الفقر، أو الحكم الديمقراطي؛ أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو تغير المناخ. وقرراً التأكيد على الطابع الملح للتحديات وتعقدها، فأشاراً إلى أن نموذج التنمية قد تحول من المفهوم التبسيطي المتمثل في ثنائية الشمال - الجنوب، باتجاه إدراج الحلول الخلاقة التي تقوم باستنباطها البلدان التي تواجه هذه التحديات، وتقاسم تلك الحلول. وشدداً على أهمية وضع أطر رصد وتقييم قوية، لاستخلاص أفضل الممارسات، وضمان الاستفادة المثلى من الدروس المستفادة؛ ونوّها بوجود استعداد أكبر للانخراط في استعراض الأقران لضمان الجودة؛ وأشاراً إلى أن تنمية القدرات على الصعيد دون الوطني، واستنباط الدروس على المستوى المحلي، يمتدان إلى ما هو أبعد بكثير من كل بلد على حدة بطريقة "عالمية" مترابطة، لم يسبق لها مثيل. وأشاراً أيضاً إلى الحاجة إلى استخلاص نتائج تنمية القدرات؛ ووضع منهجيات لقياس الأداء، والاستقرار، والقدرة على التكيف، وقياس النتائج وتشجيع اعتماد البرنامج الإنمائي داخلياً، في جملة أمور، لإجراءات من أجل إقامة شراكات عالمية أوثق، وتعديل توصيفات الوظائف وترسيخ "العقلية التقييمية".

٨٤ - واستفسر أحد الوفود، في سياق التنمية المستدامة للقدرات الوطنية، عن مدى تعامل البرنامج الإنمائي، ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، مع المؤسسات الوطنية على مختلف المستويات، وعن الكيفية التي تُتخذ بها القرارات بشأن الأمور التي يجري تصريفها، وطريقة تصريفها. واستفسر وفد آخر عن الكيفية التي يتحقق بها البرنامج الإنمائي من أن دعمه المقدم لتنمية القدرات، وبناء القدرات الوطنية، للمؤسسات العامة الأساسية، قد تُرجم إلى مساهمات شعبية. واستفسر ذلك الوفد أيضاً عن المؤشرات التي يمكن أن توفر معلومات عن التحسينات المدخلة على تنمية القدرات الوطنية.

الاجتماعات غير الرسمية

٨٥ - عقد المجلس التنفيذي الاجتماعات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (أ) عقد مشاوررة غير رسمية بشأن المنهجية والنهج المتبعين في ميزانيات الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للبرنامج الإنمائي؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ (ب) تنفيذ سياسة البرنامج الإنمائي لاسترداد التكاليف؛ (ج) استعراض سياسة البرنامج الإنمائي للتقييم.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: إجراء مشاوررة غير رسمية بشأن العمليات الميدانية للمكتب

صندوق الأمم المتحدة للسكان: نظم الصندوق إحاطة بشأن جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان. وبعد الملاحظات التمهيدية التي أدلى بها نائب المدير التنفيذي (للبرنامج)، قُدمت ثلاثة عروض قطرية، على التوالي، من جانب وزير التعاون الدولي والإقليمي، في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومدير المكتب المركزي للإحصاء، في بوتسوانا؛ وكبير المستشارين الفنيين في الصندوق لتعداد السكان، في العراق.

المرفق

بيان أدلى به أحد الوفود بشأن اتخاذ المقرر ٢٢/٢٠٠٩ - البند ٢ (ج): الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شرح أنتيغوا وبربودا للموقف

شكرا لكم سيدي الرئيس. وأرجو المعذرة على المقاطعة. لقد أردت، وحسب، أن أدلي ببيان قصير بمناسبة اتخاذ المقرر بشأن البند ٢ (ج)، بعد إذنكم. يسر وفد بلدي الانضمام إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ المقرر المتعلق بالبند ٢ (ج)، بيد أننا نود الإدلاء بالبيان التالي.

لقد أدلينا ببيان، لدى تقديم البند إلى المجلس التنفيذي يوم الثلاثاء، أشرنا فيه، في جملة أمور، أننا، فيما يتعلق بالمواءمة، لا يمكن، وربما لا ينبغي لنا، أن نسعى جاهدين إلى تحقيق الموازنة الكاملة ليس لأنها فحسب قد لا تكون ممكنة، ولكن ربما كانت غير مرغوب فيها أيضا - وخاصة فيما يتعلق بمواءمة عمليات الميزانية ومنهجيتها، بما في ذلك تصنيف التكاليف. ونود أن نكرر التأكيد على تلك النقطة وهو رأي، في اعتقادي، يشاركني فيه أعضاء آخرون في المجلس.

وإننا نعتزف بضرورة وجود قدر معين من التنسيق، للسماح بإجراء مقارنات بين الوكالات، واستخلاص الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، استنادا إلى تجارب كل منظمة من المنظمات. ثم يمكن تطبيق ذلك كله، بطبيعة الحال؛ حيثما يقتضي، وحينما يقتضي، الأمر، لتيسير تحقيق الكفاءة ووفورات التكاليف. ومع ذلك، فالمواءمة عملية وعملية نسبية - ولا ينبغي أن يمارس أي ضغط لا داعي له من أجل الموازنة، لمجرد الموازنة ولا من أجل أي جداول أعمال أو أهداف، غير تحقيق نتائج التنمية الفعلية على أرض الواقع.

وبناء على ذلك، وإذ أؤكد على أن القرارات بشأن الموازنة، من حيث صلتها بالمنظمات الأخرى، يجب أن تمر من خلال مجالس إدارتها، من أجل الحصول على الموافقات الحكومية الدولية اللازمة، والأهم من ذلك، أنه ينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا ولايات الجمعية العامة المتعلقة بالمواءمة، من حيث صلتها بتصنيف التكاليف. ولذلك فإننا لا نفسر أي شيء في هذا القرار بأنه تجاوز لولايات الجمعية العامة القائمة بشأن الموازنة، والتكامل، و/أو دمج صناديق الأمم المتحدة، وبرامجها، ووكالاتها.

ونطلب، بكل احترام، إدراج هذا البيان، تسجيلا للموقف، في تقرير الاجتماع.

وشكرا جزيلًا لكم، سيدي الرئيس.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

(١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نيويورك)

الصفحة	الرقم
١٠٠	١/٢٠٠٩
	التدابير المقترحة لاستئناف عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
١٠٠	٢/٢٠٠٩
	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٦-٢٠٠٧
١٠٢	٣/٢٠٠٩
	تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٠٣	٤/٢٠٠٩
	النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٠٤	٥/٢٠٠٩
	عملية تصنيف الوظائف وتنفيذها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٠٥	٦/٢٠٠٩
	التقرير الشفوي المقدم إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١
١٠٦	٧/٢٠٠٩
	الإعراب عن التقدير للسيد كمال درويش، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩
١٠٧	٨/٢٠٠٩
	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩

(٢٦ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نيويورك)

١١٠	٩/٢٠٠٩
	التقرير السنوي لمديرة البرنامج، بما في ذلك تفعيل وتمديد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١١٢	١٠/٢٠٠٩
	حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٩ وما بعده
١١٣	١١/٢٠٠٩
	التقرير السنوي عن التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٥	التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والتقارير المرحلي عن تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٢/٢٠٠٩
١١٦	التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتمديد خطته الاستراتيجية	١٣/٢٠٠٩
١١٧	التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٤/٢٠٠٩
١١٨	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين	١٥/٢٠٠٩
١٢١	تقرير المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٨: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١	١٦/٢٠٠٩
١٢٢	الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها للموارد العادية وموارد التمويل المشترك لعام ٢٠٠٩ والأعوام المقبلة	١٧/٢٠٠٩
١٢٣	السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٨/٢٠٠٩
١٢٦	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩	١٩/٢٠٠٩

**الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩
(٨-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، نيويورك)**

١٣٢	الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٨	٢٠/٢٠٠٩
١٣٣	نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨	٢١/٢٠٠٩
١٣٤	المنهجية والنهج المتبعان إزاء ميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	٢٢/٢٠٠٩
١٣٧	تقييم اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٣/٢٠٠٩
١٣٧	تقديم المساعدة إلى ميانمار	٢٤/٢٠٠٩
١٣٨	الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣	٢٥/٢٠٠٩
١٣٩	تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٦/٢٠٠٩
١٤٢	تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٧/٢٠٠٩
١٤٢	استعراض للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩	٢٨/٢٠٠٩

الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٩
(١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، نيويورك)

١٤٨	٢٩/٢٠٠٩ اعتماد مؤقت لميزانية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١
١٤٨	٣٠/٢٠٠٩ اعتماد مؤقت لميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

١/٢٠٠٩

التدابير المقترحة لاستئناف عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا
الشعبية الديمقراطية

إن المجلس التنفيذي،

وقد نظر في المقترحات الواردة في الوثيقة DP/2009/8،

- ١ - يحيط علماً بالتدابير المقترحة لاستئناف عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/2009/8)؛
- ٢ - يرحب بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف لضمان أن تتماشى الممارسات الإدارية وتلك المتبعة في تنفيذ البرامج مع توجيهات المجلس التنفيذي؛
- ٣ - يأذن باستئناف أنشطة البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالاستناد إلى التدابير المنصوص عليها في DP/2009/8 والتي وردت بمزيد من التوضيح في البيانات التي أدلى بها البرنامج الإنمائي أمام المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩؛
- ٤ - يأذن لمديرة البرنامج الموافقة على مشاريع إضافية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أساس كل مشروع على حدة، للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٢/٢٠٠٩

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

وقد استعرض التقارير المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (DP/2009/5 و DP/FPA/2009/1 و DP/2009/6)، على التوالي،

- ١ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم إحاطة مشتركة في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك ورقة اجتماع عن تحضيرات إعداد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع

العام وتطبيقها وما يرتبه ذلك من آثار على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- ٢ - يلاحظ أن مجلس مراجعي الحسابات قد أصدر رأياً 'غير متحفظ' بشأن البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛
- ٣ - يسلم بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي بشأن الأولويات و'الخمس عشرة الأولى'، لمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
- ٤ - يعرب عن دعمه للجهود المحددة التي بذلها البرنامج الإنمائي بشأن الأولويات الرئيسية لمراجعة الحسابات في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
- ٥ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يرفق في التقارير المقبلة المقدمة إلى المجلس التنفيذي مصفوفة، على نحو غير رسمي، يوضح فيه حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ويشمل ما يقترحه من إجراءات؛
- ٦ - يؤكد أهمية تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات تنفيذا تاما وفي حينه، وخاصة في الوظائف الرئيسية للمنظمة، بما في ذلك مؤشرات الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة الخزانة، والمشتريات، وإدارة المخاطر في المؤسسة، ومراجعة حسابات التنفيذ على الصعيد الوطني، ومراجعة الحسابات المتعلقة بالمقر وإدارة الأصول؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

- ٥ - يحيط علما بالإجراءات الإضافية التي يزمع صندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويشدد على أهمية تنفيذ هذه التوصيات تنفيذا تاما وفي حينه؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

- ٦ - يلاحظ أن مجلس مراجعي الحسابات قد أصدر رأياً 'غير متحفظ' بشأن المكتب فيما يتعلق بفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويشدد على أهمية تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات تنفيذا تاما وفي حينه؛

٧ - يسلم بالتقدم الجيد الذي أحرزه المكتب بشأن تعزيز الضوابط الداخلية وتحسين سلامته المالية منذ أن صدر، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تقرير مراجعة الحسابات لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٣/٢٠٠٩

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2009/5)؛
- ٢ - يشدد على أهمية التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢؛
- ٣ - يقرر إحالة التقرير المذكور أعلاه (E/2009/5) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع موجز للتعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية؛
- ٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يدرجا في تقاريرهما المقبلة تقييماً وتحليلاً أفضل نوعية للنتائج التي تحققت والتقدم المحرز والصعوبات المواجهة والدروس المستخلصة؛
- ٥ - يطلب أن يلتزم في تقديم التقارير المقبلة بالهيكل المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، وأن تتضمن التقارير توصيات للمضي في تحسين تنفيذه؛
- ٦ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان النظر في سبل تحسين التقارير المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتقارير E/2008/49، والحاجة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في ممارسات الإبلاغ التي يتبعها، والتشاور مع المجلس التنفيذي بغية إعداد اقتراح بشأن هذه المسألة في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٤/٢٠٠٩

النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالنظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المحددة في الوثيقة DP/2009/4، وفقاً للمقرر ٣٥/٢٠٠٨، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (AC/1673)؛
- ٢ - يلاحظ الحاجة إلى تعديل النظام المالي والقواعد المالية للمكتب للسماح لها بمعالجة الواقع الفريد للمنظمة، وتيسير تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- ٣ - يعرب عن تقديره للجهد الجدي، ممثلاً في النظام المالي والقواعد المالية المقترحة، لتحسين قدرة المكتب على العمل ككيان ممول ذاتياً في منظومة الأمم المتحدة؛
- ٤ - يوافق على النظام المالي والقواعد المالية المقترحة، التي ستدخل حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، مع الاستثناءات والتعديلات التالية:
- (أ) إلغاء البند ٢-٤؛
- (ب) إنشاء آلية تتيح للإدارة التشاور مع اللجنة الاستشارية المعنية بالاستراتيجية ومراجعة الحسابات بشأن أي تعديلات مقترحة أو تعليق للقواعد المالية، وإبلاغ المجلس التنفيذي بأي تعديلات مقترحة أو تعليق وبالمشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية المعنية بالاستراتيجية ومراجعة الحسابات بشأن ذلك، قبل ٣٠ يوماً على الأقل من دخول تلك التغييرات حيز النفاذ؛
- (ج) إلغاء البند ٦-١٠ (ج)؛
- (د) ضرورة تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن جميع المبالغ المسحوبة على الاحتياطيات التشغيلية عند تنفيذ البند ٢٢-٠٢؛
- (هـ) أن تكفل، عند تنفيذ القاعدة ١١٨-٠١ (ب) ٣، والقاعدة ١٢٢-١٧ والقاعدة ١٢٢-١٩، أنه إذا تمت الموافقة على أي استثناءات من أحكام النظام والقواعد أو إذا اتخذت قرارات تناقض توصيات لجنة (لجان) العقود والممتلكات، أن تسجل هذه الاستثناءات والقرارات خطياً؛

(و) أن تنص القاعدة ١٠٤-٠٣ على أن اللجنة الاستشارية المعنية بالاستراتيجية ومراجعة الحسابات هي هيئة مستقلة أنشئت لتقوم، في جملة أمور، بإسداء المشورة إلى المجلس التنفيذي بشأن سلامة نظم إدارة المخاطر في مكتب خدمات المشاريع؛

٥ - يرحب بمشاركة المكتب النشطة في الجهود المشتركة بين الوكالات لتحقيق المواءمة بين نظمها وقواعدها المالية، ويوصي أن يقوم المدير التنفيذي للمكتب باستعراض النظام المالي والقواعد المالية للمكتب، بعد الانتهاء من العملية المشتركة بين الوكالات، وذلك بهدف تحقيق المواءمة إلى أقصى حد ممكن، وأن يتشاور المدير التنفيذي في ذلك مع المجلس التنفيذي؛

٦ - يطلب إلى المكتب أن يكفل، عند تنفيذ القاعدة ١٠٣-٠٥، أن لا تتعارض ممارساته المتعلقة بالموارد البشرية مع النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة؛

٧ - يطلب إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالاستراتيجية ومراجعة الحسابات أن تبلغ المجلس التنفيذي بصفة دورية عن تنفيذ النظام المالي والقواعد المالية المنقحة بغية إدخال مزيد من التحسينات عليها؛

٨ - يبحث المكتب وشركاءه في الأمم المتحدة على مواصلة التشاور بشأن مسألة الصناديق الاستثمارية والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، وتأثيرها المحتمل على أنشطة المكتب، وتقديم الاستنتاجات الموصى بها إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٥/٢٠٠٩

عملية تصنيف الوظائف في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتطبيق نتائجها

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير عن التصنيف الشامل للوظائف الدولية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاقتراحات المتعلقة بتنفيذ التوصيات (DP/2009/7)؛

٢ - يسلم بأن أحد المقاصد الرئيسية للتغييرات المقترحة في تصنيف الوظائف هو الحد من المستوى الحالي المرتفع لترف الموظفين من خلال تطبيق معايير لجنة الخدمة المدنية الدولية في تصنيف الوظائف، وتخفيض التكاليف المرتبطة بذلك بإدارة مستويات دوران الموظفين المرتفعة؛

٣ - **يُحيط علماً** بهدف إدارة المكتب بتحقيق، من خلال عملية إعادة تصنيف الوظائف، خفض معدلات الترف الحالية وكذلك زيادة وفورات التكاليف الناجمة عن زيادة الإنتاجية وتخفيض النفقات المتعلقة باختيار وتدريب الموظفين الجدد، مع التسليم بأن هذه التوقعات يمكن أن تتأثر بعدد من العوامل الأخرى؛

٤ - **يوافق** على جميع عمليات إعادة تصنيف الوظائف المقترحة في الوثيقة DP/2009/7 وما يرتبط بها من زيادة في الميزانية الإدارية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. مبلغ لا يتجاوز ١٠٤٥ مليون دولار، ويشجع المدير التنفيذي على تحديد أولويات رفع رتبة الوظائف التي من شأنها أن تحقق أكبر تغيير في المنظمة؛

٥ - **يطلب** إلى المكتب أن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي، في التقرير السنوي للمدير التنفيذي، عن تنفيذ رفع رتب الوظائف، وعن إنتاجية المنظمة، وتأثير ذلك على معدلات نرف الموظفين، والنسبة بين الميزانية الإدارية والنفقات المتعلقة بالبرامج.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٦/٢٠٠٩

التقرير الشفوي المقدم إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي

١ - **يُحيط علماً** بالتقرير الشفوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمساواة بين الجنسين، على النحو المطلوب في المقرر ٣/٢٠٠٦؛

٢ - **ويسلم** بأهمية تعميم المساواة بين الجنسين على النحو الوارد في استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية المتعلقة بتنمية منظومة الأمم المتحدة (A/62/208)، وفي الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٣ - **يطلب** إلى مديرة البرنامج أن تقدم تقريراً شفويًا سنويًا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل للمساواة بين الجنسين، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة DP/2005/7، لما تبقى من فترة الخطة الاستراتيجية، وذلك في دورته العادية الأولى لكل عام.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٧/٢٠٠٩

الإعراب عن التقدير للسيد كمال درويش، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

إذ يلاحظ مع الأسف أن كمال درويش سوف يترك، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، منصبه كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تولاه في عام ٢٠٠٥،

وإذ يعترف بالحملة التي قادها كمال درويش لتعزيز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمساهمة في التنمية العالمية،

وإذ يعترف أيضا بالجهود التي بذها السيد درويش والتقدم الذي أحرزه في زيادة فعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتماسكه من خلال مبادرات الإصلاح من قبيل "توحيد الأداء"، وفي توفير القيادة والتوجيه لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بغية مواجهة التحديات والأزمات العالمية،

وإذ يلاحظ مع التقدير أن السيد درويش شجع ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ يعترف بزيادة كفاءة البرنامج الإنمائي في الاستجابة بفعالية لاحتياجات البلدان المشمولة ببرامجه خلال فترة تولي السيد درويش لمنصبه،

وإذ يسلم في هذا السياق بأن السيد درويش عزز مساهمة البرنامج الإنمائي في جميع مجالاته البرنامجية، التي تشمل الحكم الديمقراطي؛ وتخفيف حدة الفقر؛ والبيئة؛ ومنع حدوث الأزمات والتعافي منها؛ وجعل مسألة المساواة بين الجنسين إحدى الأولويات في جميع هذه المجالات،

وإذ يلاحظ بارتياح كبير أن التبرعات المقدمة للبرنامج الإنمائي استمرت في الزيادة وذلك من خلال الجهود التي بذها السيد درويش،

١ - يقرر أن يودع السيد كمال درويش ويكرمه تكريما خاصا من خلال:

(أ) الاعتراف بما أبداه من التزام وتفان وبصيرة في تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بكامله وفي القضاء على الفقر؛

(ب) الثناء عليه لتوجيهه البرنامج الإنمائي وإدارته بفعالية في الفترة من ٢٠٠٥

إلى ٢٠٠٩؛

(ج) الإعراب عن امتنانه لقيادته المتميزة في أوقات الأزمات خلال فترة توليه منصبه؛

٢ - يعرب عن أطيح تمنياته لكمال درويش بدوام الصحة والنجاح في مساعيه المقبلة.

٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٨/٢٠٠٩

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب الأعضاء التالية أسماءهم لعضوية المكتب لعام ٢٠٠٩:

الرئيس:	سعادة السيد محمد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية)
نائب الرئيس:	السيد ويليام إكرانتوس (هايتي)
نائب الرئيس:	السيد جيرون ستيغز (هولندا)
نائب الرئيس:	السيد دراغان ميتشيتش (صربيا)
نائب الرئيس:	السيد أوماري مينغا (جمهورية ترازيا المتحدة)

وأقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

؛(DP/2009/L.1)

واعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ (DP/2009/1) وتصويبه

؛(DP/2009/1/Corr.1)

وأقر خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٩ (DP/2009/CRP.1)؛

ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠٠٩؛

ووافق على الجدول الزمني التالي لدورتي المجلس التنفيذي المتبقيتين في عام ٢٠٠٩:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩: من ٢٦ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩: من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتصنيف التكاليف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2009/3).

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ١/٢٠٠٩ بشأن التدابير المقترحة لاستئناف عمليات البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
أقر وثائق البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: أنغولا، وجمهورية الكونغو، وكوت ديفوار، وكينيا، وموريتانيا؛
منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تيمور - ليشتي؛
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: فترويلا وهايبي.

البند ٧

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٤/٢٠٠٩ بشأن النظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
اتخذ المقرر ٥/٢٠٠٩ بشأن عملية تصنيف الوظائف في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتطبيق نتائجها؛

البند ٩

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ٦/٢٠٠٩ بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

البند ٨

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

استمع إلى تقرير شفوي قدمه الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن النتائج الأولية لعام ٢٠٠٨، والآفاق المستقبلية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

البند ١٠

مسائل أخرى

اتخذ المقرر ٧/٢٠٠٩، الإعراب عن التقدير للسيد كمال درويش، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أقر وثائق البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: أنغولا، وكوت ديفوار، وكينيا، وموريتانيا؛

منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تيمور - ليشتي؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: فترويلا وهايبي.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لسكان

البند ٤

توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ٢/٢٠٠٩ بشأن التقارير المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

البند ٥

التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ٣/٢٠٠٩ بشأن التقرير الذي قدمه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند ١٠ مسائل أخرى

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: عقد جلسة مشاورات غير رسمية بشأن تنفيذ المقرر
المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية؛ ٣٧/٢٠٠٨

صندوق الأمم المتحدة للسكان: قدّم تقريراً شفويًا عن تطوير سياسة التقييم في
صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: عقد جلسة إحاطة عن استراتيجية مكتب
الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي

عقد اجتماعاً مشتركاً للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق
الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في ٢٣ و ٢٦ كانون الثاني/
يناير ٢٠٠٩، تناول المواضيع التالية: (أ) النمو السكاني والتوسع الحضري السريع؛
و (ب) تذبذب أسعار الأغذية وتأثيره على الأمن الغذائي والتغذوي؛ و (ج) الموازنة بين
صناديق الأمم المتحدة وبرامجها (ممارسات تسيير الأعمال وتعزيز قدرات الدولة).

٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٩/٢٠٠٩

التقرير السنوي لمديرة البرنامج، بما في ذلك تفعيل وتمديد الخطة الاستراتيجية لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمديرة البرنامج، بما في ذلك تفعيل وتمديد الخطة
الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2009/11)؛

٢ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل
التنمية، الذي قضت فيه الجمعية، في جملة أمور، بتغيير الفترة الزمنية المحددة لإجراء
الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات بهدف
توفير التوجيهات في مجال السياسة العامة على نحو أفضل لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها

وللوكالات المتخصصة، وحثت الصناديق والبرامج على إدخال التغييرات اللازمة لمواءمة دوراتها التخطيطية مع الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك إجراء استعراضات منتصف المدة حسب الضرورة؛

٣ - يشير أيضا إلى قراره ١٥/٢٠٠٨، ويشير كذلك إلى قراره ١٤/٢٠٠٨، اللذين قضى فيهما، في جملة أمور، بحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعطاء الأولوية القصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستئصال الفقر، وطلب من البرنامج الإنمائي أن يدرج في التقارير السنوية المقبلة لمديره تحليلا مقارنا شاملا لما ينفقه البرنامج على التنسيق والبرمجة في منظومة الأمم المتحدة؛

٤ - يلاحظ بقلق أن الموارد المخصصة ما زالت تفوق بكثير الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن الموارد الأساسية تشكل الركيزة الأساسية لتمويل البرنامج الإنمائي لكونها غير مقيدة؛

٥ - يطلب من مديرة البرنامج أن تدرج في التقارير المقبلة: (أ) معلومات عن التحديات التي تواجه تنفيذ الرؤية الاستراتيجية وما يتصل بذلك من مجالات الاهتمام في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وبيان الطريقة التي يعتزم البرنامج اتباعها للتصدي لهذه التحديات؛ و (ب) معلومات عن النتائج وعن ما يرتأى اتخاذه من إجراءات تصحيحية لتحقيق الأهداف المتفق عليها؛ و (ج) معلومات مفصلة عن مساهمة البرنامج في تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظامها للمنسقين المقيمين، بما في ذلك تدابير الحماية الوظيفية لنظام المنسقين المقيمين؛ و (د) جدول يوجز عمليات تقييم المشاريع التي أحرقت خلال السنة السابقة وكذلك تقييم النتائج؛

٦ - يبحث البرنامج على مواصلة تعزيز التقرير السنوي، اعتبارا من عام ٢٠١٠، لدمج المعلومات المتعلقة بمساهماته في النتائج الإنمائية للخطة الاستراتيجية، ويؤيد، في هذا الصدد، خطة البرنامج الإنمائي لتوفير المزيد من التحليلات المتعمقة، ابتداء من المجالات البرنامجية التي يكثر الطلب عليها؛

٧ - يمدد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بما في ذلك الإطار المتكامل للموارد المالية والبرامج الإقليمية والعالمية ذات الصلة للبرنامج الإنمائي، حتى عام ٢٠١٣؛

٨ - يطلب من مديرة البرنامج أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠١١، استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الممددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣،

بما في ذلك الإطار المتكامل للموارد المالية والبرامج الإقليمية والعالمية ذات الصلة للبرنامج الإنمائي؛

٩ - **يطلب أيضا** من مديرة البرنامج أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، استعراضا تجميعيا للخطة الاستراتيجية الممددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، قبل تقديم مشروع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وكذلك قبل تقديمها بصفة رسمية في الدورة العادية الثانية في عام ٢٠١٣.

٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٠/٢٠٠٩

حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٩ وما بعده

إن المجلس التنفيذي

١ - **يخط علمًا** بالتقرير المتعلق بحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٩ فصاعدا (DP/2009/12)؛

٢ - **يلاحظ** أن البرنامج الإنمائي تمكن من أن يحقق الهدف التمويلي السنوي الأول (٢٠٠٨) للموارد العادية ("الأساسية") المحددة في خطة الاستراتيجية التي تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٣ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، **ويكرر تأكيده** أن الموارد العادية تشكل الركيزة الأساسية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ويطلب** من جميع البلدان التي لم تقدم بعد مساهماتها في الموارد العادية لعام ٢٠٠٩ أن تبادر إلى ذلك؛

٤ - **يلاحظ كذلك** بقلق أنه من المتوقع، وفقا للإسقاطات الحالية للبرنامج الإنمائي وفي حال استمرار تقلبات أسعار الصرف، أن تنخفض المساهمات في الموارد العادية للبرنامج بما مقداره ٩٦٥ مليون دولار بالمقارنة مع مستوى عام ٢٠٠٨، ولهذا فإنها لن تصل إلى الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩ البالغ ١,٢٥ بليون دولار بالإضافة إلى عدم إمكانية التنبؤ إلى

حد كبير بمستوى المساهمات عام ٢٠١٠، ويهيئ بالبرنامج الإنمائي عقد مشاورات غير رسمية مع المجلس بشأن وضع استراتيجية لسد العجز المتوقع في التمويل؛

٥ - يشدد على ضرورة ألا تؤدي الأزمة المالية إلى إضعاف قدرة البرنامج على مساعدة البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية؛ ويدرك أن تعزيز دور وقدرة البرنامج على مساعدة البلدان في بلوغ تلك الأهداف يتطلب زيادة موارد وفقًا للتوقعات الواردة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وتوسيع قاعدة موارد على نحو مطرد ومضمون ويمكن التنبؤ به، فضلًا عن مواصلة تحسين تقارير البرنامج عن فعاليته وكفاءته واتساقه ونتائجه؛

٦ - يشدد أيضًا على أهمية وجود قاعدة مستقرة ومضمونة للموارد العادية ويشجع الدول الأعضاء التي يمكنها أن تعلن تبرعاتها لعدة سنوات إن أمكن، وأن تعلن جداول السداد، وأن تلتزم فيما بعد بهذه التبرعات المعلنة وبجدول السداد، إلى القيام بذلك؛

٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١١/٢٠٠٩

التقرير السنوي عن التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالتقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2009/13)؛

٢ - يرحب بالمعلومات والتحليلات الإضافية المتعلقة بوظائف وأنشطة التقييم لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وكذلك إجراءاتها المتخذة لتعزيز التقييم عن طريق إنشاء وحدات مخصصة لهذا الغرض ووضع أدوات ومبادئ توجيهية تقييمية والاهتمام بمتابعة التقييم؛

٣ - يرحب أيضًا بتعزيز ومواءمة منهجية تقييم النتائج الإنمائية، وكذلك توسيع نطاق استخدامها في موعد يتيح إعداد البرامج القطرية الجديدة؛

٤ - يقر بقيام البرنامج الإنمائي بتعزيز الرقابة في عمليات التقييم عن طريق إصدار توجيهات لتعزيز أدوار المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ومسؤولياتها وإدراج مؤشر متعلق بالامتثال للاستجابات الإدارية في آلية للمتابعة؛

٥ - يطلب من البرنامج الإنمائي معالجة المسائل التي أثارها عمليات التقييم؛

٦ - **يلاحظ** تراجع العدد الإجمالي لعمليات التقييم اللامركزية، **ويطلب** من البرنامج الإنمائي في هذا الصدد تعزيز قدرات التقييم اللامركزي لرصد وتقييم البرامج على الصعيد القطري وزيادة استخدام هذه التقييمات أساساً لعملية صنع القرار في ما يتعلق بالتحسينات التي يتقرر إدخالها في المستقبل، على أن توضع في الاعتبار ضرورة دعم المناطق ومجالات الاهتمام التي لا يشملها التقييم على نطاق واسع وتحتاج إلى قدر أكبر من الموارد؛

٧ - **يلاحظ أيضاً** تراجع امتثال البرامج القطرية للقيام بتقييمات النتائج، **ويطلب** من البرنامج الإنمائي زيادة الامتثال عن طريق وضع خطط تقييمية قابلة للتنفيذ للبرامج القطرية وتزويدها بالموارد الكافية، بما في ذلك تمويل التقييمات اللامركزية للنتائج من موارد البرامج؛

٨ - **يلاحظ كذلك** استمرار مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق جودة التقييمات اللامركزية، **ويؤكد** على ضرورة قيام البرنامج الإنمائي بتحسين التخطيط للبرامج والإدارة على أساس النتائج من أجل تحسين تصميم التقييمات اللامركزية ومنهجيتها؛

٩ - **يقر** بزيادة عدد الأخصائيين المتفرغين في مجالي الرصد والتقييم في عام ٢٠٠٨، **ويشجع** البرنامج الإنمائي على مواصلة إضفاء طابع التخصص على وظيفة التقييم عن طريق تحسين قدرات الموظفين المتفرغين والاحتفاظ بهم لمعالجة مشكلة عدم توافر هذه الخبرات في بعض وحدات البرمجة؛

١٠ - **يلاحظ** التحسن الطفيف الذي طرأ على تقديم الاستجابات الإدارية للتقييمات اللامركزية، **ويشجع** البرنامج الإنمائي على أن يواصل تحسين تقديم الاستجابات الإدارية وتعقبها لتحسين المساءلة والشفافية في ما يتعلق بمتابعة التقييمات؛

١١ - **يطلب** من البرنامج الإنمائي دعم تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛

١٢ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، الذي تشجع فيه الجمعية على تعزيز أنشطة التقييم، مع التركيز بصفة خاصة على نتائج التنمية، بطرق منها تعزيز النهج التعاونية للتقييم، بما في ذلك عمليات التقييم المشتركة؛ **ويشجع** البرنامج الإنمائي في هذا الصدد على مواصلة إجراء تقييمات مشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى مع مواصلة التركيز على مساءلة البرنامج الإنمائي؛

١٣ - **يوافق** على برنامج عمل الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ الذي اقترحه مكتب التقييم.

٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٢/٢٠٠٩

التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والتقارير المرحلي عن تنفيذ
الشراكة الاستراتيجية بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2009/19) ويلاحظ النتائج البرنامجية والإدارية الواردة فيه؛
- ٢ - يرحب بمساهمات الصندوق الملموسة والقابلة للقياس في توطين الأهداف الإنمائية للألفية بأقل البلدان نمواً، عن طريق توفير رؤوس الأموال الاستثمارية والمساعدة التقنية لتحقيق التنمية المحلية والتشجيع على توفير خدمات القروض البالغة الصغر الشاملة لفائدة الأسر الفقيرة والمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر؛
- ٣ - يؤكد مجدداً دعمه لترتيبات الرمجة والتمويل المقترحة للصندوق في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والمقدمة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، ويشجع الدول الأعضاء القادرة على المساهمة في الموارد العادية للصندوق أو عن طريق مساهمات مواضيعية متعددة السنوات بالمستوى اللازم لتنفيذ خطة الصندوق الاستثمارية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بما يمكن الصندوق من توسيع نطاق دعمه للخدمات والاستثمار ليشمل عدداً يتراوح ما بين ٣٨ و ٤٥ من أقل البلدان نمواً على الأقل، إلى القيام بذلك؛
- ٤ - يوصي البرنامج الإنمائي والصندوق بمواصلة تعزيز شراكتهما الاستراتيجية على النحو المبين في الوثيقة DP/2009/20، ويطلب منهما تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس، بما في ذلك إلى دورته السنوية لعام ٢٠١١ بشأن التحديات والدروس المستفادة في هذا الصدد.

٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٣/٢٠٠٩

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتمديد خطته الاستراتيجية

إن المجلس التنفيذي

- ١ - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2009/21) وتصويبه (DP/2009/21/Corr.1/Rev.1) والمعلومات الواردة في التقرير بشأن خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛
- ٢ - **يسلم** بمساهمة الصندوق في دعم البلدان المستفيدة من البرامج في سعيها إلى تنفيذ الأولويات الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن مساعدة البلدان على ربط التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف بالجهود المبذولة لتنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- ٣ - **يطلب** من الصندوق أن يدرج في تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي معلومات نوعية وكمية عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة أمام تحقيق أهداف خطته الاستراتيجية ونتائجها، وذلك باستخدام المؤشرات المحددة في الخطة؛
- ٤ - **يعترف** بالجهود التي يبذلها الصندوق من أجل متابعة أكثر فعالية للأداء والتقدم المحرز والثغرات، **ويطلب** من المديرة التنفيذية مواصلة توثيق الصلة بين المخرجات والنتائج في التقرير السنوي لإظهار الأثر المترتب على أنشطة الصندوق بشكل أفضل؛
- ٥ - **يثني** على الصندوق لكون أدائه فاق كل التوقعات في مجال تعبئة الموارد في عام ٢٠٠٨ وتوسيع شراكاته مع المانحين الثنائيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، **ويشجع** الصندوق على مواصلة توسيع قاعدة موارده والسعي إلى إقامة شراكات أقوى من أجل بلوغ الأهداف المحددة في خطته الاستراتيجية لتعبئة الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص لموارده الأساسية؛
- ٦ - **يحيط علماً** بالمذكرة الإعلامية المتعلقة بالمعايير والمنهجية المتبعة في تخصيص الموارد العادية (الأساسية) (المرفق ٣ للوثيقة DP/2009/21) والرسالة الموجهة إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من رئيس اللجنة الاستشارية للصندوق في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ (المرفق ٢ للوثيقة DP/2009/21)، **ويقرر**، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، النظر فيهما في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩؛

- ٧ - يشجع الصندوق على مواصلة التعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل الاستمرار في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- ٨ - يمدد الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بما فيها الإطار المتكامل للموارد المالية، حتى عام ٢٠١٣؛
- ٩ - يطلب من المديرية التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠١١، استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الممددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، بما في ذلك الإطار المتكامل للموارد المالية وبرامج الصندوق الإقليمية والعالمية ذات الصلة؛
- ١٠ - يطلب أيضا من المديرية التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، استعراضا تجميعيا للخطة الاستراتيجية الممددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، قبل تقديم مشروع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣، وكذلك قبل تقديمها بصفة رسمية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.
- ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٤/٢٠٠٩

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علما بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2009/22)؛
- ٢ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه المكتب في تحقيق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة في ممارسة أعماله؛
- ٣ - يحيط علما بإسهامات المكتب في الأنشطة والنتائج التنفيذية للأمم المتحدة، التي غالبا ما تجرى في أقصى الظروف؛
- ٤ - يحيط علما أيضا بازدياد الطلب على خدمات المكتب، كما يتضح من الحجم القياسي للأعمال التي حصل عليها والدلائل على زيادة كفاءته المهنية، كما تشير إلى ذلك الاتجاهات الإيجابية للدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخرا ورضا العملاء؛
- ٥ - يشجع المكتب على دمج المعلومات الإضافية المتعلقة بالدراسات الاستقصائية لدى رضا العملاء عن الخدمات المقدمة وتحليل تلك الدراسات في التقارير المقبلة.

٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩

١٥/٢٠٠٩

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بما يلي: (أ) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين (DP/2009/23)؛ و (ب) تقرير مكتب الأخلاقيات (DP/2009/25)؛ و (ج) تقرير عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠٠٨ (DP/FPA/2009/5)؛ و (د) تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن خدمات المراجعة الداخلية للحسابات المقدمة إلى المنظمة في عام ٢٠٠٨ (DP/2009/24)؛

٢ - يرحب بالتركيز على المسائل الإدارية الرئيسية والمتكررة، ووضوح التوصيات وشكلها، والتخطيط لمراجعة الحسابات على أساس درجة المخاطرة المبين في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛

٣ - يرحب أيضاً بتضمين تقارير كل هيئة من الهيئات المذكورة عن مراجعة الحسابات والرقابة قائمة بالنتائج الرئيسية والتوصيات التي لم يبت فيها بعد بشأن مراجعة الحسابات وتفسيرات النتائج التي لم يبت فيها لمدة ١٨ شهراً أو أكثر؛

٤ - يشير إلى المقرر ١٣/٢٠٠٨ بشأن قرار الجمعية العامة ٢٠٠٨/٦٢، ويحيط علماً بالإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمواصلة تعزيز طريقة التنفيذ الوطني والملكية الوطنية، ويطلب من البرنامج والصندوق معالجة جميع المسائل التنفيذية المحددة في تقارير مراجعة الحسابات، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات؛

٥ - يشير أيضاً إلى القرار ٣٧/٢٠٠٨، الذي ينص في جملة أمور على إجراءات الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، ويطلب من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع القيام بما يلي:

(أ) تضمين التقارير السنوية المقبلة معلومات شاملة بشأن الكشف عن المعلومات، بما في ذلك عدد تقارير المراجعة الداخلية للحسابات المكشوف عنها وعناوينها؛

(ب) إتاحة الوقت الكافي للحكومات المعنية كي تطلع وتعلق على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات قبل الكشف عنها؛

٦ - يؤيد قرار البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إرجاء تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٢، ويطلب من مديرة البرنامج الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع إعطاء الأولوية للالتزام باعتماد هذه المعايير في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٢ وبتقديم بيانها المالية المطابقة للمعايير لعام ٢٠١٢ إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛

٧ - يطلب من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إتاحة خطط لتنفيذ المعايير في الموقع الشبكي لكل منها، وإطلاع المجلس التنفيذي على المستجندات أولاً بأول لغاية تقديم البيانات المالية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛

٨ - يطلب أيضاً من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع تضمين التقارير المقبلة مقارنات على مدى عدة سنوات للاتجاهات السائدة في مجال مراجعة الحسابات؛

٩ - يشاطر إدارتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان قلقهما إزاء النتائج المتكررة الواردة في الوثيقتين DP/2009/23 و DP/FPA/2009/5 في ما يتعلق بإدارة المشاريع وإدارة البرامج والرصد والتقييم، ويرحب بالجهود التي تبذلها الإدارتان حالياً لمعالجة مواطن الضعف المنظومي تلك، ويتطلع إلى تحقيق تحسينات كبيرة على نتائج مراجعة الحسابات المتعلقة بتلك المجالات بحلول عام ٢٠١٠، وإبلاغ المجلس التنفيذي عنها في دورته السنوية لعام ٢٠١١، عبر تقرير المراجعة الداخلية للحسابات للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان؛

١٠ - يطلب من إدارتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إطلاع المجلس التنفيذي على الاستراتيجيات والأنشطة التي تنفذها لمعالجة نتائج مراجعة الحسابات المتكررة المحددة في الوثيقتين DP/2009/23 و DP/FPA/2009/5؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

١١ - يرحب بالتحسن المستمر في نطاق تغطية المكاتب القطرية ووحدات المقر التابعة للبرنامج الإنمائي بالمراجعة الداخلية للحسابات، ويشجع البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق تغطيته لوحدة المقر بمراجعة الحسابات، ويلاحظ بقلق انخفاض عدد عمليات مراجعة الحسابات التي خضعت لها المكاتب القطرية، مما أدى إلى تقدير غير مرض لمراجعة الحسابات؛

١٢ - يلاحظ انخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ بعد أكثر من ١٨ شهراً، ويطلب من البرنامج الإنمائي أن يواصل جهوده للمتابعة من أجل تنفيذ هذه التوصيات؛

١٣ - يلاحظ مع التقدير التقدم الكبير المحرز في تقديم تقارير مراجعة الحسابات في حينها في ما يتعلق بالمشاريع التي تنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية؛

١٤ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٨؛

١٥ - يرحب، بالإشارة إلى الفقرة ٩ أعلاه، بالتقدم المحرز في معالجة النتائج المتكررة حول المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات المحددة في الوثيقة DP/2009/23، بما فيها نقاط الضعف في المشتريات وإدارة الأصول والموارد المالية، ويطلب من البرنامج الإنمائي حل هذه المسائل على سبيل الأولوية وفي إطار جهود التخطيط المقبلة بالمكاتب القطرية والمقر.

وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان،

١٦ - يعرب عن تأييده لمواصلة تعزيز عملية المساءلة وتوفير ضمانات في الصندوق، ويحث المديرية التنفيذية على مواصلة تعزيز التخطيط لمراجعة الحسابات على أساس درجة المخاطرة، واعتماد إطار للرقابة الداخلية وفقاً لأفضل الممارسات المعترف بها دولياً، وتنفيذ نظام إدارة المخاطر في المؤسسة، وملء الوظائف الشاغرة في شعبة خدمات الرقابة لضمان التغطية الكافية لعمليات مراجعة الحسابات، والتأكد من أن مستوى الموارد المتاحة لهذه الشعبة يقع ضمن النطاق الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة في التقرير JIU/REP/2006/2؛

١٧ - يشير إلى أحكام المادة الثانية عشرة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة بشأن المراجعة الخارجية للحسابات، وخاصة البند ١٢-٦ من النظام المالي، ويشدد على أن جميع اتفاقات التمويل ينبغي أن تتم وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومقررات المجلس التنفيذي؛

١٨ - يكرر طلبه من المديرية التنفيذية أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان الامتثال لسياسات الصندوق وقواعده وأنظمتها.

وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع،

١٩ - يرحب بالتقدم المحرز في تعزيز قدرات المنظمة في مجال المراجعة الداخلية للحسابات؛

- ٢٠ - يرحب أيضا بتوسيع نطاق التغطية للمراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٨؛
- ٢١ - يحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الاستراتيجية والاستشارية لعام ٢٠٠٨، ويؤيد الاختصاصات المنقحة المدرجة فيه، مع مراعاة التعديلات التالية:
- (أ) ضرورة فحص ملفات أعضاء اللجنة الاستراتيجية والاستشارية قبل تعيينهم للتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح، بما يتفق والمقرر ٣٧/٢٠٠٨؛
- (ب) تضمن المديرية التنفيذية، عند تعيين أعضاء اللجنة الاستراتيجية والاستشارية في المستقبل، أن يكون لدى ما لا يقل عن الأغلبية البسيطة للأعضاء خبرة كبيرة وحديثة وذات صلة بمجال الرقابة المالية أو الداخلية؛
- (ج) يمكن للجنة الاستراتيجية والاستشارية، عند أداء دورها الاستشاري في عملية الرقابة، أن تضطلع بأي من الواجبات الرئيسية الواردة في الفصل ٥، حسب تقديرها.
- ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٦/٢٠٠٩

تقرير المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٨: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علما بالوثائق التي يتألف منها تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٨، وهي كالتالي: DP/FPA/2009/2 (Part I) و DP/FPA/2009/2 (Part I, Add.1) وتصويبه، DP/FPA/2009/2 (Part II) و (Part I, Add.1/Corr.1)، ويحيط علما أيضا باستمرار التقدم المحرز في مواءمة برمجة الصندوق مع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بناء على الأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج؛
- ٢ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الذي ينص على أمور في جملتها حث الصناديق والبرامج على إدخال التغييرات اللازمة لمواءمة دوراتها التخطيطية مع الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك إجراء استعراضات منتصف المدة، حسب الضرورة؛
- ٣ - يمدد الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بما في ذلك الإطار المتكامل للموارد المالية والبرامج العالمية والإقليمية ذات الصلة للصندوق، حتى عام ٢٠١٣؛

- ٤ - **يطلب** من المديرية التنفيذية أن تدرج في التقارير السنوية المقبلة إشارات إلى خطوط الأساس والأهداف المتعلقة بنتائج ونواتج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بغية المتابعة الكاملة للتقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف والنتائج؛
- ٥ - **يطلب أيضا** من المديرية التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠١١، استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الممددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، بما في ذلك الإطار المتكامل للموارد المالية والبرامج العالمي والإقليمي للصندوق؛
- ٦ - **يطلب كذلك** من المديرية التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، استعراضا تجميعيا للخطة الاستراتيجية الممددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، قبل تقديم مشروع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣، وكذلك قبل تقديمها بصفة رسمية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.
- ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٧/٢٠٠٩

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها للموارد العادية وموارد التمويل المشترك لعام ٢٠٠٩ والأعوام المقبلة

إن المجلس التنفيذي

- ١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها للموارد العادية وموارد التمويل المشترك لعام ٢٠٠٩ والأعوام المقبلة (DP/FPA/2009/3)؛
- ٢ - **يرحب** بزيادة مستوى الإيرادات العادية للصندوق لعام ٢٠٠٨ وبزيادة إيرادات التمويل المشترك لعام ٢٠٠٨، **ويرحب أيضا** بمساهمات البلدان المستفيدة من البرامج؛
- ٣ - **يؤكد على** أن الموارد العادية هي الركيزة الأساسية للصندوق وأنها ضرورية للحفاظ على طبيعة عمله المتسمة بتعدد الأطراف والحياد والشمولية، **ويشجع** الصندوق على مواصلة حشد هذه الموارد مع الاستمرار أيضا في حشد الموارد التكميلية من أجل صناديقه وبرامجه المواضيعية؛
- ٤ - **يشدد على** ضرورة ألا تؤدي الأزمة المالية إلى إضعاف قدرة الصندوق على مساعدة البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية؛ **ويدرك** أن تعزيز دور وقدرة الصندوق على مساعدة البلدان في بلوغ تلك الأهداف يتطلب زيادة موارده وفقا للتوقعات الواردة

في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وتوسيع قاعدة موارده على نحو مطرد ومضمون ويمكن التنبؤ به، فضلا عن مواصلة تحسين تقارير الصندوق عن فعاليته وكفاءته واتساقه ونتائجه؛

٥ - يقرّ بأن الحفاظ على مستوى تمويل الصندوق ورفع هذا المستوى يتطلبان من البلدان التي يمكنها زيادة مساهماتها خلال فترة الخطة الاستراتيجية للصندوق أن تقوم بذلك؛

٦ - يشجع جميع البلدان التي يمكنها تقديم مساهماتها في وقت مبكر من السنة وإعلان تبرعاتها لعدة سنوات على أن تقوم بذلك؛

٧ - يؤكد أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى مزيد من الدعم المالي، إضافة إلى زيادة التمويل الأساسي وتعزيز إمكانية التنبؤ بمدى توافره، لكي يتسنى تعزيز مساعدته للبلدان على دمج جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية دمجاً كاملاً في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية.

٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٨/٢٠٠٩

السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يشير إلى المقرر ٤٠/٢٠٠٧ المتعلق بخطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وإطار المساءلة للصندوق، والمقرر ٣٧/٢٠٠٨ المتعلق بسياسة الصندوق في مجال الرقابة، ويقرّ بأن هذه الوثائق هي الأساس الذي تقوم عليه السياسة التقييمية للصندوق؛

٢ - يرحب بالسياسة التقييمية للصندوق (DP/FPA/2009/4) باعتبارها خطوة هامة نحو إقامة قاعدة مؤسسية مشتركة لزيادة الشفافية والاتساق والكفاءة في إعداد واستخدام عمليات التقييم للتعليم المؤسسي والإدارة الفعالة لتحقيق النتائج، وذلك من أجل تعزيز المساءلة وضمان النزاهة؛

٣ - يرحب أيضا بتركيز السياسة التقييمية على تعزيز قدرات البلدان المستفيدة من البرامج على التقييم، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، ويدعو الصندوق إلى مواصلة إجراء تقييمات للعمليات المنفذة على الصعيد القطري، بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية، ومساعدتها على تطوير قدرات التقييم الوطنية؛

- ٤ - **يرحب كذلك** بالجهود المتواصلة التي يبذلها الصندوق لمواءمة السياسة التقييمية مع القواعد والمعايير التقييمية لمنظومة الأمم المتحدة، عن طريق فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛
- ٥ - **يوافق على** السياسة التقييمية للصندوق كما جاءت في الوثيقة DP/FPA/2009/4، مع مراعاة أحكام هذا المقرر، **ويلاحظ** أن المهمة المنوطة بوظيفة التقييم هي تقييم فعالية وكفاءة برامج الصندوق ونتائجه؛
- ٦ - **يؤكد من جديد** أن المجلس التنفيذي يتلقى، وفقا للفقرتين ٣٩ و ٤٠ من سياسة الرقابة للصندوق (DP/FPA/2008/14)، معلومات عن نتائج عمليات التقييم ويقدم توجيهاته بناء عليها؛
- ٧ - **يشير إلى** مقرره ٣٧/٢٠٠٨، **ويحث** المديرية التنفيذية على التأكد من أن وظائف الصندوق التقييمية والتقييمات التي ينجزها، بالتشاور مع الحكومات الوطنية ووفقا للسياسة التقييمية، مستقلة ونزيهة؛
- ٨ - **يطلب من** المديرية التنفيذية القيام بما يلي:
- (أ) ضمان جودة وظيفة التقييم والتقييمات المنجزة في الصندوق ونزاهتها واستقلاليتها؛
- (ب) تعيين مدير شعبة خدمات الرقابة ورئيس فرع التقييم فيها وحصص مدة خدمتهم، التي تكون قابلة للتجديد مرة واحدة، في خمس وأربع سنوات على التوالي، ومنع رجوعهم للعمل في الصندوق ثانية؛
- (ج) ضمان استقلالية مدير شعبة خدمات الرقابة بحيث يكون مسؤولا مسؤولا مباشرة أمام المجلس التنفيذي عن التقييمات التي تجريها الشعبة، وكذلك عن متابعة استجابات الإدارة الناتجة عن التقييمات؛
- (د) ضمان أن يكون لرئيس فرع التقييم في شعبة خدمات الرقابة القول الفصل في مضمون تقارير التقييم التي تصدرها الشعبة؛
- (هـ) توفير موارد بشرية ومالية كافية للتقييم على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وكذلك تعزيز وظيفة التقييم بحيث تكون مستقلة ومفيدة وذات مصداقية؛
- (و) ضمان خضوع جميع البرامج، وخاصة القطرية منها، للتقييم مرة واحدة على الأقل خلال دورتها، وإعداد استجابات الإدارة لجميع تقارير التقييم، وتنفيذ التوصيات، وإدخال الدروس المستفادة في صلب السياسات والبرامج والعمليات المقبلة؛

(ز) تقديم خطة تقييمية، للعلم، مرة كل سنتين إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٠، على أن توضع في الاعتبار أهمية الصلات بين التقييم والخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

(ح) تقديم استجابة إدارية مستقلة للقضايا الرئيسية والمتكررة المحددة في تقرير شعبة خدمات الرقابة الذي يقدم مرة كل سنتين؛

(ط) ضمان الشفافية في نشر نتائج التقييمات، بما في ذلك إتاحة التقارير على نطاق واسع للمجلس التنفيذي والجمهور، ما عدا في الحالات التي يكون فيها من الضروري حماية بعض أصحاب المصلحة والحفاظ على سرية معلوماتهم على نحو معقول؛

٩ - **يطلب** أن تتناول تقارير مدير شعبة خدمات الرقابة التي تقدم كل سنتين إلى المجلس التنفيذي وظيفة التقييم ونتائجه وتوصياته ومدى الامتثال له ونوعيته، وتحليل العوامل التي تؤثر على الجودة، ومتابعة التقييمات التي يجريها الصندوق؛

١٠ - **وإذ يشير** إلى مسؤولية الصندوق عن خدمة المستفيدين منه وزيادة قيمة الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ بشأن تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، **واعترافا منه** بالروابط بين الأخذ بمنهجية قائمة على الأدلة لتحسين البرمجة والإدارة على أساس النتائج والتقييم، **يطلب** من المديرية التنفيذية وضع مبادئ توجيهية بشأن الأخذ بمنهجية قائمة على الأدلة لتحسين البرمجة وتعزيز الإدارة على أساس النتائج، وتخصيص جزء يتناول هذه القضايا في استجابة الإدارة للتقرير الذي ستقدمه شعبة خدمات الرقابة في الدورة السنوية لعام ٢٠١٠؛

١١ - **يشجع** الصندوق على توضيح الأدوار والمسؤوليات داخل شعبة خدمات الرقابة ومع الشعب الأخرى في الصندوق في ما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ والرقابة، وضمان الجودة والمتابعة، وتوضيح أوجه الاختلاف بين وظيفة التقييم وغيرها من آليات الرقابة، وكذلك بينها وبين الاستعراضات الداخلية؛

١٢ - **يطلب** من المديرية التنفيذية أن تقدم استعراضا لسياسة الصندوق التقييمية في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٢.

٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٩/٢٠٠٩

استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ وخطة عملها (DP/2009/L.2)؛

وافق على التقرير الخاص بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ (DP/2009/9)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٩:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩: من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ للمجلس التنفيذي؛

اتخذ مقرا شفويا بتأجيل النظر في ميزانتي الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وفي استعراض منتصف المدة للبرنامج الإنمائي بشأن ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

التقرير السنوي لمديرة البرنامج الإنمائي

اتخذ المقرر ٩/٢٠٠٩ بشأن التقرير السنوي لمديرة البرنامج الإنمائي، بما في ذلك

تفعيل وتمديد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

أحاط علما بتقرير البرنامج الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في

عام ٢٠٠٨ (DP/2009/11/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2009/11/Add.2) وتصويبه

(DP/2009/11/Add.2/Corr.1).

البند ٣

الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ١٠/٢٠٠٩ بشأن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٩ فصاعداً.

البند ٤

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ المقرر ١١/٢٠٠٩ بشأن التقرير السنوي عن التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ أحاط علماً بالوثائق التالية:

(أ) تقييم إطار التعاون الإقليمي الثالث للدول العربية (٢٠٠٦-٢٠٠٩) (DP/2009/14)؛

(ب) رد الإدارة على تقييم إطار التعاون الإقليمي الثالث للدول العربية (٢٠٠٦-٢٠٠٩) (DP/2009/15)؛

(ج) متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستجابات الإدارة بشأن التقييمات، بما في ذلك التقييمات اللامركزية (DP/2009/16).

البند ٥

تقرير التنمية البشرية

أحاط علماً بمستجدات المشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية (DP/2009/17).

البند ٦

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

أحاط علماً بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأذربيجان وجمهورية إيران الإسلامية وزمبابوي وشيلي وصربيا والصومال (DP/2009/18، الجدول ١)؛

وافق على تمديد ثان لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجزر تركس وكايكوس (DP/2009/18، الجدول ٢)؛

وافق على أول تمديد لمدة سنتين للبرامج القطرية لبربادوس ومنظمة دول شرق الكاريبي وموزامبيق والفلبين (DP/2009/18، الجدول ٢)؛

أحاط علماً بما يلي من مشاريع ووثائق البرامج القطرية والتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوتسوانا (DP/DCP/BWA/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوروندي (DP/DCP/BDI/2)؛

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للبنان (DP/DCP/LBN/1)؛

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأفغانستان (DP/DCP/AFG/2)؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأرمينيا (DP/DCP/ARM/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للبوسنة والهرسك (DP/DCP/BIH/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/DCP/MKD/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكازاخستان (DP/DCP/KAZ/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لطاجيكستان (DP/DCP/TJK/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتركمانستان (DP/DCP/TKM/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوزبكستان (DP/DCP/UZB/2)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإكوادور (DP/DCP/ECU/1).

البند ٧

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرر ١٢/٢٠٠٩ بشأن التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والتقرير المرحلي عن تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ٨

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ١٣/٢٠٠٩ بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية للصندوق وتمديد خطته الاستراتيجية.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٩

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٤/٢٠٠٩ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي للمكتب.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٢

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

اتخذ المقرر ١٦/٢٠٠٩ بشأن تقرير المديرية التنفيذية للصندوق لعام ٢٠٠٨: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

البند ١٣

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٧/٢٠٠٩ بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها للموارد العادية وموارد التمويل المشترك لعام ٢٠٠٩ والأعوام المقبلة.

البند ١٤

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية والتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوتسوانا (DP/DCP/BWA/5)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوروندي (DP/DCP/BDI/7)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لموزامبيق (DP/FPA/2009/6) لمدة سنتين؛

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للبنان (DP/DCP/LBN/3)؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري للأرض الفلسطينية المحتلة (DP/FPA/2009/7) لمدة سنة واحدة وتصويب الوثيقة (DP/FPA/2009/7/Corr.1)؛

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأفغانستان (DP/DCP/AFG/3)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري للفلبين (DP/FPA/2009/8، الجدول ٢) لمدة سنتين؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/2009/8، الجدول ١) لمدة سنة واحدة؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/2009/8، الجدول ١) لمدة سنة واحدة؛

شرق أوروبا ووسط آسيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأرمينيا (DP/DCP/ARM/2)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري للبوسنة والهرسك (DP/DCP/BIH/2) وتصويبها (DP/FPA/DCP/BIH/1/Corr.1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكازاخستان (DP/DCP/KAZ/3)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لطاجيكستان (DP/DCP/TJK/3)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتركمانستان (DP/DCP/TKM/3)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوزبكستان (DP/DCP/UZB/3)؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري لأذربيجان (DP/FPA/2009/9، الجدول ١) لمدة سنة واحدة؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لقبرغيستان (DP/FPA/2009/9، الجدول ٢) لمدة سنتين؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإكوادور (DP/DCP/ECU/5).

البند ١٥

التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ المقرر ١٨/٢٠٠٩ بشأن السياسة التقييمية للصندوق.

الجزء المشترك

البند ١٠

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)

اتخذ المقرر ١٥/٢٠٠٩ بشأن تقارير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين.

البند ١١

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقريرين التاليين:

(أ) تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى كمبوديا (DP-FPA/2009/CRP.1) وتصويب الوثيقة (DP-FPA/2009/CRP.1/Corr.1)؛

(ب) تقرير عن الزيارة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى نيبال (DP/2009/CRP.2-DP/FPA/2009/CRP.1).

البند ١٦

مسائل أخرى

عقد جلسات إحاطة ومشاورات كما يلي:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(أ) إحاطة بشأن بناء السلام والانتعاش المبكر؛

(ب) مشاورات غير رسمية بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

- (أ) احتفال خاص بمناسبة تسليم جائزة الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٩؛
- (ب) مشاورات غير رسمية بشأن السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- (ج) إحاطة بشأن توافر سلع الصحة الإنجابية والوقاي الأثنوي، والبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

حفل غداء بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إحاطة مشتركة بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٠/٢٠٠٩

الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٨

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٨ (DP/2009/28) و (Corr.1)، وبالمعلومات التفصيلية الواردة في الإضافة الملحقه به (DP/2009/28/Add.1)؛
- ٢ - يشجع جميع الدول الأعضاء على أن تدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بالموارد، المبينة في الخطة الاستراتيجية، والمكرر ذكرها في القرار ٣٢/٢٠٠٧، وأن تلتزم، في أقرب وقت ممكن، بالإسهام في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٩ فصاعداً، عن طريق إعلان تبرعاتها لعدة سنوات إن أمكن؛
- ٣ - يسلم بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل في مساعدة البرنامج الإنمائي على تخطيط البرامج بفعالية، حيث يعتبر دفع المساهمات في الوقت المناسب أمراً ضرورياً لتلافي حدوث قيود على السيولة في الموارد العادية؛

- ٤ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ويكرر أن الموارد العادية تشكل الركيزة الأساسية لتمويل البرنامج الإنمائي؛
- ٥ - يشدد على ضرورة الوفاء بالتوقعات الخاصة بالموارد، الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ويسلم بالمساهمة المهمة التي تقدمها الموارد الأخرى في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومن بينها الموارد المحلية، والمساهمات من المانحين الثنائيين، والموارد المتعددة الأطراف، والموارد من الصناديق الموجودة على نطاق المنظومة؛
- ٦ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج، في التقارير المقبلة عن الحالة المالية، جدولاً يبين النتائج المالية مقارنة بالنتائج المدرجة أصلاً في الميزانية، على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية، وأن يدرج أيضاً المزيد من المعلومات في سياسة استرداد التكاليف؛
- ٧ - يشير إلى المقررين ٢٢/٢٠٠٣ و ١٨/٢٠٠٧، ويكرر أن استرداد التكاليف ينبغي أن يحمل تكاليف الدعم المرتبطة بالأنشطة الممولة من الموارد الأخرى، ويسلم بأن البيانات المالية المقدمة في التقارير المالية تشكل جزءاً هاماً من مصادر المعلومات اللازمة للإعلام بالحالة المالية للبرنامج الإنمائي وتقييمها على نحو فعال، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج في استعراضاته المالية السنوية المقبلة معلومات عن الإيرادات والنفقات المتعلقة باسترداد التكاليف.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢١/٢٠٠٩

نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المعني بنفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠٨ (DP/2009/29)، وإضافته الإحصائية (DP/2009/29/Add.1)؛
- ٢ - يدعم تكامل المعلومات المستقاة من التقرير ومن إضافته في تقرير التحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣؛

٣ - يشير إلى أنه اعتباراً من عام ٢٠١٠، ستنفذ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة القرار ٦٣/٢٣٢، وستعد تحليلاً إحصائياً شاملاً لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٢/٢٠٠٩

المنهجية والنهج المتبعان إزاء ميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقرير الصادر بشأن المنهجية والنهج المتبعين إزاء ميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2009/30)؛

٢ - يقر النهج المقترح لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، الذي يركز على تحقيق فعالية التكلفة، والاستثمار في المنظمة، وتحسين المساءلة والشفافية، وذلك بالاقتران مع الأحكام المبينة في هذا المقرر؛

٣ - في سياق تحسين الشفافية، يوصي بأربعة تصنيفات عامة للأنشطة والتكاليف، وهي: (أ) التنمية، (ب) والإدارة، (ج) وتنسيق الشؤون الإنمائية في الأمم المتحدة، (د) والأغراض الخاصة؛

٤ - وفي هذا الصدد، يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقترح كيفية معالجة التكاليف المتعلقة بتنسيق الشؤون الإنمائية في الأمم المتحدة باعتبارها فئة مستقلة من فئات التكاليف في إطار أدواته المتعلقة بالميزانية؛

٥ - وفي سياق تحسين الشفافية والمساءلة والتنسيق، يؤيد قرار البرنامج الإنمائي بأن يستند تصنيف تكاليف الوظائف إلى نهج 'الوظيفة الكاملة' (الذي تسدد بمقتضاه تكاليف كل وظيفة بذاتها من فئة تكاليف وحيدة)، وذلك لجميع الوظائف التي تُحمَّل تكاليفها على فئات الميزانية والمهام المشمولة بأدوات الميزانية الخاصة بالمنظمة، باستثناء الوظائف المتعلقة بتنسيق الشؤون الإنمائية في الأمم المتحدة؛

٦ - يؤكد على ضرورة أن يشكل هذا المقرر جزءاً من مجمل الجهود المبذولة لاحتواء التكاليف الإدارية بكفاءة، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم، في تقريره السنوي

إلى المجلس، معلومات عن الدراسات المتعلقة بعبء العمل والمرتبطة بمهمته الخاصة بتنسيق الشؤون الإنمائية في الأمم المتحدة وما يرتبط بذلك من تكاليف؛

٧ - **يؤكد أيضا** على أنه من المهم، عند وضع الميزانيات ومنهجياتها، الحفاظ على جودة وسلامة مهام الرقابة الإدارية في المنظمة بطرق من بينها توفير الموارد الكافية لمكاتب الرقابة حتى تنفذ خطط عملها؛

٨ - وفي سياق الأنشطة الإنمائية وتكاليفها، **يقر** تصنيفين فرعيين للأنشطة والتكاليف، هما: (أ) البرامج، (ب) وفعالية التنمية؛

٩ - وفي سياق البرامج وأنشطة فعالية التنمية وتكاليفها، وعلى أساس التعاريف المقدمة، **يقر** فئات الأنشطة والتكاليف التي من الأنسب اعتبارها في إطار 'البرامج'، وتلك التي من الأنسب اعتبارها في إطار 'فعالية التنمية'؛

١٠ - وفي سياق أنشطة فعالية التنمية وتكاليفها، **يقر** فئتين للأنشطة والتكاليف، هما: (أ) إعداد البرامج وتنفيذها، (ب) والخدمات الاستشارية لسياسات البرامج؛

١١ - وفي سياق تكاليف الأغراض الخاصة وأنشطتها، **يقر** ثلاثة تصنيفات فرعية للأنشطة والتكاليف، هي: (أ) الأنشطة الصادر بها تكليف من الجمعية العامة، (ب) واستثمارات رؤوس الأموال، (ج) والعمليات التي يديرها البرنامج الإنمائي وهي ليست عملياته؛

١٢ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يعزز، عند تنفيذه لهذا المقرر، التنسيق في تعاونه مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛

١٣ - **يؤكد** على أن تلك التغييرات لن تتسبب في خفض مخصصات أنشطة البرامج، و**يشدد** على ضرورة التحديد الواضح للتكاليف المتعلقة بالتصنيفات الفرعية التي تنقل فيما بين أدوات الميزانية؛

١٤ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يشارك بفعالية في عملية تشاورية غير رسمية مع المجلس التنفيذي بهدف اتخاذ إجراءات بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠؛

١٥ - **يطلب أيضا** إلى مديرة البرنامج أن تواصل تحسين طريقة الميزنة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، لكي تقوم كل منظمة بتقديم ميزانية واحدة متكاملة تضم كل فئات الميزانية لتكمل الخطة الاستراتيجية المقبلة، و**يطلب** في هذا الخصوص

تقديم مذكرة إحاطة أولية مشتركة بشأن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١، وتقرير مشترك في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢؛

١٦ - **يطلب كذلك** إلى مديرة البرنامج أن تتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف من أجل تحقيق قدر أكبر من التنسيق في ميزانية الدعم الخاصة بالبرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وأن تقدم في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠ تقريراً مشتركاً عن:

(أ) التركيز على تحسين النتائج، وتعزيز الروابط مع النتائج المؤسسية الواردة في الخطة الاستراتيجية؛

(ب) زيادة تنسيق منهجيات الميزانية، بما في ذلك توزيع التكاليف على الميزانية البرنامجية وميزانية الدعم، وتحديد أسلوب موحد لمعالجة بنود النفقات المتماثلة عبر الميزانيات وأطر التمويل وداخلها لكل منظمة، مع مراعاة الفروق بين نماذج أعمال البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف؛

١٧ - **يطلب كذلك** إلى مديرة البرنامج، باعتبار ذلك خطوة نحو إعداد الميزانية الواحدة المتكاملة للبرنامج الإنمائي، أن تحسن ميزانية دعم البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ عن طريق:

(أ) تحسين الروابط بين موارد ميزانية الدعم لفترة السنتين ونتائجها؛

(ب) تقديم شروح موجزة لأي تغييرات مقترحة في الميزانية، وعزوها إلى الحجم وإلى التغييرات في الأسماء واللوائح؛

(ج) تقديم معلومات عن استرداد التكاليف عن طريق بيان كيفية حساب ما يُتوقع استرداده من تكاليف من الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك معلومات مستكملة عن التكاليف المتغيرة غير المباشرة التي يتكبدها البرنامج الإنمائي، حتى يتسنى إجراء تحليل مناسب لمعدل استرداد التكاليف؛

١٨ - **يشدد** على ضرورة تقديم معلومات عن الإنفاق الفعلي في إطار التقارير المقدمة عن الاستعراض المالي السنوي، وذلك بصيغة مماثلة لخطة الموارد المدرجة في ميزانية الدعم لفترة السنتين؛

١٩ - **يؤكد** على ضرورة التشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن إدخال تحسينات على ميزانية دعم البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وعلى الميزانية الواحدة المتكاملة لكل منظمة ابتداءً من عام ٢٠١٤، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي في ذلك

الخصوص أن يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، مذكرة للعلم يحدد فيها 'خريطة طريق' لتحقيق الأهداف المرسومة في هذا المقرر.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٣/٢٠٠٩

تقييم اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقييم النهائي المشترك لتنفيذ اتفاق التعاون المبرم بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2009/32)،
- ٢ - يثني على التعاون بين مكنتي التقييم التابعين للبرنامج الإنمائي واليونيدو؛
- ٣ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن ينفذ توصيات التقييم، مع مراعاة مداوالات مؤتمر اليونيدو العام المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛
- ٤ - يشجع البرنامج الإنمائي على الاستعاضة عن اتفاق الشراكة القائم مع اليونيدو بمذكرة تفاهم تبين المجالات المواضيعية محل الاهتمام وتبسط التعاون وتوحد معاييرها، بما يشمل الترتيبات الإدارية، بهدف كفالة دعم الأولويات الوطنية بشكل مرن ويحقق الغرض.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٤/٢٠٠٩

تقديم المساعدة إلى ميانمار

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بمذكرة مديرة البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار، وبالتقرير المقدم من بعثة التقييم المستقلة الموفدة إلى ميانمار، ولا سيما التحديات الاستراتيجية والتوصيات الواردة فيه؛
- ٢ - يطلب إلى مديرة البرنامج أن تنظر في نتائج بعثة التقييم المستقلة وأن تنفذها، حسب الاقتضاء، في إطار مبادرة التنمية البشرية؛

٣ - يقر التمديد المقترح للمرحلة الرابعة لمبادرة التنمية البشرية لمدة سنة واحدة حتى عام ٢٠١١؛

٤ - يأذن لمديرة البرنامج أن تخصص للفترة المنقحة (٢٠٠٨-٢٠١١) مبلغا يقدر بنحو ٣٨,٩ مليون دولار من الموارد العادية ('الأساسية')، وأن تقوم بتعبئة موارد أخرى ('غير أساسية') يصل مجموعها إلى ٦٥ مليون دولار. ويشمل هذان المبلغان الموارد الأساسية البالغة ٢٤,١ مليون دولار والموارد غير الأساسية البالغة ٢٤,٩ مليون دولار، المأذون بها بموجب المقرر ٣٦/٢٠٠٧.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٥/٢٠٠٩

الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما مع التقدير بالعملية التشاورية المستخدمة في صياغة الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (DP/2009/36)؛

٢ - يقر الخطة الاستراتيجية بصيغتها المقترحة من المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع والواردة في الوثيقة DP/2009/36؛

٣ - يؤكد من جديد ولاية مكتب خدمات المشاريع، في إطار اتساق أهداف الأمم المتحدة وتعزيزها، بالعمل كمقدم للخدمات لوكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والحكومات المانحة والمستفيدة، والمنظمات غير الحكومية؛

٤ - يصدق من جديد على دور مكتب خدمات المشاريع باعتباره موردا محوريا لمنظومة الأمم المتحدة في مجال إدارة المشتريات والعقود وكذلك في تطوير الأشغال المدنية والهياكل الأساسية المادية، بما يشمل الأنشطة ذات الصلة لتنمية القدرات؛

٥ - يسلم بإمكانية ما يمكن أن يقدمه مكتب خدمات المشاريع من مساهمات تزيد من قيمة الخدمات المتسمة بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة التي يوفرها إلى الشركاء في التنمية، وذلك في مجالات إدارة المشاريع، والموارد البشرية، والإدارة المالية، والخدمات المشتركة/المتقاسمة؛

- ٦ - يأذن للمدير التنفيذي أن يوقع، بالتشاور مع المنسق المقيم أو منسق الشؤون الإنسانية، حسب الاقتضاء، اتفاقات الخدمة المباشرة مع الحكومات؛
- ٧ - يأذن كذلك للمدير التنفيذي أن يعين ممثلي مكتب خدمات المشاريع، وأن يوقع مع الحكومات باسم الأمم المتحدة اتفاقات البلد المضيف فيما يخص أنشطة المكتب في ذلك البلد، وذلك في حال عدم شمول المكتب باتفاق إطاري لكيان آخر تابع للأمم المتحدة، على أن يخطر المنسق المقيم أو منسق الشؤون الإنسانية مسبقاً، حسب الاقتضاء؛
- ٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يخطر المجلس التنفيذي، في تقريره السنوي، باستعمال الصلاحيات المخولة في الفقرة ٧؛
- ٩ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (DP/2009/37)، ويرحب بما شمله التقرير من عرض وتحليل للبيانات.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٦/٢٠٠٩

تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالمهام ونواتج الإدارة والمؤشرات والاحتياجات من الموارد في تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2009/10؛
- ٢ - يحيط علماً بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2009/11؛
- ٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة تحسين مؤشرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بهدف زيادة دقتها وقابلية قياسها، وأن يقوم، في ذلك الصدد، بتنقيح وتحسين المؤشرات ذات الصلة بحلول الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠، عن طريق تقديم تصويب لمصفوفة النتائج، للعلم؛
- ٤ - يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٢٠٠٧ الذي يطلب أحدث المعلومات عن سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن استرداد التكاليف غير المباشرة، ويطلب، في هذا الصدد، من الصندوق أن يقدم تقريراً، في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠،

عن ما استرد بالفعل من تكاليف في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وعن مستوى التكاليف غير المباشرة المتغيرة؛

٥ - **يوافق** على رصد موارد إجمالية قدرها ٢٧٤,٥ مليون دولار تمثل مجموع ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ويشير إلى أن مجموع صافي الموارد المقدرة يبلغ ٢٣٦,٣ مليون دولار؛

٦ - **يقرر** أن يُستخدم المبلغ المخصَّص في تنفيذ المهام الستة عشرة المحددة في الوثيقة DP/FPA/2009/10 لتحقيق نواتج الإدارة المقررة في الخطة الاستراتيجية للصندوق لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

٧ - **يأذن** بنفقات إضافية قدرها ٥,٧ ملايين دولار من الموارد العادية لمواصلة تطوير وتنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (أطلس) والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

٨ - **يأذن أيضا** بنفقات إضافية قدرها ٥,٨ ملايين دولار من الموارد العادية لتجديد احتياطي الأمن؛

٩ - **يأذن كذلك** بنفقات إضافية قدرها ٥,٩ ملايين دولار من الموارد العادية لنقل مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان، كإجراء يُتخذ لمرة واحدة، ويطلب تقديم تقرير مرحلي غير رسمي بعد إنجاز عملية النقل؛

١٠ - **يأذن كذلك** بتخفيض قدره ٤ ملايين دولار في التكاليف المعتمدة لمرة واحدة للهيكل التنظيمي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان (المقرر ٦/٢٠٠٨)، مما يسفر عن إجمالي منقح قدره ٢٤,٤ مليون دولار؛

١١ - **يلاحظ** أن فترة تجهيز بعض أماكن المكاتب الإقليمية الدائمة قد تُمدد حتى عام ٢٠١٠. وفي هذه الحالة سيرحل الصندوق مبلغاً مناظراً لمستويات التكلفة المعتمدة لمرة واحدة إلى عام ٢٠١٠؛

١٢ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية مواصلة تحسين طريقة وضع الميزانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، لكي تقدم كل منظمة ميزانية وحيدة متكاملة تشمل جميع فئات الميزانية لإكمال الخطة الاستراتيجية المقبلة، **ويطلب**، في ذلك الصدد، أن تُقدم إليه، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١، مذكرة إحاطة أولية مشتركة عن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز، وتقرير مشترك في دورته السنوية لعام ٢٠١٢؛

١٣ - **يطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية أن تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل زيادة مواءمة ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن تقدم إليه، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠، تقريراً مشتركاً عن:

(أ) زيادة التركيز على النتائج وتعزيز الروابط بينها وبين النتائج الإدارية الواردة في الخطة الاستراتيجية؛

(ب) زيادة مواءمة منهجيات الميزانية، بما في ذلك توزيع التكاليف على ميزانيّ البرامج والدعم، وتحديد منهجية مشتركة لمعاملة بنود النفقات المتماثلة فيما بين الميزانيات وأطر التمويل وداخلها، مع مراعاة الفروق بين نماذج تسيير العمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛

١٤ - **يطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية تحسين ميزانية دعم الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، باعتبار ذلك خطوة نحو وضع ميزانية وحيدة متكاملة للصندوق، وذلك عن طريق:

(أ) تحسين الروابط بين الموارد والنتائج؛

(ب) تقديم شروح موجزة لأي تغييرات مقترحة في الميزانية وما إذا كانت تعزى إلى تغييرات في الحجم أو تغييرات إسمية أو تغييرات قانونية؛

(ج) تقديم معلومات عن استرداد التكاليف عن طريق بيان كيفية حساب ما يُتوقع استرداده من تكاليف من الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك معلومات مستكملة عن التكاليف غير المباشرة المتغيرة التي يتكبدها الصندوق، من أجل إتاحة إجراء تحليل مناسب لمعدل استرداد التكاليف؛

١٥ - **يشدد على** الحاجة إلى تقديم معلومات عن الأداء المالي الفعلي في إطار التقارير المقدمة عن الاستعراض المالي السنوي، وذلك بصيغة مماثلة لخطة الموارد المدرجة في ميزانية الدعم لفترة السنتين؛

١٦ - **يؤكد** ضرورة التشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي عند إدخال تحسينات على ميزانية دعم الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وعلى الميزانية الوحيدة المتكاملة لكل منظمة ابتداء من عام ٢٠١٤، **ويطلب** إلى الصندوق في ذلك الصدد أن يقدم في دورته العادية

الأولى لعام ٢٠١٠، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مذكرة للعلم، تتضمن "خريطة طريق" من أجل تحقيق الأهداف المحددة في هذا المقرر.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٧/٢٠٠٩

تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2009/12)؛
- ٢ - يوافق على تنقيحات النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2009/12، مع مراعاة أحكام هذا المقرر؛
- ٣ - يطلب، توخياً للوضوح والدقة، إدخال تعديل على تعريفي "الالتزام" و "الالتزام المالي" الواردين في البند ٢-٢، يستعاض بواسطته عن عبارة "يعني تعهداً، مثل ..." بعبارة "يعني تعهداً ناشئاً عن"؛
- ٤ - يحيط علماً بتغييرات القواعد المالية بصيغتها الواردة في التقرير؛
- ٥ - يؤكد استمرار الدور الذي يضطلع به المجلس التنفيذي في إدارة الصندوق والرقابة عليه؛
- ٦ - يكرر طلب المجلس التنفيذي الوارد في المقررين ٨/٢٠٠٠ و ٦/٢٠٠٢ إلى الصندوق أن يزيد مشاركته في النهج الشاملة للقطاعات، وأن يطلع المجلس التنفيذي على ذلك، وأن يقدم عرضاً مجملًا عن التقدم المحرز في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٨/٢٠٠٩

استعراض للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ بما يلي:

البند ١ المسائل التنظيمية

أقر جدول أعمال وخطة عمل الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ (DP/2009/L.3)؛
وافق على تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ (DP/2009/26)؛
وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠:

انتخاب أعضاء المكتب لعام ٢٠١٠: ٦ أو ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠: من ١١ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير أو من
١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
الاجتماع المشترك بين المجالس
التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة
الإئمائي/صندوق الأمم المتحدة
للسكان ومنظمة الأمم المتحدة
للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي:
الدورة السنوية لعام ٢٠١٠: من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه
٢٠١٠ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠: من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإئمائي

البند ٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (برنامج الأمم المتحدة الإئمائي)

اتخذ المقرر ٢٠/٢٠٠٩ المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠٠٨؛
اتخذ المقرر ٢١/٢٠٠٩ المتعلق بنفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠٨؛
اتخذ المقرر ٢٢/٢٠٠٩ المتعلق بالمنهجية والنهج المتبعين إزاء ميزانية الدعم لفترة
الستين ٢٠١٠-٢٠١١ في برنامج الأمم المتحدة الإئمائي.

البند ٣

التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ٢٣/٢٠٠٩ المتعلق بتقييم اتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند ٤

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ المقرر ٢٤/٢٠٠٩ المتعلق بتقديم المساعدة إلى ميانمار؛

وافق على الوثائق النهائية للبرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦:

أفريقيا: بوتسوانا وبوروندي؛

الدول العربية: لبنان؛

آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أرمينيا وأوزبكستان والبوسنة والمهرسك وتركمانيستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وطاجيكستان وكازاخستان؛

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور؛

أحاط علما بتمديد البرنامج القطري للجمهورية العربية الليبية لمدة عام واحد؛

أحاط علما بمشاريع ووثائق البرامج الإقليمية ومشاريع ووثائق البرامج القطرية التالية والتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوغندا (DP/DCP/UGA/2)

الدول العربية:

مشروع وثيقة البرنامج الإقليمي للدول العربية (DP/RPD/RAS/2)

أوروبا ورابطة الدول المستقلة

مشروع وثيقة البرنامج القطري لرومانيا (DP/DCP/ROU/1)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري للأرجنتين (DP/DCP/ARG/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغواتيمالا (DP/DCP/GTM/2)

البند ٥

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

استمع إلى تقرير شفوي عن نهج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في استرداد التكاليف.

البند ٦

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢٥/٢٠٠٩ المتعلق بالخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛

أحاط علما بالتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة المشتريات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (DP/2009/37).

البند ٧

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمعايير ومنهجية تخصيص الموارد العادية (DP/2009/38).

الجزء المشترك

البند ٨

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2009/39-DP/FPA/2009/14).

البند ٩

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

استمع إلى تقارير شفوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ المقرر ٣٧/٢٠٠٨ المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٦/٢٠٠٩ المتعلق بتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

اتخذ المقرر ٢٧/٢٠٠٩ المتعلق بتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/FPA/2009/11) عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/FPA/2009/13) عن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ١١

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

وافق على البرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦:

أفريقيا: بوتسوانا وبوروندي؛

الدول العربية: لبنان؛

آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان؛

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: أرمينيا وأوزبكستان والبوسنة والهرسك وتركمانيستان وطاجيكستان وكازاخستان؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور؛

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية والتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوغندا (DP/FPA/DCP/UGA/7)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغواتيمالا (DP/FPA/DCP/GTM/6)

البند ١٢

مسائل أخرى

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

عقد مشاورة غير رسمية بشأن المنهجية والنهج المتبعين في ميزانية الدعم لفترة السنتين

٢٠١٠-٢٠١١ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،

وتنفيذ استرداد التكاليف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

عقد مشاورة غير رسمية بشأن سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

عقد مناقشة مواضيعية بشأن الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية

القدرات الوطنية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

عقد جلسة إحاطة بشأن جولة التعدادات لعام ٢٠١٠.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

عقد مشاورة غير رسمية بشأن العمليات الميدانية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٩/٢٠٠٩

اعتماد مؤقت لميزانية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يوافق على اعتماد مؤقت للميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بمبلغ ٣٨,١ مليون دولار إلى حين الموافقة النهائية على ميزانية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛
- ٢ - يوافق على أن يكون هذا الاعتماد المؤقت جزءاً من ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وليس إضافة إليها.

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

٣٠/٢٠٠٩

اعتماد مؤقت لميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين

٢٠١٠-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يوافق على اعتماد مؤقت للميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بمبلغ ١,٢ مليون دولار إلى حين الموافقة النهائية على ميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛
- ٢ - يوافق على أن يكون هذا الاعتماد المؤقت جزءاً من ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وليس إضافة إليها.

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المبينة)

الدول الأفريقية: أنغولا (٢٠٠٩)؛ جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٠٩)؛ جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠١٠)؛ سيراليون (٢٠١١)؛ السنغال (٢٠٠٩)؛ الصومال (٢٠٠٩)؛ ملاوي (٢٠٠٩)؛ موريتانيا (٢٠١١).

دول آسيا والمحيط الهادئ: إيران (جمهورية - الإسلامية) (٢٠١١)؛ بوتان (٢٠٠٩)؛ الصين (٢٠٠٩)؛ جمهورية كوريا (٢٠١٠)؛ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢٠١٠)؛ الهند (٢٠٠٩)؛ اليمن (٢٠١١).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أنتيغوا وبربودا (٢٠٠٩)؛ كوبا (٢٠١١)؛ كولومبيا (٢٠١٠)؛ المكسيك (٢٠١١)؛ هايتي (٢٠١٠).

دول أوروبا الشرقية ودول أخرى: الاتحاد الروسي* (٢٠١١)؛ أذربيجان (٢٠١٠)؛ سلوفاكيا (٢٠١٠)؛ صربيا (٢٠٠٩).

مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى** : ألمانيا؛ تركيا؛ الدانمرك؛ السويد؛ فرنسا؛ فنلندا؛ المملكة المتحدة؛ النرويج؛ النمسا؛ نيوزيلندا؛ هولندا؛ الولايات المتحدة الأمريكية.

* أعيد انتخابها.

** لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى نظام تناوب خاص بها، وهو يتغير كل سنة.